

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية: دراسة حالة إثيوبيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : دراسات إقليمية شرق أوسطية

تحت إشراف:

د/ لعمراني آسيا

إعداد الطالبتين:

— عشاب سعاد

— شتواني كميلة

لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة): د/ شيخ فتيحة.....رئيسا

الأستاذ(ة): د/ لعمراني آسيا.....مشرفا ومقررا

الأستاذ(ة): أ/ عطيش يمينه.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَدْعَاءٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَسْأَلَةِ وَخَيْرَ الدَّعَاءِ، وَخَيْرَ النِّجَاحِ وَخَيْرَ الْعِلْمِ،

وَخَيْرَ الْعَمَلِ وَخَيْرَ الثَّوَابِ، وَخَيْرَ الْحَيَاةِ وَخَيْرَ الْمَمَاتِ، وَتَبَتَّنِي وَثَقَّلْ مَوَازِينِي

وَحَقِّقْ إِيْمَانِي وَارْفَعْ دَرَجَاتِي

اللَّهُمَّ إِذَا أَعْطَيْتَنَا نَجَاحًا فَلَا نَأْخُذْ تَوَاضَعْنَا، وَإِذَا أَعْطَيْتَنَا تَوَاضَعًا فَلَا تَأْخُذْ

اعْتِرَازَنَا بِأَنْفُسِنَا، وَإِذَا أَسَآْنَا إِلَى النَّاسِ امْتَحِنَا بِشَجَاعَةِ الْإِعْتِذَارِ، وَإِذَا أَسَاءَ إِلَيْنَا

النَّاسِ فَامْتَحِنَا بِشَجَاعَةِ الْعَفْوِ

يَا رَبِّ عَلِّمْنَا أَنْ نَحِبَّ النَّاسَ كَمَا نَحِبُّ أَنْفُسَنَا، وَعَلِّمْنَا أَنْ نَحَاسِبَ أَنْفُسَنَا كَمَا

نَحَاسِبُ النَّاسَ وَعَلِّمْنَا أَنْ التَّسَامُحَ هُوَ أَكْبَرُ مَرَاتِبِ الْقُوَّةِ وَأَنْ حُبَّ الْإِنْتِقَامِ هُوَ

أَوَّلُ مَظَاهِرِ الضَّعْفِ وَالظُّلْمِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة
والعافية وأناز دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.
وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
وبعد، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:

الأستاذة المشرفة "العمراني آسيا" لإشرافها على هذا العمل
وتحملها أعباء هذه الدراسة وتقديمها للتوجيهات والنصائح وإلى كل أساتذة القسم.
الشكر لجميع الزملاء والزميلات ولجميع من ساهم بهذا العمل من قريب أو من بعيد.

شكرا

إهداء

إليك يا من أهدتني من نور قلبها، ومن علمتني معنى الحياة وأنارت دربي وقاسمت
أفراحي وأحزاني إليك أنت يا أُمي الغالية.

إليك أنت يا من كان سندي وقدوتي في الحياة ورسم لي معالم النجاح وعلمني معنى
الصبر والصمود ووصلت بفضلته إلى ما أنا عليه، إليك أنت يا أبي العزيز.

إلى كلّ أفراد عائلتي ومن أعيش معهم الدنيا بحلوها ومرها إلى إخوتي "بوسعد، مولود،
عبد الرزاق".

إلى من جمعتني بهم الحياة، إلى جميع أصدقائي وأحبتي، إلى زملائي في قسم العلوم
السياسية.

إلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

«اللهم أجعلني خلقًا صالحًا، وفخرًا لوالدي يوم القيامة»

كشتواني كميلية

إهداء

إليك يا من كان سندي وقودتي والدي العزيز الذي مهد لي طريق العلم والنجاح

وإلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب أُمي الغالية أطل الله في عمرهما

ومتعهما بالصحة والعافية على دعواتهم الصادقة لي ودعمهم المستمر والدائم

إلى الروح الذي سكنت روحي أختي الغالية

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إخوتي الأعزاء

وإلى جميع أصدقائي وأحبتي وكل زملائي في قسم العلوم السياسية.

عشاق سعاد

ملخص باللغة العربية:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية وإبراز مدى الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة، حيث تبنت من خلال صانعي القرار سياسات وأهداف تتركز على أسس ومبادئ عديدة، بحكم قوتها العسكرية والأمنية وذلك من أجل تحقيق مصالحها.

تسعى إسرائيل إلى الخروج من عزلتها السياسية والحصول على المزيد من الشرعية السياسية، لضمان وجودها دولياً وضمان بقاءها في الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط ومن خلال حدود آمنة معترف بها دولياً واعتراف الدول العربية والدول الغربية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية المستقلة كمدخل لقيام بنشاطات أخرى أمنية وسياسية واقتصادية، وكوسيلة لنفي الصورة العنصرية عن دولة إسرائيل.

وتعتبر العلاقة بين إسرائيل وإثيوبيا من أهم التحالفات الإسرائيلية في القارة الإفريقية، وخاصة من الناحية السياسية والإستراتيجية فإسرائيل ترى في إثيوبيا حليفاً إستراتيجياً يجب المحافظة على العلاقات معه بأي ثمن، وفي ظل أي ظروف.

وقد سعت إسرائيل إلى تمتين علاقاتها مع إثيوبيا في كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، مما يعزز من نفوذها في المنطقة، والبحث عن دور إستراتيجي لها في سياق تخطيط المستقبل يسمح لها بلعب دور محوري في المنطقة.

Résumé :

L'étude a examiné la politique étrangère israélienne vis-à-vis du continent africain et a souligné l'importance de l'intérêt israélien dans la région. Elle a adopté des politiques et des objectifs basés sur de nombreux principes, en fonction de sa force militaire et de sécurité, afin d'atteindre ses intérêts.

Israël cherche à sortir de son isolement politique et à obtenir une plus grande légitimité politique, à assurer son existence internationale et à assurer sa survie dans les territoires palestiniens et au Moyen-Orient et à travers des frontières sécurisées internationalement reconnues et la reconnaissance des pays arabes et occidentaux, et établir des relations diplomatiques avec le plus grand nombre possible de pays africains indépendants en tant que contribution à d'autres activités de sécurité, politique et économique et comme moyen de nier l'image raciste de l'Etat d'Israël.

La relation entre Israël et l'Ethiopie est l'une des plus importantes sur le continent africain, surtout en termes politiques et stratégiques. Israël considère l'Ethiopie comme un allié stratégique qui il faut entretenir ses relations à tout prix et en tout état de cause.

Israël cherche à renforcer ses relations avec l'Ethiopie dans tous les domaines militaires, économiques et politiques, renforçant ainsi son influence dans la région et recherchant un rôle stratégique dans le cadre de la planification pour l'avenir qui lui permettra de jouer un rôle central dans la région.

Abstarct :

The study examined Israeli foreign policy vis-à-vis the African continent and highlighted the importance of Israeli interest in the region . It has adopted policies and objectives based on many principles , depending on its military and security forces , in order to achieve its interests .

Israel seeks to emerge from its political isolation and gain greater political legitimacy , ensure its international existence and ensure its survival in the Palestinian territories and the middle east and through internationally recognized secure borders and the recognition of Arab countries and Western , and to establish diplomatic relations with the largest possible number of independent African countries as a contribution to other security , political and economic activities and as a means of denying the racist image of the state of Israel .

The relationship between Israel and Ethiopia is one of the most important Israeli alliances on the African continent , especially in political and strategic ally who it is necessary to maintain relations at all costs and in any event .

Israel has sought to strengthen its relations with Ethiopia in all military, economic and political spheres , thereby enhancing its influence in the region and seeking a strategic role in planning for the future that will enable it to play a role central location in the region .

خطة البحث:

مقدمة :

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية

تمهيد :

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية .

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها .

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

المبحث الثالث :مقاربات تحليل السياسة الخارجية .

المطلب الأول: مقارنة صناعة القرار .

المطلب الثاني: المقاربة البيروقراطية .

المطلب الثالث: مقارنة الاختيار العقلاني أو الرشيد .

خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا

تمهيد

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا .

المطلب الأول: المحددات السياسية .

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني: أهداف ومؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا .

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا .

المطلب الثاني: مؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا

المبحث الثالث: مستويات التفاعل الإسرائيلي في إفريقيا

المطلب الأول: المستوى السياسي "العلاقات الثنائية".

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي .

المطلب الثالث: المستوى العسكري والأمني .

المطلب الرابع: المستوى الثقافي .

خلاصة الفصل :

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا

تمهيد :

المبحث الأول: تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية .

المطلب الأول: دوافع الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا .

المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية .

المبحث الثاني: مجالات التعاون الإسرائيلية الإثيوبية .

المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي .

المطلب الثاني: على المستوى العسكري الأمني والاستخباراتي .

المطلب الثالث: قضية يهود الفلاشا .

المبحث الثالث: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي لدول الجوار .

المطلب الأول: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن المصري .

المطلب الثاني: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي السوداني

المطلب الثالث: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي اليمني .

المطلب الرابع: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي الصومالي

خلاصة الفصل

خاتمة

مَقَامَة

مقدمة:

بدأ الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الإفريقية منذ بدء الدعوات لإقامة وطن قومي لليهود، فمُنذ أواخر القرن التاسع عشر اتجهت نظرة زعماء الحركة الصهيونية في إفريقيا لإنشاء وطن قومي لليهود، وفي هذا الإطار انعقد أول مؤتمر صهيوني في 1897 والذي ترعّمه "هرتزل"، فهناك العديد من الأسباب التي جعلت إسرائيل تهتم بالقارة الإفريقية وتحاول باستمرار التغلغل في هذه القارة، والتأثير فيها وإقامة علاقات قوية مع دولها، خاصة وأن الموقع الجغرافي لقارة إفريقيا يشكل أهمية كبيرة، بوجودها وسط العالم القديم إذ يحيط بها البحر الأحمر وقارة آسيا من الشرق، والبحر المتوسط وقارة أوروبا من الشمال، والمحيط الهندي من الشرق والجنوب والمحيط الأطلسي من الغرب.

لهذا فإن الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا جاء وفقا لتحقيق مصالحها نظرا إلى أن إسرائيل تقع في مكان محاط بدول عربية لا تربطها علاقات ودية، بالنظر إلى كيفية وجودها في الأرض العربية (فلسطين). فإسرائيل تبحث عن منافذ لها إلى البحر الأحمر ثم الخروج من باب المندب لتجد الساحل الشرقي لإفريقيا ممتد في رأس الرجاء الصالح، وتتعمق في القارة الإفريقية حتى تحصل على غايتها من خلال جلب المواد الخام واستغلال الموارد وتصدير المنتجات و كسر الحصار العربي عليها.

وباعتبار إثيوبيا تطل على البحر الأحمر، فإن موقعها الاستراتيجي جعلها محل الاهتمام الإسرائيلي، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة بالتدخل لمحاولة تحفيز الصراع على الماء بين دول حوض النيل وتهديد الأمن القومي للدول المجاورة لها، باعتبار إثيوبيا إحدى دول الجوار الجغرافي للوطن العربي.

1. إشكالية الدراسة:

لقد انطلقت السياسة الخارجية الإسرائيلية، من قيم ومبادئ للحركة الصهيونية التي شكلت الأساس النظري والمادي لها، حيث تسعى لتحقيق أهداف إستراتيجية مرتبطة بالمجالين الداخلي والخارجي.

ويعتبر شارون صاحب النظرية الإستراتيجية القائلة بأن أمن إسرائيل يتجاوز الدول العربية ليمر بتركيا وباكستان وإيران وإفريقيا، معتبرا هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي مهم يتيح لإسرائيل القيام بدور فعال في منطقة البحر الأحمر.

لهذا سيكون محور هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المركزية التالية:

ما هي توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القارة الإفريقية؟ وما هي طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية؟

إنطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية تساعد في فهم الموضوع :

- ما هي أهداف ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القارة الإفريقية ؟
- كيف تطورت العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية ؟
- ما هي دوافع الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا؟
- إلى أي مدى أثرت العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية على الأمن القومي للدول المجاورة؟

2. فرضيات الدراسة :

- شكلت الأهمية الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية للقارة الإفريقية محور اهتمام صانع القرار الإسرائيلي.

- لعب الصراع العربي - الإسرائيلي دورا أساسيا في توجه الاهتمام الإسرائيلي نحو القارة الإفريقية.

إن موقع إثيوبيا الاستراتيجي وتواجدها في أهم بؤر الأزمات العالمية، جعلها محل أطماع إسرائيلية لتنفيذ أجندتها السياسية في القارة الإفريقية.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية وتأثيراتها على الأمن والمياه في المنطقة، وتدرس مراحل التواجد الإسرائيلي في إفريقيا وإثيوبيا، كذلك توضيح محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا. وبالتالي محاولة الكشف عن مدى الانسجام بين الأهداف الإسرائيلية في إفريقيا ومتطلبات الدول الإفريقية، وكيفية توظيف إسرائيل ذلك في خدمة توجهاتها في المنطقة. كما تهدف الدراسة أيضا إلى إبراز دوافع الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا خاصة إثيوبيا، من خلال تسليط الضوء على الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية، مع استعراض الآليات والمداخل التي انتهجتها إسرائيل في تنفيذ سياستها بالمنطقة لتمتين علاقاتها بدول القارة الإفريقية.

4. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال معالجة قضية مهمة وهي تسليط الضوء على السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية عموماً وإثيوبيا خاصة. وستعمل الدراسة على تتبع وتفسير الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع الدول الإفريقية عامة وإثيوبيا باعتبارها منطقة حيوية وتوفرها على الثروات الطبيعية و منابع المياه.

وتناولت الدراسة موضوعاً حيوياً وهاماً حيث يسعى لإبراز وإثبات أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لإسرائيل من خلال الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به، والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تربطهما، وتوضيح محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية وأدواتها ومخططاتها في تنفيذ هذه الإستراتيجية.

لهذا تعد الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة تناولت سياسة إسرائيل الخارجية تجاه مناطق مختلفة من العالم.

5. الإطار المنهجي:

أ - المنهج التاريخي:

فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل¹.

استعملنا هذا المنهج لدراسة ورصد السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا وطبيعة العلاقات بين الأطراف خلال فترات زمنية مختلفة، والعودة لوقائع وأحداث تاريخية للاستفادة منها في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة.

ب - منهج دراسة حالة:

منهج دراسة الحالة يعني دراسة عميقة و كلية لإحداث عملية فهم أعمق لهذه الدراسة، ويتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة،

¹- عامر، مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص 155.

أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المتشابهة. ويعرفها "تشايلد" بأنها: "منهج يمكن عن طريقه جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية".¹

ومن خلال هذه الدراسة تم استخدام هذا المنهج ، حيث تم تناول السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية مع التركيز على دراسة حالة إثيوبيا.

ج - المنهج الوصفي التحليلي :

هو من أكثر المناهج استعمالا في العلوم السياسية نظرا لصعوبة استخدام المنهج التجريبي لما له من أهمية في مسايرة مختلف التغيرات والتطورات في تعاقباتها الزمنية والمكانية.²

من خلال هذا المنهج حاولت الدراسة إعطاء وتقديم تحليل شامل لسياسة إسرائيل وتحليل طبيعة علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، وإبراز محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية وفهم أهدافها ومصالحها في القارة، واستعراض الآليات والوسائل التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق غاياتها.

6. أدبيات الدراسة:

إن دراسة هذا الموضوع ما هو إلا حلقة متواصلة لمحاولات سابقة، حيث تم التطرق إلى موضوع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا أكثر من مناسبة في عدة دراسات وكتابات سابقة، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر والتمثلة فيما يلي:

¹ - عمار بحوش، محمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص10 .

² - عبد الناصر، جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2007. ص ص، 200-201.

• دراسة للباحث حمدي عبد الرحمان تحت عنوان: "الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا"، حيث يطرح في هذا الكتاب بعض القضايا المتعلقة بالوجود الإسرائيلي في إفريقيا، ويثير كذلك مسألة الثابت والمتغير في الأهداف الإسرائيلية والأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الأهداف، وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي.

لهذا قسم دراسته إلى ثلاثة محاور: المحور الأول من الدراسة تطرق إلى أهداف ومحددات السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا، وذلك لتبيان حقيقة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا عبر فترات زمنية مختلفة، أما المحور الثاني يركز على تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ بداية التغلغل في الخمسينات والستينات مروراً بالقضية الإفريقية لإسرائيل في السبعينات، وانتهاء بالعودة الثانية لإسرائيل في إفريقيا، وما لحق بها من تغيرات وتحولات على مستوى الأهداف والسياسات، وأخيراً يتناول المحور الثالث التغير والثبات في قضايا العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.

• دراسة للباحثين شقليه جودة ونائل عيسى، تحت عنوان: "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي"، حيث تناولا منطقة القرن الإفريقي، وعالجا الدوافع الأمنية والسياسية والاقتصادية وأثرها في سياسة إسرائيل الخارجية، وتأثير هذه الأخيرة تجاه منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي من خلال التركيز على السودان ومصر واليمن أنموذجاً.

لهذا قسما الدراسة إلى ستة فصول، الفصل الأول يتمثل في الإطار العام للدراسة، أما الفصل الثاني يوضح مدى الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة القرن الإفريقي، من خلال استعراض المحددات الأساسية لإسرائيل في المنطقة، كما ركزا في الفصل الثالث على إبراز دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صياغة وتنفيذ تلك السياسة تجاه المنطقة، واستعرضا في الفصل الرابع المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في توجهات السياسة الخارجية

الإسرائيلية، ابتداء من البيئة الدولية وتعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وفي الفصل الخامس ركزا على الأهداف الحقيقية لإسرائيل والتي تقف خلف التفافها على دول القرن الإفريقي والآليات التي تستخدمها للتغلغل داخل المنطقة، أما الفصل السادس والأخير يحللان من خلاله تداعيات التواجد الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي على أمن الدول العربية.

7. الإطار المفاهيمي:

قبل التطرق إلى أي موضوع لابد من القيام بضبط المفاهيم الجوهرية المتعلقة بالموضوع، وبالنسبة لدراستنا فنتمثل أهم المفاهيم فيما يلي:

• الصهيونية:

هي حركة اليهود القومية كان هدفها إقامة دولة يهودية في الأرض المقدسة كموطن للشعب اليهودي، حيث عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة" بازل "السويسرية عام 1897 بقيادة أبو الصهيونية السياسية " تيو دور هرتزل ". فالصهيونية تستند في عملها إلى اعتبار اليهود مادة بشرية يمكن نقلها واستخدامها وتوظيفها لتحقيق أغراض سياسية، وهي تقوم على الإمبريالية العنيفة لإبادة السكان الأصليين، أو طردهم من أراضيهم لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة دينية إسرائيلية في الأرض المقدسة¹.

• الأمن القومي:

يعني المفهوم التقليدي لأمن الدولة هو الحفاظ على قوتها الدفاعية وإنشاء الصناعات العسكرية التي تواكب التقدم العلمي، حتى تمكن الدولة من حماية حدودها من أي مخاطر خارجية أو داخلية تهدد نظامها الشرعي. اتسع هذا المفهوم للأمن ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة التنمية التي تؤدي إلى زيادة حجم التداول

¹-إسماعيل، عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص ص، 176-178.

التجاري والتعاون الإقليمي، وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الشعوب. ونضيف إلى هذه الشروط ضرورة تحقيق الديمقراطية التي تعتبر أساس الشرعية و ملاذ الأمن للمواطن، والتي يهدد غيابها بانتشار الظواهر السلبية وتطرف الفكر¹.

• القرن الإفريقي:

يتمثل القرن الإفريقي في امتداد اليابسة شرقاً في مياه البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك في شكل قرن، وبذلك تتسع منطقة القرن لتضم إريتريا وإثيوبيا وكينيا، ومن ثم ضم السودان الشمالي والجنوبي وأوغندا إلى منظومة دول القرن الإفريقي، والذي أصبح يطلق عليه القرن الإفريقي الكبير².

• الأمن القومي العربي:

الأمن القومي العربي محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويعبر ميثاق الجامعة عن هذا المبدأ بذكر الأهداف المرجوة من هذا التجمع، التي تتلخص فيما يلي:

هي مؤسسة الجامعة، أهدافها سياسية و تغطي أيضا المجالات الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية، وهي مبنية على مبادئ تدعم القومية العربية وتوحد مواقف الدول الأعضاء بخصوص مختلف القضايا³.

• دول حوض النيل:

ينبع نهر النيل من منطقتين جغرافيتين هما حوض النيل الأبيض والنيل الأزرق، ويستمد النيل الأبيض مياهه من البحيرات العظمى والاستوائية كما أنه يستفيد من النظام المائي في بحر الجبل، أما النيل الأزرق فإنه ينبع من مرتفعات إثيوبيا وإريتريا.

¹- رأفت، إجلال، تقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر و دول القرن الإفريقي. العرب و القرن الإفريقي، قطر، المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، ط ، اكتوبر 2013، ص209.

²- نفس المرجع، ص211.

³- نفس المرجع، ص212.

وتشمل منطقة حوض النيل الدول التالية : مصر وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا والكونغو الديمقراطية وكينيا والسودان ودولة جنوب السودان وإثيوبيا واريتريا.¹

• سياسة شد الأطراف:

هي سياسة صاغها "دفيد بن غوريون" أول رئيس وزراء لإسرائيل لمواجهة حالة العزلة التي مرت بها دولة إسرائيل مع بداية نشأتها، وتعني جعل أطراف الدول العربية في حالة توتر واختراق قابلة للتطور والانفجار بشكل يدفع الجماعات العرقية والإثنية الموجودة على التخوم العربية في اتجاه المركز، وامتصاص طاقته تمهيدا للانفصال وإقامة الكيانات العرقية السلافية المنفصلة والمنقلة.²

• سياسة حلف المحيط:

سياسة صاغها "دavid بن غوريون" لعقد تحالفات مع الدول المحيطة بالدول العربية لمواجهة حالة العداء العربي تجاهها، وقد بدأت إسرائيل بتطبيق هذه السياسة بتحالفها مع إيران في عهد "الشاه" وإثيوبيا في عهد الإمبراطور "هيلاسيلاسي".³

8. تقسيم الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول رئيسية، بداية بمقدمة عامة حول الموضوع، حيث تنقسم إلى:

الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل سيتم معالجة ماهية السياسة الخارجية بالتركيز على ثلاثة عناوين فرعية، ويتمثل العنوان الفرعي الأول ماهية السياسة الخارجية أين سنتطرق إلى مختلف تعاريف وخصائص السياسة الخارجية ومحدداتها، أما العنوان الفرعي الثاني فيتناول

¹ - شقلية جودة، نائل عيسى، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي و أثرها على الأمن القومي العربي: 1991-2011، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى - غزة، ص 22.

² - نفس المرجع، ص ص، 20-21.

³ - نفس المكان.

أهداف السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها، والعنوان الفرعي الثالث فنعالج من خلاله أهم مقاربات تحليل السياسة الخارجية.

الفصل الثاني:

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا، أما المبحث الثاني يتناول أهداف ومؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية، في حين يدرس المبحث الثالث مستويات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.

الفصل الثالث:

يركز هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، أما المبحث الثاني يدرس مجالات التعاون الإسرائيلية الإثيوبية، والمبحث الثالث يعالج انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا. وفي الأخير خلصت هذه الدراسة إلى خاتمة تشمل مجموعة من الاستنتاجات.

الفصل الأول:
الإطار النظري للسياسة
الخارجية

تمهيد:

تتسم السياسة الخارجية بالتنظيم والتنسيق، والحنكة في تحديد الأولويات الواقعية في الطّرح والحكمة في تحديد المصلحة الوطنية، والبراغماتية في اتخاذ القرارات ومسار لا تتخلله تناقضات للوصول إلى غاية قد تختلف الوسائل بشأنها.

ومن خلال هذا الفصل سيتم معالجة ماهية السياسة الخارجية بالتركيز على ثلاثة عناوين فرعية، ويتمثل العنوان الفرعي الأول في ماهية السياسة الخارجية أين سننتطرق إلى مختلف التعاريف وخصائص السياسة الخارجية ومحدداتها، أما العنوان الفرعي الثاني فيتناول أهداف السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها، والعنوان الفرعي الثالث فنعالج من خلاله أهم مقاربات تحليل السياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

اختلف المفكرون في تحديد مفهوم دقيق ومتفق عليه للسياسة الخارجية، هذا راجع إلى اختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه ويمكن رصد بعض هذه التعريفات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

تعددت التعاريف التي قدمها مفكرو السياسة الخارجية واختلفت آرائهم حولها، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى بعض هذه التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية.

أ-تعريف "حامد ربيع":

يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها:

«السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية»¹.

طبقاً لهذا التعريف، فإن السياسة الخارجية تتصرف إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات.

ب-تعريف "محمد السيد سليم":

يعرف السياسة الخارجية باعتبارها:

¹ - النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص22.

«السياسة الخارجية هو برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي»¹.

ج-تعريف "فاضل زكي":

يعرف السياسة الخارجية على أنها:

«السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول»².

د-تعريف "مازن الرمضاني":

«السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار»³.

هـ-تعريف "فيرنس" و"ريتشارد سنايدر":

يعرف السياسة الخارجية على أنها:

«السياسة الخارجية هي تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة، وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات»⁴.

¹ - محمّد، السيّد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص13.

² - قسم الدراسات والأبحاث الأكاديمية، السياسة الخارجية الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة 2007-2008، ص21.

³ - نفس المرجع ونفس الصفحة.

⁴ - النعيمي، أحمد نوري، مرجع سابق، ص20.

و-تعريف "جيمس روزنو":

يعرف السياسة الخارجية على أنها:

«منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً»¹.

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف لتكون السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي.

ومن خلال هذه التعاريف فالسياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات الدولة تجاه عالمها الخارجي، بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على عملية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بعدة خصائص تتمثل فيما يلي :

¹ - محمد، السيد سليم، مرجع سابق، ص11، نقلا عن:

-James Rosenou, « Moral Ferver, systemic Analyses and scientific consciouness in foreign Policy Research », in Austin Ranny, ed, Political science and Public Policy, (Chicago : Markham, 1968), p22.

أ- الطابع الرسمي الواحد:

أي أنّ السياسة الخارجية تصوغها جهة رسمية في الدولة لا يمكن لأي جهة أخرى أو جهاز غير رسمي أن يكون له تدخل في توجيه السياسة الخارجية، رغم أنّ الأفراد والشخصيات والتنظيمات غير رسمية لهم معتقدات وتصورات وآراء حول تفاعلات وأهداف السياسة الخارجية، ولهم معلومات وحقائق تساهم في تحقيق الأهداف، فإنّه لا يمكن أن تصدر عن الدولة إلاّ سياسة خارجية واحدة اتجاه القضايا الدولية¹.

ب- الطابع الخارجي:

السياسة الخارجية موجهة بالأساس إلى البيئة الخارجية، بالرغم من أنها ترسم وتصاغ داخل البيئة الداخلية مثل "أجهزة الدولة"، إلا أنّ مسار سلوكها وتنفيذها يكون في إطار البيئة الدولية.

فالبيئة الخارجية هي المكان أو المخبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات وتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية².

ج- الطابع الاختياري:

إنّ السياسة الخارجية تتميز بعنصر الاختيار، والمقصود بالاختيار أنّ السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة وهذا الاختيار يشمل ثلاثة أبعاد:

¹ - السيد سليم، مرجع سابق، ص 13-15.

² - المرجع نفسه، ص 27-28. نقلا عن:

-Carl Joachini Friedrik, Foreign Policy in the Making, (New York : ww.Norton, 1938), pp64-66.

- الصياغة الفعلية والحقيقية للسياسة الخارجية تمت من طرف الذين يدعون أنّهم رسموا السياسة، وليس من خلال فواعل أخرى خارج النظام السياسي.
- في رسم السياسة الخارجية تكون مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية يمكن أن يختار بينها.
- السياسة الخارجية المنتقاة والمختارة من صانع القرار تتسم بالمرونة، وهذا لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيّرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين¹.

د- الطابع الهدي:

السياسة الخارجية يجب أن تكون موجهة لتحقيق الأهداف التي تم التخطيط لها، فالسياسة الخارجية ليست مجرد فعل وتعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف تجاه البيئة الخارجية، إنّما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي وتحقيق المصالح الوطنية والمحافظة عليها².

هـ- الطابع العلني:

يقصد بالطابع العلني للسياسة الخارجية:

أنّ برامج العمل الخارجي هي برامج معلنة مقصودة وقابلة للملاحظة، فهي لم تأت بمحض الصدفة، لكن ما تعنيها أن صانعيها قصدوا إتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا

¹ - قسم الدراسات والأبحاث الأكاديمية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

² - المرجع نفسه، ص ص 34-35.

بمسؤوليتهم، فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا التصرفات التي قصدها صانعو السياسة الخارجية¹.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.

يعرفها محمد السيد سليم بأنها هي: «مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقبلية التي تتفاعل مع بعضها البعض... وتؤدي إلى تحديد السياسة الخارجية للدولة».

وعموماً فإن محددات السياسة الخارجية تشمل جميع العوامل المؤثرة، في تلك السياسة، سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية، وبغض النظر عن المدى الذي يمارس فيه ذلك التأثير.

أولاً: المحددات الجغرافية.

تلعب العوامل الجغرافية دوراً محفزاً في رسم مسار النشاط الخارجي للدول وعلاقات الدول الأخرى اتجاهها وتسمى العلاقة في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية، فتتعدد محددات الجغرافيا، فتتمثل فيما يلي:

1-الموقع: ونقصد به الحيز المكاني أو الرقعة الجغرافية التي تحتلها الدولة أو الموقع الاستراتيجي لدولة ما، وكذلك يمكن القول أنه الثروات الطبيعية التي تملكها دولة ما.

2-المناخ: وهو يختلف من دولة إلى أخرى (متوسطي، صحراوي) فالمناخ يساهم في ترقية ورفاه الدولة، فالمناخ هو تركيبة الطبيعة الإقليمية لأي دولة.

3-المساحة: فمساحة أي دولة تساهم في تنمية سياستها الخارجية، فكلما كانت الدولة تتمتع بشساعة مساحتها، كلما كانت أكثر نفوذاً وقوةً وثراءً وقويت سياستها الخارجية.

¹ - السيد سليم، مرجع سابق، ص.23.

4-التضاريس: تتمثل في التضاريس السهلة أي أن تضاريس دولة ما تتكون من منخفض ومنبسط وتمتلك السهول، هذا يساهم في ترقية سياستها الخارجية وتساعد في الاستثمار.

فالموقع الجغرافي الذي يطل على المحيطات والبحار، فهذه الدول التي تتمتع بالموقع الجغرافي الاستراتيجي تنتهج إستراتيجية عسكرية وسياسية مختلفة كلياً عن الدول المغلقة، فالانفتاح الجغرافي يكثف العمل العسكري والدبلوماسي لأية دول.¹

ثانياً: المحدد الإيديولوجي.

يعتبر هذا المحدد من بين المحددات الأكثر شيوعاً في وقتنا الحالي، فكثرت النزاعات والحروب في الآونة الأخيرة في العالم، وانتشرت التناقضات والصراعات العسكرية والعقائدية بين الشعوب والأمم، أما الإيديولوجيات فهي عبارة عن المبادئ والقيم التي تؤمن بها أمة معينة وتوجه سلوكها في الواقع العملي.

وعليه فإن أي إيديولوجية معينة تضفي على العمل الخارجي الشرعية القانونية والأخلاقية بناءً على أهداف الدولة، حسب رواد الواقعية على أي دولة كانت أن توضح إيديولوجيا في السلوك الخارجي لكي لا تصادف عقبات كثيرة، وهذا ما يجعلها تغطي رغبتها في الهيمنة بالرداء الأخلاقي، ولها ثلاثة أدوار تتمثل فيما يلي:

- 1-تحديد ورسم صورة واضحة عن الماضي.
- 2-تبيان المعالم المحتملة للمستقبل والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال تحقيق الأهداف الإيديولوجية.

3-ضبط الطريقة التي تربط بين الحاضر والمستقبل من خلال برنامج عمل دقيق.

فالإيديولوجية هي بمثابة محرك للمؤمنين بها وتزودهم بمجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات، في حين عكس ذلك عند الذين لا يؤمنون بالإيديولوجية فذلك يخلق صراع

¹ أحمد ولد، محمد الأمين، "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات و أنماط التفاعل"، (شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات 2015)، ص 05.

وخلاف، لأن ما تراه دولة عندها عمل أخلاقي تراه دولة أخرى غير أخلاقي، وبهذا يخلق التوترات على صعيد البيئة الدولية¹.

ثالثاً: المحددات الاقتصادية.

هي عبارة عن جميع المنتجات الوطنية لدولة معينة، وتشمل الصناعة والزراعة والتجارة. ففي وقتنا هذا يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب كثرة الكثافة السكانية والنقص في الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وبين زيادة حجم الصراع². فهذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل يزيد من قابلية الدولة للتأثر بالأزمات الناشئة من الدول الأخرى المشاركة معها في تلك العملية. فإذا كانت إحدى الدول تعتمد على تدفق الاستثمارات وعلى التجارة والمواد الأولية لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية. فإنها تتوجه إلى التدخل في الصراعات الدولية التي تؤثر على مصالحها ويؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى زيادة حدة الصراع وانخفاضها حسب نفوذ الدول وعلاقتها فيما بينها³.

رابعاً: المحددات العسكرية.

يعتبر المحدد العسكري من بين المحددات الأكثر أهمية في العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة، وهي من بين المحددات التي تلعب دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية، وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن والدفاع الوطني، إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم السائد للدولة، وإذا كانت حالة الحرب أو التوتر فإن الأولوية تكون دائماً للسلطة العسكرية، وبذلك أصبحت المؤسسات العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب، خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو الذي يتولى الشؤون العسكرية⁴.

¹- لياس قاسد، محمد لمين بن مزارى، مرجع سابق، ص 31.

²- جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مغني الجامعة: الملك سعود، 1979، ص ص 225-

226.

³- المرجع نفسه، ص ص 226-227.

⁴- المرجع نفسه، ص ص 33-34.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها.

يحتوي هذا المبحث على مطلبين الأول يظهر أهداف السياسة الخارجية، والمطلب الثاني يتناول وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.

إن الهدف من السياسة الخارجية بشكل عام هو المقصد الذي يريد صانع القرار تحقيقه، أي أنها تمثل نظرة صانع القرار للمستقبل على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هو «الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور "بلانوداولتون": أن السياسة الخارجية «منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية»¹.

ويعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه «الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية».

فإن الهدف الذي يصبوا صانع القرار إلى تحقيقه هو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار مستقبلاً، ومن الصعوبة تحقيق أهداف أية دولة من الدول في السياسة الخارجية وكذلك اختلاف تحديد الأهداف من دولة إلى أخرى.

وتحدد المعايير لتصنيف أهداف السياسة الخارجية فيما يلي:

¹ - سامية ابلول، فاطمة خطاب، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، إيران نموذجاً، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2015. ص16.

1-أهداف بعيدة المدى:

حيث أنها عادة لا تقوم الوحدات الدولية بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وهذه الأهداف عادة تعكس الرؤية لبنية النظام الدولي أو النظام الاقتصادي الدولي على سبيل المثال.

2-أهداف متوسطة المدى:

هذه الأهداف تفرض على الوحدة الدولية إحداث تغيير في البيئة الخارجية للوحدة والتي تلتزم بها، لأنها تشمل خدمة مصالح الوحدة الدولية خارجيا، والقيام بدور مميز في البيئة الدولية.

3-الأهداف المحورية:

حيث يتم استثمار كافة الإمكانيات والمواد الموجودة من أجل تحقيقها والحفاظ عليها، لأنها في كثير من الأحيان ترتبط بقضايا محورية وأساسية لا يمكن للوحدة السياسية أو الدولية أن تضحي بها أو تعرضها للخطر، مثل السيادة الوطنية، والأمن القومي¹.

أما عن أبرز الأهداف الشائعة للسياسة الخارجية فهي تعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الدولية والمتمثلة في:

¹ - أسامة، الهدى، "صنع القرار في السياسة الخارجية"، في:

<http://9alam.com/community/threads/sny-alqaar-fi-alsias-alxargi-11890/>, (03-03-2017).

أ-الهدف المتعلق بحماية السلامة الإقليمية (territorial intégrité) ودعم الأمن القومي للدول والحفاظ على سيادتها واستقلالها في مواجهة كل أشكال الخطر والتهديد الخارجي:

هناك اتفاق عام على أن هذا الهدف، يعتبر الهدف الاستراتيجي الأول في السياسة الخارجية لجميع الدول ودون استثناء، مهما كانت قوية أو موقعها الجغرافي أو نوع معتقداتها السياسية أو طبيعية نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حجم تعدادها السكاني أو غيرها من الإمكانيات والقدرات، فهذا الهدف الاستراتيجي هو الذي يأتي دائما على قمة أولوياتها الخارجية.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي يجب دخول الدول في علاقات تحالف مع بعض الدول الخارجية التي تشترك معها في المصالح، وكذلك التوقيع على ميثاق الدفاع المشترك مع إحدى الدول الخارجية عند إيجاد فائدة محققة في تعزيز¹ مقدرة الدولة على حماية أمنها القومي، والحصول على بعض المعونات العسكرية والاقتصادية الحيوية وبعض المصادر القانونية، وأخيرا انتهاج سياسة خارجية محايدة لإحدى القوى الدولية الكبرى، لتجنب الصراعات التي قد تجد الدولة نفسها مقحمة فيها.

ب-الهدف المتعلق بسعي الدولة إلى تنمية مواردها من القوة والنفوذ حتى يمكنها أن تحمي كيانها وتدافع عن مصالحها بالفاعلية المنشودة:

من المظاهر الأخرى الشائعة في العلاقات الدولية، على مر التاريخ سعت العديد من الدول إلى تنمية مواردها وإمكانياتها الذاتية من القوة والنفوذ، حتى وإن أدت إلى المساس

¹ - الحدي، مرجع سابق، ص55.

بأمن الدول الأخرى، وذلك بسبب الاختلاف في موازين القوى بين الدول، خاصة الدول الكبرى على حساب الدول الصغرى.

فالواقعيون التقليديين أمثال "هانز مورجانتو"، الذي يرى أنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية كالحصول على مصادر مضمونة للمواد الأولية أو السعي لإجراء تغييرات إقليمية، أو ما إلى غير ذلك من الأهداف، فإن إنجازها يتطلب دائما السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم، ويعتقد "مورجانتو" أن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زمانا ومكانا وأن التجربة التاريخية أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة ثابتة ومستقرة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الأخير يجب على الدول لمواجهة التهديدات التي تواجهها أن تكون دائما مستعدة للدفاع عن مصالحها القومية العليا (الوجود والبقاء)، من أجل تحقيق تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية¹.

ج-الهدف المتعلق بسعي الدولة في علاقتها الخارجية إلى رفع مستوى تراثها المادي والاقتصادي:

يعتبر السعي نحو تنمية موارد الدولة من الثراء الاقتصادي والمادي هدفا رئيسيا آخر من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول، فلتحقيق ذلك يجب توفر إمكانيات الثروة الاقتصادية الوطنية ومن المؤثرات التي ترمز إليها القوة الاقتصادية للدولة، وبالأخص فيما يتعلق بمقدرتها على تبني السياسة خارجية سواء في محيطها الإقليمي الضيق أو المجال الدولي ونذكر أمثلة عن ذلك:

¹ - الحدى، مرجع سابق، ص.60.

-أن الدول القوية اقتصاديا هي الأكثر قدرة على مقاومة الضغوطات الاقتصادية الخارجية مقارنة مع غيرها من الدول، وكثير من الدول النامية تزيد من اعتمادها على المعونات الاقتصادية الخارجية وهذا ما يجعلها تقع في المديونية¹.

د-الهدف المتعلق بسعي الدولة إلى تحقيق المزيد من أسباب التوسع والانتشار دوليا، لدعم نفوذها وتنمية مصالحها:

يعتبر من أهم أهداف السياسة الخارجية حيث تزايدت أهميته و تنوعت أساليبه خاصة فيما يتعلق بالتوسيع في النفوذ الاقتصادي للدول والانتشار الثقافي والإيديولوجي، وكذلك النفوذ التكنولوجي، وإتباع بعض الدول للقوة الناعمة (soft power) تعتبر نوعا من الدعاية التي اعتمدتها الدول في علاقاتها الدولية.

المطلب الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

تعتبر أدوات السياسة الخارجية من بين الأدوات المؤثرة في مسار السياسة الخارجية، وتستعمل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبذلك يُقسم "هبرمان" أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة فيما يلي:

أولاً: الأدوات الدبلوماسية.

تعتبر الدبلوماسية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وبالأخص في وقت السلم، فالدبلوماسية هي أداة مهمة تستخدمها الدولة في تحقيق

¹-إسماعيل ، صبري مقلد، السياسة الخارجية للأصول النظرية والتطبيقات العلمية، قسم العلوم السياسية كلية التجارة الجامعة مصر المكتبة الأكاديمية ، ط ، 2013، ص ص63-81.

أهداف سياستها الخارجية، وفي إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى وغيرها من الأشخاص الدوليين، الذين ترتبط معهم بعلاقات من نوع آخر¹.

وهناك عدة أنواع من الدبلوماسية تتمثل فيما يلي:

أ- **دبلوماسية القمة**: ويقصد بها المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة.

ب- **دبلوماسية الأزمات**: ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة.

ج- **دبلوماسية التحالفات**: وهي النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية².

الأدوات الدبلوماسية وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، كذلك شرح سياستها فيما يخص القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في المهجر، وكذلك تنظيم تعاملهم مع الأجانب، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي³.

¹ - السيد سليم، مرجع سابق، ص21.

² - عبد الله، الجعوان، وسائل السياسة الخارجية، في:

www.ahmedwahba.com، 2012/03/16.

³ - المرجع نفسه، ص92.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية.

تحتل الأدوات الاقتصادية مكانة مرموقة في العلاقات الدولية المعاصرة، وهي وسيلة للسياسة الخارجية، وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين أساسيين:

1- الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولية تشكل مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة.

2- زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما ترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية أولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية¹.

فالأدوات الاقتصادية تتمثل في الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ونذكر بعض الأمثلة على ذلك: المساعدات الاقتصادية، التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية².

ثالثاً: الأدوات العسكرية.

المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال القوة المسلحة المنظمة من طرف وحدة دولية ما ضد وحدات دولية أخرى، وكذلك ضم الوسائل العسكرية ضمن وسائل السياسة الخارجية. وتنقسم إلى عدة أقسام منها ما يعرف بعقد التحالفات العسكرية، حيث تتركز على أساس التعاون والتضامن بين الدول لتحقيق هدف واحد³.

¹ - نفس المرجع.

² - السيد سليم، مرجع سابق، ص 92.

³ - خالد، علي لورد، "فهم وتفسير السياسة الخارجية (2)"، في: www.sudaress.com (16/03/2017).

وتشمل هذه الأدوات إنشاء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، وتقديم وقيام بعمليات التوزيع للقوات سواء بالنقل البحري، الجوي، والتهديد بالأدوات العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية والهجوم المسلح¹.

رابعاً: أدوات السياسة الداخلية.

هي تلك الاجتهادات والمهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعاون مع القضايا الخارجية، وقدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في الدولة، واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، وهي من بين الأدوات المهمة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية².

خامساً: الأدوات الاستخبارية.

وهي مجموعة من المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا الوحدات الدولية الأخرى، وتحمل في ثناياها مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها. وخاصة فيما يخص الدول المتنافسة فيما بينها فكل واحدة تسعى لمعرفة تحركات نظيرتها.

سادساً: الأدوات الرمزية أو الدعائية: (Propagande).

هي مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية فهي من الوسائل الفعالة، التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية ولتحقيق بعض الأهداف. وقد ظهر دور الدعاية الخارجية خلال الحرب العالمية الأولى، فالدعاية الخارجية الموجهة حققت طفرة

¹ - السيد سليم، مرجع سابق، صص 91-92.

² - علي لورد، مرجع سابق، ص 93.

نوعية هائلة على يد النازية، وهذا ساعد على زيادة أهمية الدعايات الخارجية الموجهة كأداة تحاول الدول من خلالها أن تؤثر بها في مواقف وتوجهات وسياسات غيرها، وهذا بسبب:

أ- التزايد الهائل في مستويات التفاعل والتواصل بين الدول بتأثير التطور الضخم.

ب- نمو النزعات الديمقراطية في العالم¹.

سابعاً: الأدوات العلمية والتكنولوجية.

هي مجموعة من الموارد والمهارات التي تتركز على استخدام المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتمثل تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات.

ثامناً: الموارد الطبيعية.

هي مجموعة الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون من خلق الله تعالى، وهي تتمثل في الموارد والأراضي الزراعية والغابات وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن ومياه، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة، فالدول تستعمل سياستها الخارجية من أجل الاستفادة من ثروات الدول الأخرى خاصة الدول الضعيفة والقوية طبيعياً².

المبحث الثالث: مقاربات تحليل السياسة الخارجية.

هناك عدة مقاربات نظرية حاولت تحليل وتفسير السياسة الخارجية، تتمثل أهمها في مقارنة صناعة القرار، والمقاربة البيروقراطية، ومقاربة الاختيار العقلاني أو الرشيد.

¹ - مقلد، إسماعيل صبري، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، مصر: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص258.

² - السيد سليم، مرجع سابق، ص.94.

المطلب الأول: مقارنة صناعة القرار.

إن نموذج "ريتشارد سنايدر" **Richard C Snyder**. هو أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية، حيث انطلق وركز في تحليله للسياسة الخارجية على فهم ودراسة البيئة النفسية لصانع القرار، بمعنى أن السلوك الخارجي للدول يتحدد بكيفية إدراك صانع القرار للموقف الدولي¹.

ولقد لخص سنايدر منطلقات هذا المقترح حيث يشمل².

1- **المحيط الخارجي:** « البيئة الخارجية » يشمل الوضع السياسي السائد دولياً، الرأي العام الدولي، والمنظمات الدولية.

2- **المحيط الداخلي:** « البيئة الداخلية » تتمثل في «الرأي العام» و طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه».

3- **البيئة الاجتماعية والسلوكية:** يندرج تحتها نظام القيم في المجتمع، والأنماط المؤسسية المهمة، وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع. كذلك هي بيئة غير مستقلة عن المحيط الداخلي.

ترتبط عملية صنع القرار بثلاثة عناصر هي:

- مجال أو نطاق الصلاحيات: فتشابه وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.
- الاتصالات والمعلومات: توفر كم هائل من المعلومات يسمح ويتيح لصانع القرار اختيار البدائل المناسبة.

¹ - Richard Snyder. H.w. Brunk. Budton Sapin. «Decision making as an approach to the study of international politics» in Ed: Stanley Halfman, Contemporary theory in international relation. Ed: 5 U.S.A: Prentice Hill, 1965 p152.

- يوسف، ناصف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي ص ص، 178-179.²

• الحوافز الشخصية.

ويميز "سنايدر" بين:

الدوافع الظاهرة: والتي يمكننا من فهم أسباب تبني صانع القرار لقرار معين، والبحث في نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل.

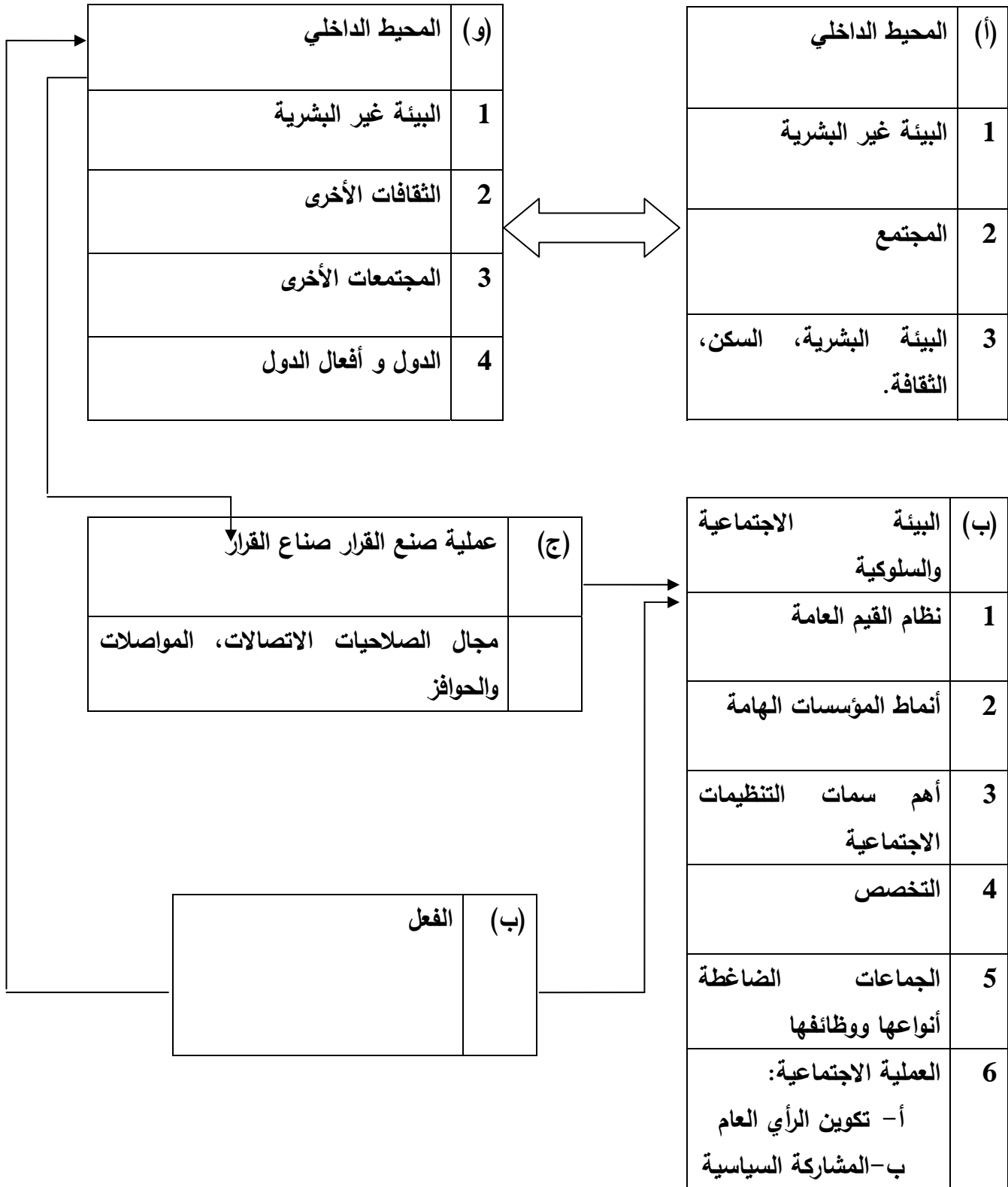
الدوافع الدفينة: تتشكل نتاج خبرة الفرد في الحياة وتتطلب دراسة عميقة لمختلف جوانب حياة الفرد منذ طفولته والتركيز على البيئة التي نشأ فيها والعوامل التي أثرت في تكوينه¹.

ويعتبر نموذج سنايدر أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية عام 1954، حيث انطلق من تقديم نموذج نظري لفهم و تحليل علم السياسة الدولية، و ركز على البحث في نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل.

تكمّن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية. أنظر الشكل التالي:

- نفس المرجع نفس الصفحة¹

الشكل رقم (01): نموذج "سنايدر" لصنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:



المصدر: يوسف، ناصف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي. ص198

1. (ب، ج، د): تفاعل داخل مجتمع واحد على مستويين حكومي و غير حكومي.
2. (ج، د، و ج): تفاعل على مستوى الحكومات.
3. (ب، ج): يمثل التفاعل بين البيئة الاجتماعية و السلوكية و عملية صنع القرار.
4. (سهم أ و ب): يرمز للتفاعل بين المحيط الداخلي ككل و المحيط الخارجي، ويمثل علاقات التفاعل على المستوى غير الحكومي أو المستوى المجتمعي.
5. (د ، ب): يوضح انعكاسات السياسات الخارجية للدول على بيئتها الاجتماعية، بالتالي إقامة علاقات جيدة مع دول أخرى قد يكون لها مردود(+) .
6. (د، و ج، د): التفاعل بين دولتين يشمل أنواع عديدة من العلاقات تعاونية، تنافسية، وتعاملية¹.

المطلب الثاني: المقاربة البيروقراطية.

يؤكد نموذج السياسة البيروقراطية على الدور الذي يلعبه الكثير من البيروقراطيين من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية. ونظرا للتغيرات الواسعة والمستمرة في الحكومات والأحزاب السياسية في العديد من الدول، وافتقار السياسيين عادة للخبرة الجيدة واللازمة في مجال السياسة الخارجية، فهم غالبا ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين للحصول على المعلومات اللازمة والنصائح.

ومن هنا يزداد دور البيروقراطيين في السياسة الخارجية، لذلك يكون بإمكانهم التأثير على مسار تطبيقها، إما بالتباطؤ في التنفيذ أو رفضها إطلاقا.

يجب ملاحظة أن معظم الذين يستعملون هذا النموذج كانت لديهم خبرة في العمل الحكومي، ربما طوروا إحساسا مبالغا فيه لأهمية دورهم في صياغة القرار.

¹ - نفس المرجع.

وهم غالبا ما يحدثون ويطورون نظما متعددة للحصول على المعلومات ووسائل لمراقبة تنفيذ القرارات¹.

المطلب الثالث: مقارنة الاختيار العقلاني أو الرشيد.

يعتبر من أكثر النماذج شيوعا، حيث استخدم هذا النموذج لوصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول المختلفة، وتصرفات زعماء تلك الدول تجاه بعضهم البعض.

ووفقا لهذا النموذج فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة الدولية.

كذلك فإن هذا النموذج الرشيد ينظر إلى وحدة صنع القرار على أنها «صندوق أسود»(*) يصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها. فعليه فإن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل ورد الفعل.

حيث يحاول الباحث تفسير كل تصرف أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الآخر.

ويستعمل هذا النموذج لفهم الأبعاد السابقة نظريات التفاوض على رأسها نظريات الألعاب ونظريات الردع النووي.

فهذا النموذج يتسم بالبساطة، ويقدم لنا تصويرا غير مكلف للواقع يحاول الباحثون من خلاله التفكير فيما يمكن أن يفعلوه لو كانوا مكان صانع القرار في الدولة الأخرى، زيادة على هذا فإن هذا النموذج مفيد أثناء الحروب ويتميز بخاصيته الاقتصادية².

¹ - جنسن، لويد، مرجع سابق، ص ص، 8-9.

* يستخدم «الصندوق الأسود» في الطائرات لجمع المعلومات حول مسار الرحلة وكل ما يتعلق بها، ويستخدم هذا التعبير في الأدب السياسي للدلالة على الظواهر التي لا نعلم عنها إلا القليل.

² - نفس المرجع.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى تعاريف السياسة الخارجية، يتبين لنا أن هذه التعاريف والمفاهيم تختلف حسب زاوية استخدامها، فلا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه، وهذا يرجع إلى تشابك ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في إطارها والعلاقة بينها.

أما من ناحية محددات السياسة الخارجية فتختلف من دولة لأخرى فالدولة التي تملك عمق استراتيجي وقوة عسكرية إضافة إلى الموارد الطبيعية يؤهلها لكي تبني اقتصاد قوي.

كما أن أهداف ووسائل السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، وهذه الأهداف يتم رسمها حسب الوسائل المتاحة بدون الإخلال، أو التعرض لزعزعة الأمن القومي دولة ما.

لذلك نستنتج أن تحديد الهدف لا يتم إلا برسم الوسائل المتاحة فغالبا ما تتعدى الأهداف الوسائل المتاحة.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا

تمهيد:

إن الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا لم ينبع من العدم بل تشكل نتيجة عدة دوافع إستراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية.

ترى إسرائيل أن إفريقيا تشكل إحدى الساحات الصراع العربي الإسرائيلي، وقد عملت من هذا المنطق على التغلغل في إفريقيا وخلق علاقات مع دورها في مختلف المراحل، وذلك لما تمثله إفريقيا من عمق استراتيجي وأمني وثقافي وحضاري للوطن العربي. وعملت إسرائيل جادة بالتعاون مع دول الاستعمار القديم والحديث على الإحاطة بالوطن العربي وتطويعه وعزله عن إفريقيا.

وفي إطار ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا، أما المبحث الثاني يتناول أهداف ومؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية، والمبحث الثالث يدرس مستويات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا.

في هذا المبحث سنتطرق إلى عرض أهم محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك في مطلبين الأول يتناول المحددات السياسية والثاني خصص للمحددات الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: المحددات السياسية.

لقد استفادت إسرائيل من الميراث الاستعماري الموجود بالقارة الإفريقية والمتمثل في طبيعة المناخ الفكري الذي نشأت في ظلّه السياسة الإفريقية المتشعبة بالأفكار الغربية، من خلال المدارس والمعاهد والجامعات التي أوجدها الاستعمار، إضافة إلى أن هذا الأخير خلق جماعات ضغط اجتماعية، المتمثلة في الجمعيات والنقابات التي هدفت للحفاظ على الأوضاع القائمة والنمط التقليدي للمجتمعات الإفريقية بعد الخروج من القارة.⁽¹⁾

وفي هذا المناخ تحركت إسرائيل في العديد من الدول الإفريقية قبل إعلان استقلالها، تمهيدا لخلق وإقامة علاقات دبلوماسية وشراكة بينهما في جميع المجالات.

وتعود العلاقات الإسرائيلية الإفريقية إلى خمسينيات القرن الماضي، بعد اعتراف دول مثل: إثيوبيا، غانا، وجنوب إفريقيا بإسرائيل، وتمثل العلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا نحو 487% من علاقات إسرائيل مع دول العالم.

وعمدت إسرائيل على الاستثمار وبذل كافة الإمكانيات، وتقديم المساعدات الفنية لبدء إقامة علاقات تعاون في شتى المجالات، مما ساهم على خلق بيئة ملائمة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، هنا تتقدم إسرائيل في صورة الدولة الحيادية التي لا تنتمي للغرب الرأسمالي، ولا أطماع لها في إفريقيا.

¹ - www.moqatel.com/openshare/bhoth/sisia2/isra-soulh/seco3.doc-cvt-htm 23/05/2017

كما تقدم نفسها كنموذج تنموي للدول الإفريقية حديثة الاستقلال.⁽¹⁾

بفضل هذا الأسلوب استطاعت إسرائيل كسب ثقة العديد من رؤساء الدول الإفريقية، ما دفع إلى تعزيز وتدعيم علاقاتها بالدول الأخرى، من خلال القنصليات والسفارات ومراكز الإعلام قصد الدعاية لإسرائيل في الخارج.

بالإضافة إلى المنظمات الصهيونية في كل العالم والدور الذي تلعبه في إقامة نشاطات اجتماعية وإعلامية، من خلال تجنيد شخصيات ومؤسسات إعلامية للدعاية لإسرائيل وخلق صداقة بين إسرائيل والدول التي توجد بها جاليات يهودية.

ويؤكد مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" بقوله: "بالنظر إلى تاريخ كل من اليهود في الشتات والسود في إفريقيا، يمكن رصد عدد من الخبرات المشتركة والخاصة فيما يتعلق بالعنف الذي لاقاه الإنسان على مر تاريخهم".⁽²⁾

ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في التقارب الإسرائيلي الإفريقي تتمثل فيما يلي:

1- الصراع العربي الإسرائيلي:

على أي دارس لتطوير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية أن يعترف بأهمية ومحورية الصراع العربي الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات وذلك في مناحي مختلفة.

إن انعكاسات الحرب الباردة على كل من النظامين الإقليميين العربي والإفريقي، أدت إلى استفادة إسرائيل بدرجة أكبر من غيرها من الأطراف الإقليمية الأخرى، وإدراك إسرائيل

¹-ميلود وضاحي، السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه دول إفريقيا، دراسة حالة القرن الإفريقي 1990-2013، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية لحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015)، ص ص. 107-109.

²-عبد الرحمن، حمدي، إسرائيل و إفريقيا في عالم متغير، الجزيرة نت:

<http://aljazeera.net/hame/print/787157c4-oc60-402b-997-1784ca612foc/44975d8-9c7a-413b-8ce9-b863cbb9bc8> 26/05/2017

المتزايد بأهمية إفريقيا بحسبانها في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعترفت منذ البداية بثقل الصوت الإفريقي في الأمم المتحدة والذي برز بوضوح في مناسبتين.

-الأولى: هي قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية عام 1975 .

-الثانية: عندما تم إلغاء القرار نفسه عام 1991 في سابقة غير متكررة عبر تاريخ المنظمة الدولية¹.

إن حركة المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ارتبطت بتطور الصراع العربي الإسرائيلي، فالمقاطعة الدبلوماسية لإسرائيل في السبعينات ومعظم سنوات الثمانينات، ثم العودة الكاسحة لهذه العلاقات منذ بداية التسعينات ارتبطت بحدثين هامين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي: أولها هو حرب أكتوبر 1973 ، والثاني انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط عام 1991.

كما أن حالة الضعف الاستراتيجي للقارة الإفريقية من حيث عدم وجود نظام قوي للأمن، قد نظر إليها من جانب طرفي الصراع في الشرق الأوسط، على أن إفريقيا ساحة للاستقطاب وتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر.

ومن الجلي أن إسرائيل نظرت منذ البداية إلى إفريقيا باعتبارها قادرة على القيام بدور محوري في تسوية محتملة للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك استنادا إلى عدد من الحقائق وفقا للرؤية الإسرائيلية ومن أبرزها:

- الصداقة المتبادلة بينها وبين كل من العرب والإسرائيليين.
- تحررها من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة بطبيعة النزاع والصراع في الشرق الأوسط.

¹- عبد الرحمن، حمدي، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، قطر الدوحة، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط، 2015، ص 18-19.

- تحررها من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة بطبيعة النزاع والصراع في الشرق الأوسط.¹

إن المقاطعة السياسية والاقتصادية التي اختارها العرب ضد إسرائيل قصد عزلها عالميا، دفعت هذه الأخيرة إلى العمل من جانبها على مواجهة المقاطعة العربية بمحاولة عزل العرب عن الغرب ومناطق أخرى من بينها إفريقيا، وقد عارضت إسرائيل "... علاقات وثيقة وودية بين الولايات المتحدة والعرب وجهت دوما لإثبات أنها صديق أمريكا الوحيد في المنطقة"⁽²⁾.

وتدرك إسرائيل جيدا مدى خطورة العلاقات العربية-الإفريقية ذات الامتداد التاريخي العميق وعضويتهم المشتركة في مجموعة دول عدم الانحياز، والذي سيؤثر على توجهات تلك الدول اتجاه إسرائيل، لذلك اعتبرت إسرائيل القارة الإفريقية إحدى مناطق إدارة الصراع العربي الإسرائيلي مستقبلا.

وفي هذا الشأن يقول رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "حاييم لاسكوف": "إن نجاح إسرائيل في تطوير علاقاتها مع دول شرق إفريقيا والدول المجاورة للدول العربية، سيحقق لإسرائيل مكاسب ستساعد على تقوية نقاط الضعف المكشوف من ميدان لا يتوقعه العرب".⁽³⁾

2- المكانة الإفريقية في المنظومة الدولية:

إن ثقل ومكانة إفريقيا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لم تكن خافية على إسرائيل، فصانع القرار الإسرائيلي أولى أهمية كبرى لكسب أصوات وتأييد القارة.

¹ - نفس المرجع.

² - عبد الله المحسن، السلطان، البحر الأحمر والصراع العراقي الإسرائيلي، التنافس بين إستراتيجيتين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1988)، ص 87.

³ - جودة شقيلة، مرجع سابق، ص 45-46.

فرئيس الوزراء الإسرائيلي "ديفيد بن غورون" أكد أن: "الدول الإفريقية ليست غنية، ولكن أصواتها في المحافل الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة".⁽¹⁾

فالمجموعة الإفريقية تشكل أكبر تمثيل قاري بـ 32% من مجموع الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس أدل على هذه الأهمية عندما اجتمعت الجمعية العامة في منتصف جوان 1967 في جلسة خاصة بناءً على طلب الاتحاد السوفياتي، حيث تأثر الموقف الإفريقي بدور الأطراف الخارجية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حيث حاول كل منهما ممارسة الضغوط لصالح القرار الذي يتبناه. فقد طرح مشروع قرار باسم مجموعة عدم الانحياز قدمته يوغوسلافيا ونظر له على أنه موال للعرب، كما طرح مشروع قرار آخر باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ونظر إليه بوصفه مواليا لإسرائيل.

وبتحليل السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية نجد أن الدول الإفريقية التي ساندت الموقف الإسرائيلي سواء بشكل حاسم أو غير حاسم تصل إلى عشرين دولة، غير أن هذا التوجه تغير تماما عند مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، حيث صوتت لصالح القرار عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء الصومال وموريتانيا، كما عارض القرار خمس دول فقط وامتنع عن التصويت 12 دولة.

وليس بخاف أن هذين المثالين يعكسان بجلاء الدور الإفريقي في الأمم المتحدة وهو ما ظهر مرة أخرى عند إلغاء هذا القرار عام 1991.⁽²⁾

¹ - حمدي، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، مرجع سابق، ص 22.

² - يعقوب، بوفراش، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي، في:

Democraticac.de/?=43277.28/04/2017.

من جهتنا تقول "جولدا مائير" في كتابها: إننا مثل الدول الإفريقية حصلنا على استقلالنا بكفاحنا وتعلمنا كل شيء، وواجهنا نفس المشاكل، كنا نريد صداقة إفريقيا فقط، وقد يقول البعض إننا ذهبنا إلى إفريقيا لأننا كنا بحاجة إلى أصوات مؤيدة في الأمم المتحدة، وهذا صحيح فهو عامل مهم، وإن كان هذا ليس العامل الوحيد".⁽¹⁾

ومن خلال هذه المتغيرات نفهم طبيعة الإدراك الإسرائيلي الذي يأتي في سياق الوعي بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، وإمكانية الاستفادة من التصويت الإفريقي، لهذا سعت إسرائيل إلى ربط وتدعيم علاقاتها بالدول الإفريقية للحصول على التأييد والمساندة في الأمم المتحدة.

3- الدعم الاستعماري لإسرائيل:

عملت الدول المستعمرة على تسهيل ومساندة التوجه والاندفاع الإسرائيلي نحو إفريقيا، فأفسح المجال واسعا أمام ممثلي حكومة إسرائيل للقيام بنشاط واسع على أرض المستعمرات الإفريقية الواقعة تحت سيطرتها، هذا لبناء أسس للعلاقات الثنائية.

ولم يقتصر الدعم الاستعماري لإسرائيل على استقبال بعثاتها الدبلوماسية والتمثيلية في إفريقيا، بل تعداه إلى تمكين المنظمات الإسرائيلية وهيئاتها النقابية والاجتماعية والمهنية الطلابية من إقامة اتصال مستمر مع مثيلاتها الإفريقية.⁽²⁾

وكان لإسرائيل وسائلها الخاصة في التغلغل معتمدة على الاستعمار، حيث كانت الدعاية تظهرها تارة بأنها دولة صغيرة وليس لها أطماع استعمارية، وتارة أخرى تقول بأنها دولة تجتاز تجربة ومشكلات اقتصادية جمة تشابه المشاكل التي توجه الدول الإفريقية، وغير ذلك مما كان يداعب مشاعر الدول الإفريقية في تطلعها لمن يساندها للحصول على

¹ - جولدا، مائير، اعترافات جولدا مائير، ترجمة (عزيز عزمي)، القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، 1979) ص 242.

² - رياض، القنطار، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وطرق مجابهته، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1978، ص.ص 18-19.

مساعدات تنموية، لتخطي المشاكل والعقبات التي توجهها في إطار مسارها نحو بناء الدولة بعد الاستقلال.⁽¹⁾

ومنعت الدول الاستعمارية قيام أي تمثيل أو تقارب بين مستعمراتها الإفريقية وبين الدول العربية إلا بعد نيلها الاستقلال، والسماح لإسرائيل في التستر من خلال منظماتها التي تدعمها تمويلا عن طريق البنوك والاحتكارات الكبرى، ما ساهم في تدعيم النشاط الإسرائيلي في القارة.

وبعد الاستقلال عملت الدول الاستعمارية خاصة فرنسا على إيجاد بديل لها، في إفريقيا يمكنها من المحافظة على مصلحتها.

وكانت إسرائيل وسيلة لتنفيذ سياسة جديدة عرفت فيما بعد بالاستعمار الجديد -Néo-colonialisme، حيث تقضي هذه السياسة بترك المستعمرات السابقة في وضع الحاجة والنقص والتبعية.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية.

إن حاجة الدول الإفريقية إلى العون كونها دول حديثة العهد بالاستقلال وتعاني الفقر والتخلف والحرمان، واقتصادياتها تعاني من مشاكل عديدة منها انخفاض الدخل وانخفاض الطلب، وسيطرة الأجانب على القطاعات المصرفية وتوجيه رؤوس الأموال والاستثمارات مع ما يتفق بالمصالح الأجنبية.

ومن ثم بدأت الدول الإفريقية تنتهج سياسيات اقتصادية من خلال وضع برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا لتأكيد استقلاليتها عن المستعمر، لكن برزت العديد من العراقيل والمشاكل لتنفيذ هذه السياسات، مثل نقص التمويل والكوادر الفنية والعلمية المدربة.

¹- عبد العزيز، رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص96.

هنا تقدمت إسرائيل واستغلت المشاكل والثغرات التي تعاني منها الدول الإفريقية عارضة مساعدتها وخبراتها ورؤوس أموالها، الأمر الذي جعل الدول والحكومات الإفريقية تسارع إلى عقد اتفاقيات معها، وكلها ترمي إلى تعزيز المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والفنية الإسرائيلية لدول إفريقيا.

ولقد تميزت المساعدات الإسرائيلية عن غيرها المقدمة من طرف الدول الأخرى، بالتسهيلات الكثيرة، لا شروط ولا قيود ولا التزامات سياسية في الظاهر، لكن إسرائيل تنتظر للقارة الإفريقية وثرواتها بأنها ميدان كسب كبير على المدى الطويل.⁽¹⁾

وتتمثل أهم المصالح الإسرائيلية في دول القارة الإفريقية فيما يلي:

1- المصالح الاقتصادية والتجارية:

إن القارة الإفريقية غنية بثرواتها الطبيعية فهي تمتلك العديد من المعادن والمواد الخام المهمة مثل الألماس والذهب، كما تنتج العديد من الدول الإفريقية مثل نيجيريا وأنجولا وغيرها كميات كبيرة من النفط، فضلا عن ذلك اكتشفت مصادر جديدة للنفط في مناطق خليج غينيا وشرق إفريقيا، ما دفع بالدولة الإسرائيلية للاستفادة من الثروات الهائلة التي تزخر بها إفريقيا، حيث يمكن لإسرائيل استيراد العديد من السلع والمواد الخام مباشرة من الدول الإفريقية، فضلا عن قيامها ببيع منتجاتها الصناعية لإفريقيا، وهو ما يعني زيادة نطاق وحجم التبادل التجاري بين إسرائيل وإفريقيا.

كما تنتظر إسرائيل إلى إفريقيا باعتبارها سوق استثمارية مهمة للشركات الإسرائيلية في العديد من المجالات.⁽²⁾

¹ - حمدي، مرجع سابق، ص ص 25-26.

² - المرجع نفسه، ص ص 27، 28.

2- المصالح الإستراتيجية:

إن اهتمام إسرائيل بالقارة الإفريقية يهدف إلى تحقيق بعض المصالح الإستراتيجية المتعلقة بتهديد الأمن القومي العربي، حيث أولت اهتماما خاصا بتعزيز علاقاتها الثنائية والأمنية مع دول شرق إفريقيا، لاسيما إثيوبيا واريتريا و أوغندا وجيبوتي من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وقد هدفت إسرائيل من ذلك التحرك إلى منع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومحاولتها السيطرة على باب المندب الذي تعتبره منفذا حيويا لتحركاتها نحو إفريقيا وآسيا لضمان مصالحها الاقتصادية، وعليه فإن تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل من خلال وجودها في إثيوبيا المطلة على الساحل الشرقي الإفريقي، كما تتجه إسرائيل نحو غرب إفريقيا لتشكل حزام طوق حول الدول العربية، وبالتالي تهديد العمق الاستراتيجي للمغرب العربي.⁽¹⁾

3- الجاليات اليهودية في إفريقيا:

كانت سياسة الهجرة اليهودية لإسرائيل التي أولتها الحكومات الإسرائيلية المتتالية اهتماما، وأحد أهم الأسباب التي أدت إلى تعاظم النسبة السكانية، وتحتضن القارة الإفريقية عددا من الجاليات اليهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير، ففي شمال إفريقيا جماعات اليهود "السيفارديم" الذين قدموا بالأساس من البرتغال وإسبانيا، وجماعات من اليهود "الأشكيناز" الذين قدموا من شمال شرق أوروبا.

ويمكن القول أن يهود "الفلاشا"^(*) الإثيوبيين يمثلون واحدة من أفقر الجاليات اليهودية، بالرغم من اعتقادهم بأنهم يمثلون القبيلة المفقودة في التاريخ الإسرائيلي، ويقدر

¹ - عبد الناصر، سرور، "السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا (جنوب الصحراء)، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010، ص ص 159، 160.

*- الفلاشا: هي الكنية العبرية لليهود بيت إسرائيل، وهو اسم يطلق على اليهود من أصل إثيوبي.

إجمالي يهود الفلاشا الذين نقلوا إلى إسرائيل بمقتضى قانون العودة، بنحو ستين ألف خلال الفترة (1984-1991) ضمن ما يسمى عمليتي موسى وسليمان.⁽¹⁾

بالمقابل فإن الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا تعد من أغنى الجاليات اليهودية في العالم، فطبقا للتقديرات فإن مساهمة يهود جنوب إفريقيا في خزانة الدولة الإسرائيلية تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة.

وتعتبر الجاليات اليهودية متغير مهم في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، حيث توظفهم إسرائيل لتحقيق مصالحها والتأثير على الأنظمة الإفريقية، ولا يخفى أن نحو 22% من إجمالي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال (1948-1995) هم من إفريقيا.⁽²⁾

يلعب اليهود الأفارقة دورا مهما ومحوريا في دعم العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، من خلال تنقلهم بين إسرائيل وإفريقيا، وحصولهم على الجنسيات المزدوجة للبلدين والتي تكون كفيلة بإنشاء وتأسيس قنوات خاصة بالاتصال، من أجل حدة العلاقات والتوجيهات الإسرائيلية في إفريقيا، وبتركيز جسور سياسية وثقافية واقتصادية بين الدولتين، كما يقدم الوجود اليهودي في إفريقيا توجهات إسرائيل في المنطقة، وذلك عن طريق سعيها لتشكيل جمعيات الصداقة الأفروآسيوية في مختلف المجالات، والتي تعمل تحت المظلة الإسرائيلية وبتمويل من الوكالات اليهودية العالمية.⁽³⁾

كما تعمل الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا على تنظيم زيارات ليهود إفريقيا إلى إسرائيل، واستقطاب المتطوعين من اليهود الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، وتنظيم دورات

¹- حمدي، مرجع سابق، ص 20.

²- سرور، مرجع سابق، ص 160.

³- أريج جمال، محمد أحمد، توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه القارة الإفريقية، "النموذج الإثيوبي"، نشر في المركز الديمقراطي العربي قسم الدراسات السودانية، حوض وادي النيل، قسم الدراسات العبرية والإسرائيلية.

خاصة ليهود الشتات عن طريق مؤسسات عديدة، منها الوكالة اليهودية ومنظمة المحاربين القدماء الإسرائيليين لتكريس ارتباط اليهود بها، حيث قالت "جولدا مائير" رئيسة الوزراء السابقة: "...على إسرائيل في مواجهتها للدول العربية، داخل حدودها وعلى المسرح الدولي، أن تبذل جهوداً فائقة لاكتشاف مسالك جديدة لتمكنها من اختراق الحصار المفروض عليها".⁽¹⁾

¹- نجم الدين محمد، عبد الله جابر، الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته:

<http://www.saharawi.net/?p22063> 26/05/2017

المبحث الثاني: أهداف ومؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا.

إنّ أهداف وآليات السياسة الخارجية الإسرائيلية ظهرت علناً أثناء افتعال إسرائيل للنزاعات الدولية، ووظّفت وسائل وآليات عديدة للدخول إلى قلب إفريقيا، حيث كانت الدول الإفريقية تهتم بالتعمير والبناء وتنمية اقتصادها وقوتها العسكرية والأمنية، الأمر الذي استغلته وانطلقت منه المؤسسات الإسرائيلية لتكثيف تواجدها في المنطقة لتحقيق أهدافها¹.

ومن خلال هذا المبحث سيتم دراسة ما تهدف إليه السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال المطلب الأول، والذي يشمل الأهداف السياسية، والأهداف الاقتصادية، والأهداف الإيديولوجية والأمنية، والأهداف الإستراتيجية، أما المطلب الثاني سידرس مؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية والمتمثلة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا.

لقد تبنى صانعو القرار الإسرائيلي سياسات وأهداف تتركز على أسس ومبادئ عديدة، بحكم قوتها العسكرية والأمنية وتهدف بهذا لتنمية اقتصادها، فالسياسة الخارجية الإسرائيلية تبنت خطط وأهداف محكمة، للسيطرة على معظم الدول التي تتعامل معها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط و بالذات الدول الإفريقية.

وفي سياق هذا المطلب سيتم التركيز على أهم أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا، وهي على النحو التالي:

- جودة، شقليه، مرجع سابق، ص، 108.¹

أولاً: الأهداف السياسية.

تسعى إسرائيل إلى الخروج من عزلتها السياسية والحصول على المزيد من الشرعية السياسية، وتسعى لضمان وجودها دولياً، ولضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دولياً واعتراف الدول العربية ومن قبل الدول الغربية¹، وإقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول، كمدخل للقيام بنشاطات أخرى أمنية وسياسية واقتصادية، كوسيلة لنفي الصورة العنصرية عن دولة إسرائيل².

وبهذا يظهر الهدف الأساسي لوجود إسرائيل بالمنطقة في كسر حدة العزلة الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية ومن ساندتها في ذلك، بالإضافة إلى محاولة كسب قواعد للتأييد والمساندة وإضفاء نوع من الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية. وعليه فقد كان الإدراك الإسرائيلي السائد منذ مرحلة الحرب الباردة، يتمثل في أي مكسب دبلوماسي لإسرائيل في إفريقيا، يعني في المقابل القضاء على مصدر محتمل لتأييد الدول العربية.

إضافة إلى السعي نحو مد السيطرة الإسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة إلى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع السعي للحصول على حصة من مياه النيل 800 مليار متر مكعب في إطار التعاون الإقليمي مع مصر³، وبهذا إسرائيل تنظر إلى إفريقيا باعتبارها ساحة للنزال بينها وبين العرب وفقاً لقواعد "النظرية الصفيرية"^(*) zero_sum game.

¹ - بوفراش، مرجع سابق.

² - جودة شقليه، مرجع سابق، ص، 112.

³ - حمدي، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، مرجع سابق، ص، 15.

^{*} - النظرية الصفيرية: هي ضمن نظريات العلاقات الدولية تعرف بنظرية المباريات وهو المنهج الذي يقوم بدراسة صناعة واتخاذ القرار في المواقف التي يغلب عليها صفة الصراع أو التعاون، وتتقسم النظرية على أساس النتائج النهائية إلى نموذجين الأول اللعبة الصفيرية تمثل الخاسرما الثانية الغير الصفيرية لا رابح ولا خاسر.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية.

إن استقرار وتنمية الاقتصاد يعتبر من بين الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها، وذلك من خلال استثمار الإمكانيات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الخصوص، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، بغية الاستفادة من الميزات التي تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من الموارد المائية والنفطية والمعدنية، بما يمكنها من استيعاب مزيد من يهود الشتات، والسعي التدريجي لتقليص اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الأجنبية¹.

كما تسعى إسرائيل أيضاً لتدعيم مركزها الاقتصادي العالمي بالاستفادة مع علاقاتها مع الدول الإفريقية، حيث تقدم إسرائيل نفسها على أنها دولة صديقة ونموذج يحتذى به في درجة تطورها وقوتها الاقتصادية، وأنها تبحث عن إحدى التغييرات الإيجابية تجاه تنمية وتطوير الدولة الإفريقية، وذلك لترغيب تلك الدول الفقيرة للتعامل معها وفتح المجال أمامه للتغلغل في المنطقة. إن هذا النشاط في الميدان الاقتصادي يخدم الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية من عدة نواحي:

- ✓ أن كسب الدولة الإسرائيلية للمنطقة يساهم في زيادة الاعتماد على الخبرة الإسرائيلية.
- ✓ المنطقة توفر لإسرائيل ميداناً واسعاً للتشغيل والاستثمار بفضل توفر المواد الأولية.

¹- سويلم، حسام، الأهداف القومية الإسرائيلية و إستراتيجيات تنفيذها، المصدر: جزيرة نت، في:

✓ أي نجاح يحققه الاقتصاد الإسرائيلي يعني خطوة في طريق كسر طوق المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل، وبالتالي يترتب على إسرائيل فرض وجودها في المنطقة العربية¹.

✓ إن النمو الصناعي الإسرائيلي للحفاظ على تقدمه يتطلب أسواق جديدة تسمح بالانتقال إلى الإنتاج الأكبر، وما يترتب على ذلك من زيادة في الربح في القرن الإفريقي يمثل ربحاً حقيقياً لقربه الجغرافي. فأى نجاح يحققه الاقتصاد الإسرائيلي يعني خطوة في طريق كسر طوق المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل، وبالتالي يترتب عليها فرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية.

✓ وقد وصل التوغل الإسرائيلي الاقتصادي في منطقة القرن الإفريقي إلى درجة حصولها على امتيازات التنقيب، ولتحقيق أهدافها الاقتصادية لجأت إلى طرق أخرى مع الدول البترولية وتأسيس 40 شركة ، ومن ثم التعامل معها كالصومال حيث عمدت على تحويل مبالغ كبيرة تحت أسماء تجار يهود يحملون الجنسية الصومالية ، كما تسعى إسرائيل إلى التواجد في جيبوتي من خلال خبراء يهود يدينون بالولاء لإسرائيل.

✓ وصلت إسرائيل إلى حد احتكار تجارة المحاصيل الغذائية وعصير الفاكهة في كل من إثيوبيا وكينيا.

✓ بغية كسب أوغندا واحتكار شركة إسرائيلية لتصدير السمك في إريتريا، وقد اتبعت إسرائيل سياسة إغرائية في الأسواق الإفريقية، مثلما حدث بالأسواق الكينية والإثيوبية حينما أغرقت بمختلف البضائع والسلع وكانت جميعها تستورد بأسعار منخفضة من بلدان أخرى، وذلك لسد الطريق أمام التعامل الإفريقي_ الإفريقي، والإفريقي_ العربي².

¹ - المرجع نفسه.

² - حماد، مجدي، إسرائيل وإفريقيا دراسة حالة في إدارة الصراع دولي، مجلة المستقبل العربي، العدد، 34، 1980، ص 5.

ثالثاً: الأهداف الإيديولوجية والأمنية.

تسعى إسرائيل إلى إعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري، وإعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى باعتباره الهدف الأسمى ليهود العالم، والقادر على توحيدهم، وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهودي في نفوس الشباب الإسرائيلي، وبالتقدم في كافة المجالات العلمية، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى، مع العمل في ذات الوقت على زرع ونشر عوامل التشنت والتحزب الفكري في البلدان العربية، وبما يؤدي إلى زيادة التطرف الديني والطائفي والعرقي، والقضاء على فكريتي القومية العربية والتضامن الإسلامي وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف الأصولية الإسلامية وإيديولوجيات الأقليات في المنطقة لصالح إسرائيل¹.

إضافة إلى العمل على تحقيق أهداف إيديولوجية توارثية خاصة بتقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج لشعب الله المختار، يفسر ذلك أن إسرائيل اعتمدت دائماً على تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الإفريقية حتى في حال عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية معها، ولقد انتشرت في الأدبيات الإسرائيلية المبكرة نمط من أنماط المشابهة بين الخبرة اليهودية والخبرة الإفريقية من حيث التطور والمال .

في هذا الإطار يقول مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل " : "إن هناك قضية أخرى تتطوي على التمييز العنصري ولا يزال يتعين حلها، جوهر هذه المشكلة التي تتطوي على الفضائح والمعاناة يمكن أن يكون مفهومها بشكل جديد من قبل اليهود، إنني أعني بذلك معانات السود. إنها مسألة خطيرة جداً. خذ مثلاً فضائح تجارة الرقيق، فقط لأن لون بشرتهم أسود، لقد ترعرع أطفالهم في بيئة لم يألّفوها من قبل وعانوا من الاحتقار والإذلال لا

¹ جودة شقليه، مرجع سابق، ص ص. 118-119.

لشيء إلا لأنّ وجوههم سوداء، إنني لا أخجل من هذا الوعد الذي قد يثير سخرية البعض. والآن بعد أن أرى إحياء الأمة اليهودية، أود المشاركة والمساعدة في عملية خلاص الشعوب السوداء"¹.

من خلال مقولة "تيودور هرتزل" تظهر لنا الإستراتيجية الإسرائيلية من خلال المقارنة بينهم وبين الشعب الإفريقي فيما يخص التفرقة والاضطهاد.

وبصفة عامة نذكر أهداف الحركة الصهيونية العالمية التي تقوم بتنشيط حركة الهجرة إلى إسرائيل، وبما يؤمن وصول تعدادها في عام 2010 إلى 10 مليون نسمة، مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات استيطانية ذات أبعاد اقتصادية وعلمية واجتماعية تساعد على سرعة دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، وبما يساهم في تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين الدول العربية بتفوق نوعي. هذا مع السعي إلى إعادة إنشاء حركة صهيونية شعبية في الخارج تؤمن استعادة المضامين الروحية للحركة الصهيونية، التي تآكلت بفعل انغماس يهود الشتات في المجتمعات الأخرى وإعادة ربطهم بالوطن الأم بصور مختلفة، وتنشيط مناهج التربية اليهودية بين يهود الشتات².

وبالنسبة للأهداف الأمنية فإن إسرائيل تسعى للاحتفاظ بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وغير التقليدي على جميع الدول العربية، بما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي، وفرض إرادتها على المنطقة، مع الاستعداد للجوء للعمل الأمني المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة من جانب أعداء إسرائيل، أو وجود دلائل

¹ - نقلا عن: ary eoded, african in israeli policy-expectations and aspects ;israel studies volume 15 ; -1disemchantment :historical and diplomatic 2017-05-13number 3 ;fall 2010 ; p125.

² - سويلم، حسام، الأهداف القومية الإسرائيلية و إستراتيجيات تنفيذها، المصدر: جزيرة نت، في:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3 02-05-2017

تهدد بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي، مع السعي لزيادة قدرة إسرائيل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح، وامتلاك قدرات ردع تقليدية ومتنوعة، وذات مصداقية وعلى درجة عالية من التأهب، قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو إرهابية مناوئة لإسرائيل، وذلك بالاستعداد لتوجيه ضربات وقائية واستباقية عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية، وبما يقضي على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إسرائيل، مع الاستعداد أيضاً لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصى حد، وطبقاً لظروف المواقف التي تنشأ في حينه، وبما يخلق أوضاعاً إقليمية جديدة تؤمن حصول إسرائيل على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، وتنقل حدود إسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها.¹

وفي الأخير نستنتج من خلال هذا المطلب أن أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تعددت لكنها غير ثابتة، فتتغير وفق التطورات التي تفرضها الأوضاع الجديدة في المنطقة، لكن يتضح أن إسرائيل تعطي أهمية كبيرة لقضية الأمن بسبب وضعها السياسي وحاجتها الدائمة لتعبئة الموارد والتجنيد التام، من أجل مجابهة الأزمات والحروب التي من المحتمل أن تواجهها، وهناك شبه اتفاق من قبل الباحثين على أن موضوع الأمن يتفوق على سائر الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: مؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا

اعتمدت إسرائيل على مؤسسات رسمية لاتخاذ القرار ومؤسسات غير الرسمية، حيث تعتبر فواعل مهمة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفي صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فكان لرئاسة الوزراء صلاحيات إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية حسب النظام السياسي الإسرائيلي، ولوزارة الخارجية السلطة في تمثيل الدولة خارجياً ورعاية شؤون رعاياها وإقامة العلاقات مع دول العالم، وللبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) سن القوانين والتصديق على المعاهدات الدولية، وتبنت الأجهزة الأمنية والعسكرية

¹ - مجدي، مرجع سابق، ص، 06.

الإسرائيلية أحقية الدفاع عن أمن الدولة وحفظ سيادتها. وللمؤسسات غير الرسمية دورا لا يقل أهمية أيضا، فظهرت الوكالة اليهودية من خلال حجم دعمها للمشاريع الاقتصادية وقدرتها على احتكار الاستثمارات في الدول النامية، ودعمت الاتحادات العمالية والمؤسسات، من خلال تقديم المساعدات الفنية والعينية لها، وعملت المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتخصصة في تقديم الإحصائيات الدقيقة حول إمكانيات الدول واحتياجاتها، والدور الأكثر أهمية كان للمؤسسة الإعلامية وقدرتها على توجيه أفكار ومعتقدات بعض الشعوب حول القضايا الإسرائيلية.

وبناء عليه، سيتم في هذا المطلب استعراض وتتبع دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية¹.

أولاً: المؤسسات الرسمية.

تعتبر المؤسسات الرسمية محط أنظار الرأي العام الداخلي والخارجي، وحتى وسائل الإعلام خاصة ما يتعلق بأداء أدوارها في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتتمثل فيما يلي:

1- رئيس الوزراء:

طبقاً للنظام السياسي الإسرائيلي فإن الحكومة هي مركز القوة، وفيها تتم عملية صنع القرار الرسمية، ويتولى رئاستها رئيس الحكومة الذي يتمتع بصلاحيات مهمة، وهذا ما جعل الحكومة الإسرائيلية تسمى بحكومة رئيس الوزراء وتتبع قوة رئيس الحكومة في عدة عوامل: رئاسة الاجتماعات وإدارتها، وتمثيل الحكومة، وتنسيق نشاطات الوزراء، وصياغة سياسة الحكومة، ويتسلم مهام أي وزارة في حال غياب الوزير المكلف بها ما لم يتخذ مجلس الوزراء

¹ - نفس المرجع.

قرارات مغايرة لذلك، وتجتمع الحكومة في الأحوال العادية مرة في الأسبوع في يوم الأحد لمناقشة القضايا السياسية العامة، ولإقرار التشريعات و تقديمها للكنيست.

وعلى الرغم من أن قرارات الحكومة تتخذ بالأغلبية، إلا أن المسؤولية عنها أمام الكنيست جماعية، ويعد صوت رئيس الوزراء مساوياً لصوت أي وزير آخر عند التصويت، كما تعد مداولات الحكومة حول المواضيع الخاصة سرية، ولا يجوز إفشاء أمن الدولة أو أي قضية تريد الحكومة إبقائها سرية، وتشكل الحكومة لجاناً دائمة لمعالجة القضايا المعروضة على جدول أعمالها، ويمكن للحكومة أن تشكل أحياناً أخرى لجاناً مؤقتة لمعالجة قضايا مفاجئة بحاجة لحلول سريعة وبعد أن تنتهي اللجنة من بحث المشكلة، وتطلع الحكومة على التوصية التي يمكن أن توافق عليها الحكومة أو ترفضها، وتحل اللجنة بعد انتهاء عملها.¹ استقالة رئيس الوزراء هي استقالة للحكومة بأسرها، ويتمتع بصلاحيات إقالة أي وزير من الحكومة، وهو زعيم حزبه، والمسؤول المباشر عن الملف النووي، وهو رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية، وتقع ضمن مهماته وصلاحياته المسؤولية عن جهازي الأمن : لموساد².

فيقول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "ليغي أشكول": "كانت إسرائيل تتوخى من سعيها إلى إنشاء علاقات مع دول إفريقيا، هو البحث عن الأمن وضمان وجودها ودعم مركزها الدولي، مع ما يحققه ذلك من مزايا إستراتيجية تنعكس إيجاباً على أمنها القومي"³. وكان للدول الإفريقية ومازالَ قدراً من هذا الاهتمام، وفي هذا الصدد قال ديفيد "بن غوريون" أول رئيس للوزراء لدولة إسرائيل: "إن شرق إفريقيا أصبح بعد تأمين حرية الملاحة في ميناء "إيلات" يحتل الأولوية في علاقات إسرائيل الدولية، لأن هذه العلاقات ستحقق

¹ - العبيدي عصام علي حسن، الأحزاب السياسية في إسرائيل (دراسة تاريخية)، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط، 2011، ص46.

² - جودة شقليه ، مرجع سابق، ص58.

³ - منصور كميل، فراج خالد، دليل إسرائيل العام 2011، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط، 2011، صص، 64-65.

نتائج غاية في الأهمية لكلا الجانبين". أما "موشيه شاريت" رئيس دولة إسرائيل الأسبق فقد قال: "إن شرق إفريقيا يشكل من وجهة نظرنا ميداناً مهماً لا ينبغي أن نسمح بنشوء فراغ فيه بعد حصول أقطارها على الاستقلال، لأن ملء هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لنا".

عموماً سعت إسرائيل جاهدة لنيل ثقة رؤساء وشعوب دول إفريقيا، وذلك عن طريق توفير الدعم الاقتصادي والعسكري والتقني والخدمات، ولتحقيق ذلك وتمتين العلاقة معهم حرص رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتتالية على تبادل الزيارات باستمرار وعلى أعلى مستوى دبلوماسي بينها وبين الدول الإفريقية وقياداتها، وتقديم المساعدات الصحية لهم ومشاركتهم كافة مناسباتهم الدينية والوطنية، ويمكن رصد ذلك على سبيل المثال: إصدار رئيس الوزراء الأسبق "إسحاق رابين" سنة 1993 تعليمات بنقل الرئيس الإريتري "إسباس أفورقي" لتلقي العلاج في إسرائيل إثر إصابته بمرض الملاريا الدماغية، حيث زاره في مقر إقامته وزير الخارجية حينذاك "شيمعون بيرس"، وأعلن عقب الزيارة أن دولة إسرائيل اكتسبت صديقاً جديداً في المنطقة الإفريقية.

ديوان رئيس مجلس الوزراء:

يختص مكتب رئيس مجلس الوزراء بتنسيق نشاطات الوزارات المختلفة ويضم أقساماً عدة منها سكرتارية المجلس، والمجلس الوطني للتطوير، والمكتب المركزي للإحصاء، ولجنة الطاقة الذرية، والأرشفة الوطني، ومكتب صحافة الحكومة، ومركز الخدمات الإذاعية. ويتبع مكتب رئيس الوزراء مكتب خدمات الأمن الذي تتمثل فيه فروع الاستخبارات الرئيسية المدنية والعسكرية، ويرأسه رئيس "الموساد" ويقدم تقاريره إلى رئيس الحكومة مباشرة.¹

¹ - العبيدي، عصام علي، الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تاريخية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2011، ص205.

الجدول رقم (1): يوضح تسلم منصب رئاسة مجلس الوزراء في "إسرائيل" منذ قيامها حسب التسلسل الزمني لسنة 1948-1988:

رؤساء مجلس الوزراء	فترة الرئاسة	الجنسية الأصلية
ديفيد بن غوريون	1948 إلى 1954	بولونيا
موشي ساريت	1954 إلى 1955	روسيا
ديفيد بن غوريون	1955 إلى 1963	بولونيا
ليفي أشكول	1963 إلى 1969	أوكرانيا
غولدا مائير	1969 إلى 1974	روسيا
إسحاق رابين	1974 إلى 1977	أمريكا
مناحيم بيغن	1977 إلى 1983	بولونيا
إسحاق شامير	1983 إلى 1984	بولونيا
شمعون بيرس	1984 إلى 1986	بولونيا
إسحاق شامير	1986 إلى 1988	بولونيا

المصدر: عصام علي، العبيدي، الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تاريخية، دار النشر: دار المنهل اللبناني، بلد النشر: بيروت، ط، 2011، ص، 205.

تجدر الإشارة إلى أن جميع حكومات الكيان الصهيوني ائتلافية، بمعنى أنها تضم ممثلي العديد من الأحزاب، ذلك أن أي حزب لم يكن قادراً بمفرده على تشكيل الحكومة بسبب التعددية الحزبية ونظام التمثيل النسبي، غير أنه وباستمرار كان هناك حزب "مسيطر" يشكل النواة الأساسية للتحالف والموجه والمحرك الأساسي لعمل الحكومة، وقد تمثل ذلك في

حزب العمل حتى عام 1977 ، ثم تكتل الليكود حتى عام 1984، وبغية الحصول على أكبر دعم ممكن تعطى مناصب وزارية لأحزاب صغيرة قد لا يزيد تمثيلها في الكنيست عن مقعد واحد، وقد تسبب ذلك في تضخم عدد الحقائق الوزارية أو قسمة بعضها أحياناً، وقد كان عدد الوزارات (12) وزيراً في أول حكومة عام 1949، وأصبح (16) وزيراً عام 1959 ، ثم (21) وزيراً عشية حرب عام 1967، أما حكومة عام 1988 فهي من الحكومات الكبيرة من حيث العدد، إذ بلغ عدد وزاراتها (25) وزيراً منهم (05) وزراء بلا حقائق، ويبدو أن قلة من الوزراء شاركت في صنع القرار، وهم من يلقبون بوزراء "الصفوة" أو "مجلس الوزراء المقلص" وهم في العادة وزراء الدفاع والمالية والخارجية.

2- الكنيست (البرلمان) :

يعد الكنيست السلطة التشريعية الوحيدة في الكيان الصهيوني، أخذ اسم كنيست من لفظ "كنيست هنعدولا" المجلس الأكبر، الذي كان عقد جلسته في القدس بعد عودة اليهود إليها من سبي بابل في القرن الخامس قبل الميلاد بحسب التاريخ اليهودي¹. كما تم تحديد عدد أعضاء الكنيست بمقتضى عدد أعضاء المجلس الأكبر، وهو 120 عضواً يتم انتخابهم كل أربعة أعوام (إلا إذا حل الكنيست قبل ذلك وفق القانون).

يعتبر النظام النسبي أي التمثيل النسبي هو المعتمد لانتخابات الكنيست منذ الإعلان عن "إقامة دولة إسرائيل" التي تبنت النظام البرلماني، حيث تشكل "إسرائيل" دائرة انتخابية واحدة بحسب الحزب الذي تجاوز نسبة الحسم على المقاعد في الكنيست، وبحسب الأصوات التي نالها.

¹ - نفس المرجع، ص ص 36- 37.

يتألف الكنيست من عدة هيئات والمتمثلة في هيئة الكنيست العامة التي تضم أعضاءه جميعاً، ولجانه، ورئيسه، وجهازان أحدهم إداري و الآخر أمني، للحفاظ على أمن المبنى وأعضائه.

ويحظى أعضاء الكنيست بحكم وظيفتهم بالحصانة البرلمانية التي تمنحهم حماية خاصة تهدف إلى تمكينهم من أداء عملهم من دون أن يخشوا من تقديمهم للمحاكمة، أو من المضايقات. وميز القانون نوعين من الحصانة، فالأولى هي الحصانة الموضوعية أو الجوهرية وهي مطلقة وتحمي عضو الكنيست من المسؤولية الجنائية عن أعمال ارتكبها خلال أداء واجبه كعضو فيه، أو عن تصريحات عبر عن مواقفه السياسية، والثانية الحصانة الشخصية التي تقدم للعضو لحماية واسعة النطاق من الاعتقال، أو التعرض للإجراءات القضائية والتفتيش، وهذه الحصانة لا يمكن رفعها من أجل محاكمة العضو إلا في حال ارتكابه جرائم جسيمة تلصق به مثل الحصول على رشوة، أو السرقة، أو خيانة الدولة، أو مخالفات جنائية كبيرة¹.

لجان الكنيست ومجال عملها :

أ- **لجنة الكنيست:** تهتم بنظامه الداخلي مثل: حصانة أعضائه، إعطاء توصيات بتركيبة اللجان الثابتة فيه وأعمالها، التنسيق بين اللجان المتعددة، تشكيل قناة لنقل شكاوي الجمهور، تشكل حلقة متكاملة لأعمالها ونشاطاتها البرلمانية.

ب- **لجنة الخارجية والأمن:** تعتبر اللجنة الخارجية والأمن من أكثر اللجان أهمية، وأكثرها حساسية وتأثيراً، ويتضح ذلك بإلقاء نظرة على أسماء لجانها الفرعية: اللجنة الفرعية للجبهة الداخلية، اللجنة الفرعية للسياسة الخارجية والدعاية، اللجنة الفرعية للقوى العاملة في الجيش، اللجنة الفرعية للشؤون الاستخباراتية، اللجنة الفرعية للنظرة الفرعية وبناء الجيش، اللجنة الفرعية العامة والأمن، واللجنة الفرعية لشؤون التشريع.

¹ - منصور كميل، فراج خالد، مرجع سابق، ص 65.

- ت- **اللجنة المالية:** تعالج القضايا المتعلقة بـ: ميزانية الدولة، الضرائب المفروضة على المواطنين، الجمارك، المعاملات المصرفية، مدا خيل الدولة ومصروفاتها.
- ث- **اللجنة الاقتصادية:** تعالج القضايا التالية: الصناعة والتجارة، الزراعة والصيد، المواصلات، الإسكان، دائرة أراضي إسرائيل، الطاقة والبنى التحتية والمياه، وغيرها من القضايا الاقتصادية، وتختص بأملاك الفلسطينيين الغائبين، وأملاك اليهود في الدولة العربية المعادية، وأملاك اليهود المتوفين.
- ج- **لجنة الداخلية وحماية البيئة:** يتركز اهتمامها على ما يلي: الحكم المحلي الإسرائيلي، جودة البيئة، شؤون السكان، الجنسية، الصحافة، الشؤون الدينية لليهود وغير اليهود، الشرطة والسجون.
- ح- **لجنة الدستور والقانون والقضاء:** تعالج مسألة سن الدستور لدولة إسرائيل، وسن القوانين الأساسية، وقوانين القضاء وأنظمتها.
- خ- **لجنة الهجرة والاستيعاب:** تتابع استيعاب المهاجرين اليهود من الشتات، وقضايا المجموعات اليهودية في الشتات، مثل مسائل التعليم والتربية اليهودية الصهيونية، كما تهتم بالقضايا التنسيقية بين الدول والمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية.
- د- **لجنة التعليم والثقافة والرياضة:** تعالج اللجنة قضايا الفن والمسرح وبرامج التلفزة الحكومية والرياضة.
- ذ- **لجنة العمل والرفاه الاجتماعي:** تعالج مختلف القضايا المتعلقة بالعمل والرفاه الاجتماعي للعمال والموظفين، ومخصصات البطالة والتقاعد، والمعاقين.
- ر- **لجنة شؤون مراقبة الدولة:** يتركز عملها على نقاش تقارير مراقب الدولة الصادرة دورياً، كما تناقش تقارير مكتب شكاوي الجمهور، وتتدخل في صلاحيات مراقب الدولة والمراقبين الداخليين في مختلف الوزارات والمكاتب الحكومية.

ز - **لجنة رفع مكانة المرأة:** تعالج قضايا التمثيل المتساوي للنساء في التعليم و العمل، ومنع التمييز على أساس الجنس في كل المجالات، ومكافحة العنف ضد المرأة. و قد أقيمت لجنة فرعية تعالج مسألة الاتجار بالنساء، والتي انتشرت كظاهرة بارزة في المجتمع الإسرائيلي.¹

س- **لجنة البحث والتطور العلمي والتكنولوجي:** تعالج قضايا عدة منها: سياسة البحث والتطوير المدني في إسرائيل، التكنولوجيا المتقدمة، البحث والتنمية البيئية، البحث العلمي في الجامعات الإسرائيلية ومراكز البحوث.

ش - **لجنة مكافحة المخدرات:** تعالج كل ما يتعلق بظاهرة المخدرات في إسرائيل ومعالجتها على المستوى القضائي والسياسي والصحي والاجتماعي.

ص - **لجنة حقوق الطفل:** تعالج قضية حماية حقوقه ورفع مكانته في المجتمع.

ض- **اللجنة الخاصة بمشكلات العمال الأجانب:** تعالج مسائل تصاريح دخول العمال الأجانب إلى إسرائيل والإقامة بها، التأمين الاجتماعي والصحي، اعتقال العمال الأجانب غير القانونيين وطردهم.

ط - **لجنة شكاوي الجمهور:** تقديم الأجوبة عن شكاوي المواطنين أو المؤسسات، والتي تصل إلى اللجنة، وتتابع إجراءات التنسيق بين مختلف الوزارات ومكاتب الشكاوي فيها.

ظ - **اللجنة الأخلاقية:** تضم أربعة أعضاء، هذه اللجنة تحاسب العضو الذي أخل بالقواعد الأدبية في الكنيست أو عمل في مجالات أخرى بهدف كسب المال.

نستخلص أن اللجان الثلاث الأولى تمتاز بالأهمية، ويرأسها أعضاء في الائتلاف الحكومي، فهذه اللجنة تتمتع بالنفوذ بسبب سيطرتها على نشاطاته اليومية وعمله في حين تؤثر لجنة الخارجية والأمن ولجنة المالية بشكل ملموس في عمل السلطة التنفيذية والوزارات المعنية، أما باقي لجان الكنيست فلا تؤدي دوراً ذات أهمية خارقة في التأثير في القرارات، أو في

¹ - نفس المرجع.

تنفيذها، وهذا الأمر يرجع إلى سببين: ليس هناك فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إسرائيل والثاني هو العامل المالي.¹

وظائف الكنيست:

هناك ثلاث وظائف رئيسية للكنيست وهي: تأليف الحكومة، مراقبة السلطة التنفيذية والتشريع.

أ- **تأليف الحكومة:** يؤدي الكنيست دوراً مركزياً في عملية تأليف الحكومة، من بداياتها حتى القسم أمامه، يجري رئيس الدولة مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية لتحديد المرشح الأكثر قدرة على تأليف الحكومة، تكون تشكيلتها ائتلافاً بين أحزاب متعددة تمنح الأحزاب الصغيرة وزناً مبالغاً فيه، الأمر الذي يعرض الحزب الأكبر للابتزاز، والحكومة للتهديد المتواصل بحجب الثقة عنها، والكنيست للإنفراد قبل إتمام ولايته.

ب- **مراقبة عمل الحكومة:** يمكن تصنيف آليات المراقبة التي يقوم بها الكنيست على الحكومة كما يلي:

* **المراقبة من خلال الاستجابات والاقتراحات** لجدول الأعمال يستطيع عضو الكنيست استجواب الوزير المختص في مسألة معينة، فالاستجابات عادية مكتوبة، استجابات شفوية، واستجابات مباشرة مختصرة.

* **المراقبة من خلال لجان الكنيست:** تستطيع لجان الكنيست من خلال صلاحياتها مراقبة عمل السلطة التنفيذية.²

* **المراقبة من خلال لجان التحقيق البرلمانية:** تشكل لجان التحقيق البرلمانية، التي يعينها الكنيست، أداة مهمة أخرى لمراقبة عمل الحكومة والوقوف على إخفاقاتها.

¹ - منصور كميل، فراج خالد، مرجع سابق، ص 69.

² - نفس المرجع.

***مراقبة ميزانية الدولة:** يعتبر إعداد مشروع الميزانية من أهم نشاطات الحكومة، ويؤدي الكنيست دوراً بارزاً في مراقبة الحكومة في هذا المجال، إذ يحتاج مشروع الميزانية إلى مصادقة الكنيست عليه كقانون.

***المراقبة من خلال مراقب الدولة ومكتب شكاوي الجمهور:** للكنيست آلية أخرى لمراقبة أعمال الحكومة، فهي مهمة الكنيست تعيينه لخمس أعوام في التصويت السري، وتحدد ميزانيته في اللجنة المالية التابعة للكنيست.

ج-التشريع: التشريع هو إحدى أهم وظائف الكنيست الذي حدد لنفسه نظاماً لعملية التشريع وأنماط متعددة من اقتراحات القوانين، يقدمها عضو الكنيست، واقتراحات قوانين حكومية تبادر إليها الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية، وبعد موافقة رئاسة الكنيست على طرح اقتراحات القانون يقدم إلى الهيئة العامة للكنيست من أجل مناقشته بشكل أولي، وبعد النقاش يتم التصويت على الاستمرار في إجراءات التشريع.¹

3-وزارة الخارجية:

الوزارة الخارجية هي جهاز الدولة الرئيسي المسئول عن إقامة وتطوير وتعزيز العلاقات مع الدول والمنظمات والبيئات الإقليمية والدولي، والعمل على تنظيم رحلات الهجرة الوافدة على البلد، أو الخارجة منه، وذلك بفتح سفارات تابعة للدولة في الدول التي تربطها علاقات دبلوماسية، ووزارة الخارجية الإسرائيلية لا تختلف، عن ذلك فقد قامت بتأسيس عدة إدارات ذات اختصاص من أجل تنفيذ الخطط المقترحة من الحكومة في مجال السياسة الخارجية. ولقد اهتمت الخارجية الإسرائيلية بشكل أكبر بالقارة الإفريقية لما تحمله من مزايا تعتبر ذات أهمية في تنفيذ السياسة الخارجية، لذلك قامت بإنشاء إدارتين متخصصتين

¹ - منصور ، فراج ، مرجع سابق، ص ص، 69-73.

بالشئون الإفريقية، الأولى تتمثل في شعبة إفريقيا تختص بدول شمال وشرق القارة الإفريقية، والثانية تتمثل في شعبة إفريقيا تختص بدول جنوب وغرب القارة الإفريقية. ونظراً للأهمية التي توليها السياسة الخارجية الإسرائيلية لدول القرن الإفريقي وحرصها على إقامة علاقات دبلوماسية قوية وصداقة يقول وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق "أفيغدور ليبيرمان": "إننا نتطلع إلى إقامة علاقات صداقة مع دول شرق إفريقيا ون دعمهم لأننا بحاجة إلى صداقتهم". جاء ذلك بعد جولته الإفريقية التي انتهت يوم 11 سبتمبر 2009 ، والتي شملت خمس دول إفريقية منها (إثيوبيا وكينيا)، والذي أعلن عن أهدافها في رغبة إسرائيل مساعدة الدول الإفريقية على حل مشاكلها.

وفي 20 سبتمبر 2012 أعلن موظفو مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي، أنهم يُعدون لزيارة ثانية للوزير إلى دول إفريقية سوف تشمل إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان، وأن الزيارة تتعمق بمصالح مشتركة بين إسرائيل والدول الإفريقية في مجالات عدة . وزير الخارجية حرص على الاستجابة لعدة مطالب من قادة أفارقة، حيث وضح "ألون لينيل" مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية وسفيراً أسبق في عدة دول إفريقية، مبرراً أسباب الزيارة قائلاً: "أن إسرائيل محاطة بنحو أربعين دولة لا تستطيع الاقتراب من هذه الدول بسبب انهيار المفاوضات مع الفلسطينيين"، لذلك حاول "أفيغدور ليبيرمان" من خلال زيارته إظهار أنها غير معزولة في العالم إلا في الشرق الأوسط، وأكد على أن إسرائيل ترى في إفريقيا سوقاً كبيرة، وأنها تبحث عن استثمارات اقتصادية مربحة في دول إفريقية، وأن إسرائيل تبحث عن تعزيز العلاقات مع ما أمكن من دول إفريقيا ضمن مساعيها لإحباط المشروع الفلسطيني بحيازة اعتراف دولي بفلسطين، وأن دولة إسرائيل أيضاً تخشى مقاطعة دول إفريقية لمنتجاتها خاصة المصنعة في المستوطنات على غرار قرار دولة جنوب إفريقيا، وأن زيارة ليبيرمان هي إجراء وقائي يهدف إلى صيانة العلاقات ومنع تراجعها في ظل ما تشهده الدول العربية من حال تغير.

في ضوء استعراض بعض المواقف والتصريحات الصادرة عن وزارة الخارجية يتضح أن هذه الوزارة حرصت على إقامة علاقات صداقة إفريقية بالتعاون المشترك، فقد قامت بتأسيس وكالة إسرائيلية للتعاون الدولي للتنمية (ماشاف)، تعمل بالشراكة مع الدول النامية في مواجهة التحديات التنموية في عدة مجالات، مثل: الحد من الفقر، تقديم الخدمات الصحية الأساسية، ضمان الغذاء، مكافحة التصحر، تحقيق المساواة بين الجنسين، إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتطوير متكامل للمناطق الريفية.

وقد اهتمت الوكالة بتكثيف نشاطاتها في دول المنطقة الإفريقية. ففي مجال الصحة العامة حرصت الوكالة على:

- الانضمام لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بمكافحة الإيدز في إفريقيا UNAIDS وأصبحت مساهماً رئيسياً في البرنامج، حيث خصصت وزارة الخارجية مبلغاً أولياً يقدر بـ 250.000 دولار لصالح مجموعة عمل شبابية تحمل اسم برنامج الأمم المتحدة UNAIDS للعمل في إثيوبيا وإريتريا وكينيا.

- القيام بإرسال بعثات طبية إسرائيلية دائمة خاصة في مجال طب العيون، أقيمت في مخيمات أنشأتها الوكالة في كل من كينيا وإثيوبيا، وفي تقريرها السنوي أشار "إيفي بن ماتيتيانو" مدير قسم المشاريع الدولية في (ماشاف)، أن حملة جراحة العيون هي حملة خاصة لإنقاذ بصر المرضى في الدول النامية، وتأتي ضمن مشاريع الإغاثة لدعم الدول الصديقة.¹

- عملت الوكالة على تأسيس جمعية خاصة سميت (القلب اليهودي من أجل إفريقيا)، قامت بتنفيذ عدة مشاريع منها:

* مشروع توفير الطاقة الكهربائية للمدارس والعيادات ودور الأيتام الإفريقية، من خلال التعاون مع شركة "سولارايدج" للطاقة الشمسية الإسرائيلية، وشركة "إينتردان" للوحات

¹ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص، 50.

الإلكترونية، وقد نفذ المشروع في دول إفريقية منها إثيوبيا وكينيا. وفي تقرير لها أكدت رئيسة الجمعية "سيفان يعارى"، على أنه جاري العمل على تنفيذ عدد من هذه المشاريع في دولة جنوب السودان.

*مشروع استخدام أجهزة الري الحديثة في مجال الزراعة، وذلك عبر توفير ماكينات الري بالتنقيط وتتولى توفيرها شركة إسرائيلية، خاصة في هذا المجال تسمى بشركة "نتافيم" للمحاصيل الزراعية الحديثة، وتقول "سيفان يعارى": "إنه منذ تأسيس الجمعية عام 2008 تم استكمال 37 مشروعاً في مجالي الزراعة والطاقة الشمسية في إثيوبيا وكينيا وإريتريا وأوغندا، ومن خلال مشاريعها قامت بخدمة ما يقارب 150.000 إفريقي يعملون في مجال الزراعة، وهذا بدوره سوف يعزز علاقات دولة إسرائيل بهم.

4-الأجهزة الأمنية والعسكرية:

المؤسسة العسكرية هي مجموعة الأجهزة المسؤولة عن حماية وجود دولة إسرائيل وسلامة سيادتها ومواطنيها، وإحباط أي عمليات قد تهدد أمن إسرائيل القومي، وتعمل تلك المؤسسة من خلال عدة أجهزة متخصصة في مجالات الدفاع والقتال، فتتفرع منها ثلاث لواءات رئيسية:

- سلاح وقوات الجو الإسرائيلي وهو مسئول عن بناء وتنشيط القوة الجوية لجيش الدفاع.
- سلاح وقوات البحرية الإسرائيلية وهي المسؤولة عن تأسيس وبناء القوة البحرية للجيش.
- الذراع البري وهو القائم على تجهيز الجيش وحرس الحدود.

على الرغم من تخصص عمل تلك الأجهزة داخل حدود الدولة، إلا أنها لعبت دوراً مهماً في خدمة السياسة الخارجية، من خلال مراكز التدريب الداخلية، وإرسال خبراء وضباط للعمل خارج الدولة، فقد قامت بإنشاء عدد من مراكز التدريب الداخلية والخارجية المهنية، والمعنية بتدريب وتجهيز جيوش الدول المستفيدة في مجال القتال والأسلحة العسكرية، وتنشط

أعمال تلك الأجهزة في دائرة الدول حديثة الاستقلال، لما قد تحتاجه تلك الدول من تطوير للمنظومة الدفاعية¹.

ولقد ركزت المؤسسة العسكرية عموماً بالتعاون مع الدول الإفريقية، من خلال نطاقين (داخلي وخارجي)، وذلك لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال:

- ربط أنظمة هذه الدول بالمخابرات العسكرية الإسرائيلية سواء على الصعيد البشري، أو على صعيد الأنظمة الدفاعية بحيث أضحت إسرائيل تتدخل في أهم القضايا السرية الداخلية للدول وتحديد قدراتها الدفاعية.
- تسهيل عملية التسويق لبيع وعقد الصفقات التجارية بين شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية وتلك الدول الغنية بثرواتها الطبيعية.
- تكثيف الوجود العسكري الإسرائيلي وإنشاء القواعد العسكرية الدائمة في مناطق إستراتيجية، ولاسيما في البحر الأحمر ومضيق باب المندب ومنطقة البحيرات العظمى وأعلى النيل.

أما على صعيد نطاق العمل الداخلي فقد حرصت المؤسسة العسكرية على استقبال المتدربين الأفارقة داخل معسكرات ومركز تدريب خاصة في إسرائيل، وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن عدد الأفارقة الذين تم تدريبهم في إسرائيل في عام واحد فقط من سنة 1997 وصل إلى نحو 742 متدرباً، إضافة إلى 24636 إفريقياً تم تدريبهم في مراكز التدريب الإسرائيلي خلال الأربعين سنة الماضية. أما خارجياً، فقد عملت المؤسسة على تنفيذ اتفاق تعاون بين إسرائيل وإريتريا وقع في 1996، يتضمن تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، ووضع إستراتيجية عسكرية موحدة بين الطرفين، وقد نص الاتفاق على:

¹ - محارب، مرجع سابق، ص، 35.

- التزام إسرائيل بتقديم كل احتياجات إريتريا في المجال الدفاعي لتتمكن من بناء جيش نظامي قادراً على مواجهة التهديدات المحتملة.
- تشكيل فريق عمل دفاعي من الطرفين يضم خبراء في شؤون التسليح والتدريب يقوم بتحديد احتياجات منظومة الجيش الإريتري.
- تدعيم موقف إريتريا في مواجهة محاولات البحث والسيطرة على الجزر الإستراتيجية الواقعة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وأن تقوم إسرائيل بحماية الوضع عن طريق تأمين وجود عسكري محدود لمراقبة التدخل العسكري السريع في حالة حدوث تطورات.
- إرسال مجموعة من النخب الإسرائيلية إلى إريتريا من أجل تطوير منظومتها الدفاعية البحرية والجوية في الساحل الإريتري واستيعاب العقائد العسكرية الإسرائيلية.
- مقابل هذا حصلت إسرائيل على تأييد من الحكومة الإريترية بتسجيل عمل المؤسسة العسكرية ودعم جيوشها في :
- * إيجاد عمق إستراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري قد يهدد أمنها.
- * تدشين محطة على قمة جبل "سوركين" لمراقبة الملاحة في جنوب بحر الأحمر.
- * إنشاء ستة قواعد عسكرية إسرائيلية متعددة المجالات تخدم أمن البلدين في كل من مدن "أسمره" و"طالب" على مدخل البحر الأحمر.
- * إتاحة المجال للمؤسسة العسكرية باستخدام ميناء "مصوع" الإريتري في تجهيز وامتداد تلك القواعد.
- ولقد قامت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بافتتاح مقرات للتدريب العسكري وفنون القتال في جنوب السودان، وذلك بعد توقيع اتفاقية للتعاون المشترك مع حركة تحرير جنوب السودان وإسرائيل في مقر السفارة الإسرائيلية بـ "أديس أبابا"، يقضي بتوفير الدعم العسكري

اللازم لمواجهة قوات الرئيس "عمر البشير"، وإرسال خبراء إسرائيليين لتدريب الضباط وقادة الحركة الانفصالية، وإنشاء مدرسة عسكرية لضباط المشاة مقابل السماح لسلح الجو الإسرائيلي باستخدام مطارات جنوب السودان في عملياته الخاصة داخل المنطقة الإفريقية، وإقامة أبراج الرقابة الجوية بمحاذاة تلك المطارات.¹

ثانياً: المؤسسات الغير الرسمية.

خلال هذا العنصر ندرس دور المؤسسات الإسرائيلية غير الرسمية في خدمة وتدعيم توجهات إسرائيل الخارجية تجاه الدول الإفريقية، فهذه المؤسسات لا تساهم مباشرة في صناعة القرارات والتوجهات الخارجية، إلا أن مكانتها تلعب دور كبير في تدعيم الوجود الإسرائيلي بما يخدم مصالحها، وسيتم استعراضها على النحو الآتي:

1-الوكالة اليهودية:

يلعب اليهود الأفارقة دوراً مهماً في دعم العلاقات الأفرو- إسرائيلية من خلال التقسيم بين إسرائيل وإفريقيا، وحصولهم على الجنسيات المزدوجة تكون كفيلة بإنشاء قنوات خاصة بالاتصال من أجل خدمة العلاقات الإسرائيلية في إفريقيا، وبتكوين جسر ثقافي وسياسي واقتصادي بين الجهتين.

كما يخدم الوجود اليهودي في إفريقيا توجهات إسرائيل في تلك المنطقة، وذلك عن طريق سعيها لتشكيل جمعيات الصداقة الأفرو إسرائيلية في مختلف المجالات ، والتي تعمل تحت المنظمة الإسرائيلية ويتمويل من الوكالات اليهودية العالمية. وتحظى هذه الجمعيات باهتمام من قادة تلك الدول لمكانتها الدولية وإمكانياتها المالية لتوفير احتياجات شرائح عديدة من الشعوب الإفريقية، فقد أسست الطائفة اليهودية الإفريقية وبدعم من اللوبي اليهودي

¹ - منصور، فراج ، مرجع سابق، صص، 616-621.

العالمي منظمة The South African Israel Public Affairs Committee (*) (SAIPAC)، The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) اليهودية الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى شاکلة جمعيات الصداقة الدولية، قامت الطائفة اليهودية في إثيوبيا بتأسيس جمعية الصداقة الإسرائيلية الإثيوبية، والتي تعمل بالتعاون مع وزارة الخارجية وبالشراكة مع مركز التعاون الدولي "ماشاف"، على سد احتياجات المزارعين والحرفيين ودعمهم بالأدوات الصناعية الحديثة، وذلك لتعزيز سبل التعاون بين البلدين، وتقديراً لعملهم وولائهم لدولتهم. لذلك أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية "أفيغدور ليبرمان" عن تعيين "بلاينيش زباديا" سفيرة لإسرائيل في إثيوبيا وهي ذات أصول إثيوبية.

وترى الدراسة أن هذا الاهتمام من قبل مؤسسات الدولة الرسمية تجاه تلك الطوائف اليهودية، إنما نابع من إدراكهم بمدى أهمية تلك الطوائف في نسج العلاقات مع تلك الدول وقدرتهم التأثيرية فيها.

وعلى صعيد آخر تقوم تلك الطوائف اليهودية بإنشاء ائتلافات مع الطوائف المسيحية التبشيرية المتطرفة والمعروفة بقربها من اللوبي اليهودي العالمي، وتنشط تلك التكتلات في دول إفريقيا وعلى وجه الخصوص في كل من كينيا وإريتريا، وتعمل لخدمة التوجهات الإسرائيلية وبدعم من اللوبي العالمي، وتستغل تلك التكتلات بالضغط على المؤسسات المدنية الفاعلة، وقد استطاعت تلك التكتلات أيضا التغلغل في أوساط الطبقات الحاكمة في تلك الدول على أساس الوازع الديني.¹

* - SAIPAC هي منظمة تتطلع إلى إقامة علاقات مع أعضاء البرلمان والمجالس القروية الإفريقية، وتعمل على توفير احتياجاتهم الشخصية، وتعميم أسس العمل الدبلوماسي من خلال محاضرات وتدريبات خاصة بمجال عملهم، وذلك من أجل تقوية العلاقات بين إفريقيا وإسرائيل.
1 - عادل، حامد الجادر، "العلاقات الإسرائيلية الإفريقية"، مجلة دراسات العربية، العدد 3، 2008، ص 16.

2-الاتحادات العمالية:

أنشأ الإتحاد عام 1920 ليقدم السياسة الصهيونية في تشجيع الهجرة وتوطين المهاجرين في فلسطين، وحالياً يعمل بالشراكة مع الوكالة اليهودية العالمية في خدمة السياسة الإسرائيلية، ولا يقتصر على العمل النقابي العمالي فقط، وقد عبر عن ذلك "ديفيد بن غورين" عن تأسيسه حينما قال: "ليس "اليستدروت" نقابة عمالية ولا حزباً سياسياً ولا هو تعاونية وجمعية لتبادل المنفعة بل أكثر من ذلك. شعب يقوم ببناء موطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد ومشاريع ومستوطنات جديدة وحضارة جديدة إنه اتحاد للمصلحين الاجتماعيين، لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة، بل إلى المصير المشترك لجميع أعضائه في الموت والحياة." ومن خلال توصيف "ديفيد بن غورين" لطبيعة "اليستدروت"، قال بأنه "تأسس لخدمة التيار الصهيوني في إقامة الدولة العبرية"، وهو بذلك يتعدى حدود العمل النقابي وحمل جزءاً من المسؤولية تجاه بناء الدولة، وقد حددت مهامه في تنظيم العمال اليهود في كافة قطاعات العمل من خلال نقابات ومنظمات عمالية خاصة لخدمة اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، هذا على صعيد العمل داخل الإتحاد والمتمثلة في ربط الدولة بشبكة علاقات دولية من خلال نسج شبكة من العلاقات مع الاتحادات العمالية، من خلال تقديم الاستشارات للاتحادات العمالية في الدول الفقيرة، تحت ذريعة خدمة الطبقات الكادحة في تلك الدول النامية.

وقد ركز عمل الاتحاد في الدول التي تقع في دائرة اهتمام السياسة الإسرائيلية ولاسيما دول منطقة الدراسة.

فقد سعت المنظمة إلى ترك وصية على تلك البلاد الفقيرة، وقامت بإنشاء جمعيات فرعية لاستقبال المتدربين من تلك الدول، وعملت على توفير احتياجاتهم في شتى مجالات العمل، ففي إطار سعيها لمد وتكثيف نشاطاتها العمالية العالمية قامت بتأسيس:

المنظمة العمالية النسائية : تهتم بالنشاطات الخاصة بالمرأة العاملة في إسرائيل وخارجها، وعملت المنظمة على استيعاب عدد من النساء الإفريقية لدعمهم في مجال العمل النقابي، من خلال إنشاء التعاونيات للدفاع عن حقوق المرأة، وضبط سياسة الدول تجاه المرأة وحقوقها، من خلال حرية العمل والتشغيل وتطبيق سياسة الحد الأدنى من الأجور للمرأة العاملة.

شعبة الشبيبة الطلابية والعمالية : تعمل على دعم احتياجات الطبقة الشبابة في كافة المجالات التعميمية والرياضية والعلمية، فقامت بإنشاء عدد من المشاريع الرياضية الشبابة في كل من إثيوبيا وكينيا، وتعمل على جذب أنظار هذه الطبقة في الدول الإفريقية تجاه إسرائيل، من خلال دعم برامج الإقراض عديمة الفوائد الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة في إفريقيا، وتقدم لهم الإرشادات المبنية على مشاريعهم المقدمة من أجل الإقراض.¹

3- وسائل الإعلام:

تقوم المؤسسات الإعلامية في إسرائيل بدور متقن في خدمة السياسة الإسرائيلية الخارجية من خلال المؤثرات الدعائية، التي تقوم بنشرها عبر وسائلها المتعددة وتتميز تلك المؤسسة بتقنياتها الحديثة ، والاهتمام البالغ من صانع القرار الإسرائيلي الذي ساعدها على القيام بواجباتها بدقة وإتقان.

فقد اهتم الساسة الإسرائيليون بتلك المؤسسة منذ قيام الدولة لتكون وسيلة للاتصال بالطوائف اليهودية العالمية ، وتعبئتهم نفسياً وعقائدياً ومحاولة إبراز القضية اليهودية وما تعانيه من سياسة التمييز والاضطهاد، للتأثير على توجهات الرأي العام العالمي حولها، وجعلها قضية عالمية تحظى باهتمام ورعاية، وقد صوبت تلك المؤسسات وسائلها للعمل في الدول النامية باعتبارها أرضاً خصبة لزراعة الأفكار المراد تسويقها حيث سجل الإعلام

¹ - نفس المرجع، ص20.

الإسرائيلي مركز الصدارة من حيث الوكالات الأجنبية الفاعلة في الدول الإفريقية، ليصل عدد تلك الوسائل إلى إثنان وثلاثون وكالة رسمية ، يعملون بإستراتيجيات موحدة نابعة من عدة مرتكزات أساسية:

- إظهار دولة إسرائيل على أنها دولة تؤمن بالمساواة بين الشعوب وبين أبناء الشعب الواحد ومؤيدة للشعوب والأقليات المضطهدة ورفضها لسياسة التمييز العنصري.
- تشجيع الأفارقة على العمل ومشاركة اليهود وذلك لارتباطهم بالحضارة الغربية المتمدنة.

- إظهار العرب بصورة سيئة بوصفهم بمظاهر التخلف .

ومن خلال عملها الخاص بتلك الدول الإفريقية تقوم تلك المؤسسة برصد النشاط الإعلامي الإفريقي تجاه إسرائيل، وبناءً على قيامها بإعداد التقارير لذوى الاختصاص بالشئون الإفريقية داخل إسرائيل، وتعمل على ترويج كتاب سنوي يصدر عن مؤسسة إسرائيلية يحمل عنوان "حقائق عن إسرائيل"، يوزع في كافة الدول الإفريقية وبلغات مختلفة، يحمل أفكاراً يهودية لتسويقها لدول العالم النامي.

4-الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة:

حرصت إسرائيل على إنشاء مراكز متخصصة بالشئون الإفريقية لبحث سبل توثيق العلاقات بين الجانبين، وأنسب الآليات لتحقيق المخططات الإسرائيلية في المنطقة، من خلال عمل الدراسات الدقيقة وتدعيم المعلومات الخاصة بشئون الأفارقة وتحدياتهم المستقبلية، لوضع تصورات مستقبلية تستبقي الأحداث وتحاول أن تطابقها بالواقع الفعلي، وفي هذا الشأن:

- عملت وزارة الخارجية الإسرائيلية وبالتعاون مع مركز "موشيو ديان" لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا بداية عام 1999، على تنظيم مؤتمر سنوي يناقش خلاله الأبحاث

المقدمة من متخصصين إسرائيليين وأفارقة، خاصة بالقارة الإفريقية واحتياجاتها التنموية.

- يحرص مركز للأبحاث والدراسات الإستراتيجية على عمل التوأمة بين المركز والجامعات الإفريقية ، وذلك في مجالات التنمية البشرية ونشر الأبحاث العلمية وتحكيمها.

- عمل معهد الدراسات الأمنية الوطنية (INSS) والمعروف باسم مركز "جافي" للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة "تل أبيب"، على افتتاح فرعين للمركز في كل من إثيوبيا وكينيا بهدف توفير الدعم التعليمي الأكاديمي للجامعات الإفريقية.

وفي خطوة جديدة لإثبات حضورها في القارة الإفريقية وفي منطقة القرن الإفريقي، وبحضور مباشر من وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيجدور ليبرمان"، قامت جامعة "بن غوريون" بتدشين مركز جديد للدراسات الإفريقية، في محاولة لتوصيل رسالة إلى الأفارقة بأن إسرائيل حريصة على تنمية مواردهم البشرية وتقديمهم، حيث كشف موقع جامعة "بن غوريون" عن حفل ضخم نظمته الجامعة، وبحضور وزير الخارجية الإسرائيلي وعدد من الدبلوماسيين الأفارقة، وعدد كبير من رؤساء الجامعات الإفريقية للاحتفال بافتتاح المركز، وذكر الموقع أن الهدف من تدشين المركز الجديد هو دعم مجال الدراسة الإفريقية في إسرائيل، بالإضافة إلى دفع من لديهم الرغبة في القيام بأعمال تطوعية لإفريقيا بدعوي مد يد العون للمجتمعات الإفريقية .للإشارة فإن المركز الجديد سيعمل على توسيع نطاق معرفة الإسرائيليين بالقارة الإفريقية، وأنه سيسعى لضم نخبة من الباحثين وإرسالهم لإفريقيا بهدف إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في العديد من المجالات، خاصة المجال الطبي والاجتماعي والدراسات الجغرافية، وتحمل عوامل التصحر وأن هذا الأمر من شأنه أن يساهم في نهضة إفريقيا.

وفي إطار نشاطات المراكز المتخصصة بالشؤون الإفريقية سيقوم المركز بتنظيم الندوات والمحاضرات التي سيحاضر فيها نخبة متخصصة من الجامعات الإسرائيلية، بالإضافة إلى العشرات من الدبلوماسيين الأفارقة، وذلك استكمالاً لدور قسم الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية.¹

¹، سرور، مرجع سابق، ص 53.

المبحث الثالث: مستويات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

إن علاقات إسرائيل مع دول القارة الإفريقية في تطور مستمر، خاصة في ثلاثة قطاعات هامة وأساسية ارتكزت عليها إسرائيل للتغلغل داخل القارة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه القطاعات، من خلال أربعة مطالب يتناول الأول المستوى السياسي للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية، أما المطلب الثاني يتطرق إلى العلاقات الاقتصادية التي تربطهما والاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي، أما المطلب الثالث يتناول العلاقات الأفروإسرائيلية هو القطاع العسكري والأمني الاستخباراتي، وفي المطلب الرابع والأخير سنتناول العلاقات الثقافية بين إسرائيل والقارة الإفريقية.

المطلب الأول: المستوى السياسي "العلاقات الثنائية".

لقد اهتم صانع القرار الإسرائيلي بالدول الإفريقية منذ قيامها في ماي 1948، وعملت على إقامة علاقات دبلوماسية معها بهدف الخروج من العزلة السياسية المفروضة عليها من طرف الدول العربية، وتحقيق التأييد والأصوات لصالحها في المحافل الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة.

بدأت العلاقات الدبلوماسية الأفروإسرائيلية مع اعتراف ليبيريا بالدولة الإسرائيلية منذ إعلان قيامها عام 1948 كثالث دولة تعترف رسمياً بإسرائيل، وهي أول دولة إفريقية عقدت معها إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون وتبادلت معها الزيارات الدبلوماسية، وهذا عائد إلى قوة النفوذ الأمريكي في هذا البلد، أما جنوب إفريقيا التي كانت في ظل نظام الحكم العنصري، فقد اعترفت بإسرائيل عام 1948 وأقامت علاقات دبلوماسية تطورت لتشمل مختلف نواحي التعاون الاقتصادي والعسكري.¹

¹ -محمد، سعيد، الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا إلى أين؟، مركز السلام للثقافة والدبلوماسية في:

<http://www.suronline.org/alabwab/diplomacy-center/037html> 03/07/2017

لقد تميزت العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية في الفترة الممتدة 1950 إلى 1973 بثبات مع بروز حركات التحرر من الاستعمار ونيل معظم الدول الإفريقية لاستقلالها، حيث قامت إسرائيل منذ العام 1950 بفتح قنوات الاتصال مع النخب الحاكمة في إفريقيا عن طريق شخصيات غير رسمية مثل "الهستدروت" (اتحاد أصحاب العمل الإسرائيلي)، ومن خلال المنظمة الاشتراكية العالمية، وعن طريق القنوات الرسمية.¹

ففي العام 1957 قام وزير الدفاع الإسرائيلي "موشي ديان" بزيارة إلى ليبيا وغانا، وفي عام 1958 قامت وزيرة الخارجية آنذاك "غولدا مائير" بزيارة إلى كل من ليبيا، غانا، نيجيريا، السنغال، كوت ديفوار، وفي كلمة لها أمام الكنيسة قالت: "إن الدول الإفريقية التي زورتها تضم شعوبا طيبة وصادقة وبعيدة عن العقد، وتستحق مد المعونات لها، ويجب أن لا تقتصر صداقتنا على أوروبا وأمريكا" واتخذ موقف غولدا مائير مشروعا سياسيا، أين تم افتتاح سفارة إسرائيلية في غانا ثم تطور وتوسع النشاط الدبلوماسي لشمّل السنغال، الكوت ديفوار، نيجيريا.²

فالقرار الإسرائيلي بفتح قنوات الاتصال مع الدول الإفريقية المستقلة حديثا كان بفضل صاحبة الحنكة والريادة "غولدا مائير"، حيث كان الهدف منه سياسيا بحثا جاء نتيجة للأغلبية المطلقة التي تتميز بها الأصوات الإفريقية في المحافل الدولية وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي يمكن عن طريقها فك طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من الدول العربية، بالذهاب من خلف هذا الطوق العربي للدول الإفريقية.³

¹ - عاصم فتح الرحمن، احمد الحاج، إسرائيل وإفريقيا؛ الجهود الإسرائيلية لاخترق القارة الإفريقية، في سودانيل يوم

2012-07-26 Http://www.42924com./sudanile/.sudaress.

² - سعيد، مرجع سابق.

³ - الحاج، مرجع سابق.

حيث سارعت إسرائيل إلى الاعتراف بالدول الإفريقية الحديثة الاستقلال، حيث قامت بإرسال ممثلين لها للمشاركة في احتفالات الاستقلال في أكثر من دولة، حاملين معهم عروضاً مغرية كالمساعدات الأمنية والزراعية والعسكرية. أين نجحت إسرائيل في هذه الفترة بإقامة علاقات مع 32 دولة إفريقية، باستثناء الدول الإسلامية وشمال إفريقيا والمستعمرات البرتغالية، وفتحت سفارات في 30 بلداً إفريقياً واحتفظت بعلاقات قنصلية مع جنوب إفريقيا، وموريس¹.

أما الفترة من 1973 إلى 1982 ازداد النفوذ العربي في القارة الإفريقية، بعد حرب أكتوبر 1967 بدأت صورة إسرائيل تتزعزع لدى الزعماء الأفارقة رغم تحريض إسرائيل لمنظمة الوحدة الإفريقية على عدم إدانتها إلا أنها بدأت تتدرج في التعريض لموضوع القضية الفلسطينية مطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ومع هذا التقارب الإفريقي العربي اتخذت المنظمة في 29 مايو 1973 قراراً تضمن تحذيراً رسمياً لإسرائيل بأن رفضها الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة يعتبر اعتداءً على القارة الإفريقية وتهديداً لوحدها.

وبعد القرار مباشرة قطعت 8 دول أعضاء في المنظمة علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل ثم تلتها غالبية الدول تباعاً بعد حرب أكتوبر 1973 ومع مطلع الثمانينات بقي التمثيل الدبلوماسي لإسرائيل محصور في ثلاث دول هي ليزوتو، ملاوي، سوازيلاند، ومكاتب لرعاية مصالحها في كل من غينيا، كينيا، كوت ديفوار².

لقد كانت إسرائيل في فترة المقاطعة، تعتمد بصورة أساسية في الحصول على المعلومات عن القارة الإفريقية، وفي تحقيق بعض مصالحها وإعادة بعض اتصالاتها مع

¹ - سعيد، مرجع سابق .

² - نفس المرجع.

الأنظمة الإفريقية، عبر شبكة من العملاء والجواسيس والموظفين الإسرائيليين الذين يعملون في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالإضافة لاستخدام الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين في القارة الإفريقية، كما تعتبر الفترة من عام 1982 إلى 1993 هي فترة اهتمام الإستراتيجية الإسرائيلية بالقيام من أجل القيام بحملة واسعة لتحقيق اختراق دبلوماسي في إفريقيا، حيث استغلت العديد من العوامل منها تراجع العلاقات بين العرب وإفريقيا، والأوضاع الاقتصادية السيئة التي مرت بها القارة، ولقد كانت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية "كامب ديفيد" 1979 كانت محور الارتكاز الذي استندت عليه إسرائيل في سعيها لاستعادة وجودها في القارة الإفريقية، حيث روجت عبر دبلوماسيتها أنها وقعت اتفاق سلام مع مصر وبالتالي زال السبب الرئيسي لقطع الدول الإفريقية لعلاقاتها مع إسرائيل في العام 1973، وقاد هذه الحملة "ديفيد كيماشي" وزير الخارجية في ذلك الوقت ومعه "اشي بريمر" مسؤول قسم إفريقيا في ذلك الوقت، تلتها زيارات مكثفة من قبل القادة الإسرائيليين للقارة أمثال "إسحاق شامير" وزير الخارجية، و"أريل شارون" وزير الدفاع في ذلك الوقت لبدا مرحلة جديدة من الاختراق الإسرائيلي للقارة الإفريقية، يساعدتهم في ذلك رجال الأعمال الذين أسسوا علاقات اقتصادية قوية في مختلف العواصم الإفريقية، حيث أعلن رئيس الكونغو زائر "مبوتو سيسي سيكو" عام 1982 إعادة علاقاته مع إسرائيل نتيجة لاهتمامه بتطور العلاقات بين واشنطن وتل أبيب، وفي أوت من نفس العام أعلن "صمويل دو" رئيس ليبيريا إعادة العلاقات مع إسرائيل أملا أن تساعد في فك العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على بلاده، وفي منتصف الثمانينات استرجعت العديد من الدول علاقاتها مع إسرائيل مثل الكاميرون وكوت ديفوار، وفي العام 1990 قامت كل من إثيوبيا وإفريقيا الوسطى وغينيا وكينيا بإعادة علاقاته مع إسرائيل، وبهذا عاودا الحضور الإسرائيلي نشاطه من جديد في الساحة الإفريقية.¹ ولقد سجلت الفترة من 1993 إلى 2009 مرحلة الرجوع شبه الكامل للعلاقات

¹-الحاج، مرجع سابق.

الدبلوماسية بين إفريقيا وإسرائيل، حيث أقامت إسرائيل بعثات دبلوماسية في أحد عشر دولة إفريقية منها إثيوبيا، أريتريا، كينيا، أنغولا، الكامرون، نيجيريا، وزمبابوي وموريتانيا، ولقد ساعدت ثلاثة عوامل رئيسية بنجاح الاختراق الإسرائيلي الكبير لإفريقيا هي:

1- اتفاق اوسلو 1993 واتفاقية السلام مع الأردن، التي أزالَت العقبات السياسية التي كانت تقف عائقا في تقدم العلاقات في السنوات الماضية مع معظم الدول الإفريقية.

2- التغيير في جنوب إفريقيا والتدخل الإسرائيلي لصالح الحكومة الديمقراطية الجديدة في بريتوريا بقيادة سفيرها "الون ليل"، والذي عمل على تنسيق سياسة اعتبرت بالبناءة في ذلك الوقت، والتي بددت بعض القلق المرافق لعلاقة إسرائيل مع نظام الفصل العنصري سابقا.

3- سقوط الاتحاد السوفياتي وبروز الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ووحيدة في العالم، وتوظيف نفوذها لدفع الدول الإفريقية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وتمكين هاته الأخيرة من إعادة حضورها في المشهد الإفريقي تحت رعايتها ومظللتها السياسية والأمنية.

ومع نهاية 1993 وحتى 1995 تمكنت إسرائيل من إقامة علاقات مع أربعين دولة إفريقية. وشهدت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ 2009 تطورا ملحوظا ويرجع أسباب هذا التطور، إلى كون إسرائيل شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتقيم حاليا علاقات مع 46 دولة من مجموع 53 دولة.¹

¹ - نفس المرجع.

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي.

يعتبر الجانب الاقتصادي الأهم في الإستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا، حيث استغلت إسرائيل حداثة استقلال بعض الدول الإفريقية وحاجتها للمساعدات المالية والعلمية، لتزويدها بالخبرة التقنية والمساعدات التي تفتقدها القارة.

إن لإسرائيل مصالح اقتصادية كبيرة مع الدول الإفريقية، حيث أكد "دافيد بن قوريون" في تصريح له: "أن كياننا الاقتصادي يعتمد بقدر كبير على علاقاتنا التجارية مع شعوب آسيا وإفريقيا". ففي ظل التوجهات الدبلوماسية الجديدة فإن إسرائيل تعطي أهمية للعلاقات التجارية والاستثمار والتدريب، فالعلاقات التجارية تعتبر من أبرز المؤشرات على تنامي المصالح الإسرائيلية الاقتصادية في إفريقيا، إذ شهدت هذه العلاقات تطورات مستمرة وقفزت سريعة.¹

لقد سعت إسرائيل إلى تمويل المشروعات الجديدة تحت ستار الشركات المختلطة أو القروض، ففي غانا وقبل إعلان استقلالها تم إنشاء شركة "النجمة السوداء" للنقل البحري برأسمال قدره 150 ألف جنيه إسترليني، اشتركت إسرائيل بـ 40% من رأسمالها والحكومة الغانية بـ 60%، وسرعان ما امتد نفوذ هذه الشركة ليشمل معهد البحرية الغانية. وفي إريتريا تقوم شركة "أنكودا" الإسرائيلية باستغلال الثروة الحيوانية لهذا البلد، فهي تعلب اللحوم وتصنع منتجات الماشية، بحيث تنتج يوميا 35 ألف علبه من اللحم، و300 طن من اللحم المتلج، و3500 قطعة من الجلود المدبوغة. ولهذه الشركة مصانع لتحويل فضلات اللحوم والعظام إلى مواد أخرى، ولها فروع في أديس بابا والصومال. وفي نيجيريا أنشأت شركة للبناء والأشغال العامة "سوليل بونيه" Solel Boneh التابعة "لهستدروت"، وشركة Nigersol Canstruction co التي تستخدم نحو 4000 عامل ومستخدم في نيجيريا،

¹ - أحمد تهامي، الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر و منابع النيل الثوابت و المستجدات، القاهرة المنظم العربية للتربية و الثقافة و العلوم، المعهد البحوث و الدراسات العربية، مارس 2003، ص 61.

ونحو 70 موظفا إسرائيليا، وقد بلغ مجموع ما استثمرته إسرائيل خلال خمسة سنوات ، في إفريقيا نحو 150 مليون دولار عادت عليها بمرود لا يقل عن 50 مليون دولار.¹

كما قامت إسرائيل بعدة نشاطات على الصعيدين المالي والاقتصادي، تتمثل فيما يلي :

- عقد اتفاقات التجارة والدفع.

- الاستثمار المباشر كما في إريتريا.

- عقد القروض مقابل إقامة علاقات اقتصادية.

- تمويل المشاريع الإنمائية والإنشاءات الحكومية والتجهيزات الأساسية.

وفي منتصف العام 1973 كان في إفريقيا 47 شركة برأسمال إسرائيلي وإفريقي مشترك.²

¹ - القنطار، مرجع سابق، ص، ص، 28-30.

² - نفس المرجع.

جدول (2): يمثل الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الإفريقية من 1950-2000 بالمليون دولار.

2002	1999	1990	1980	1970	1960	1950	العام الدولة
5.8	15.8	1.9	11.2	4.4	1.0	–	إثيوبيا
1.5	–	0.2	0.6	–		–	الغابون
5.2	6.9	0.9	2.0	2.1	2.0	–	الكونغو
269.5	228.8	96.5	79.2	10.7	1.9	–	جنوب إفريقيا
5.0	11.6	2.1	7.0	1.2	–	–	كوت ديفوار
3.2	2.8	4	8.6	1.9	–	–	تنزانيا
–	–	0.4	–	0.1	0.6	–	ليبيريا
35.8	21.5	22.8	44	0.6	1.9	–	نيجيريا
29.3	30.7	14.4	15.2	3.6	0.7	–	كينيا
190.7	151.5	26.6	22.5	13.9	2.4	0.1	دول أخرى
546	469.6	166.2	190.9	41.5	10.5	0.1	إفريقيا

المصدر: تهاامي، مرجع سابق، ص 61.

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الإسرائيلية نحو الدول الإفريقية قد تضاعفت أربع مرات تقريبا خلال السبعينات مقارنة بالخمسينات والستينات، لكنها عرفت نوعا ما تراجعاً في بعض الدول خلال عقد الثمانينات بنسبة محدودة، ثم أخذت تتزايد بوتيرة متسارعة خلال التسعينات فتضاعفت ثلاثة أضعاف.

جدول: (3) يمثل الواردات الإسرائيلية من الدول الإفريقية من 1950-2000 بالمليون دولار.

2000	1999	1990	1980	1970	1960	1950	العام الدولة
13.9	12.9	0.4	1.4	2.0	1.8	0.3	إثيوبيا
11.9	12.3	32.9	5.1	1.8	–	–	الغابون
0.9	1.5	–	–	0.6	1.4	–	الكونغو
287.1	275.7	221.7	118.7	102	6.3	–	جنوب إفريقيا
4.8	7.5	1.9	4.8	0.9	–	–	كوت ديفوار
0.4	1.0	–	1.4	0.1	–	–	تنزانيا
–	–	2.4	–	1.2	–	–	ليبيريا
0.7	0.6	0.1	0.1	–	0.1	–	نيجيريا
20.8	19.4	8.6	4.7	1.2	1.8	–	كينيا
32.4	31.1	6.7	1.6	12.3	6.4	18.9	دول أخرى
372.9	263.3	274.7	137.9	30.1	17.8	18.9	إفريقيا

المصدر: تهاامي، مرجع سابق، ص 62.

يلاحظ من الجدول أن الواردات الإسرائيلية قد تضاعفت أربع مرات ونصف خلال الفترة من 1970 إلى 1980، ثم تضاعفت مرة واحدة خلال عقد الثمانينات، ثم زادت بمقدار الثلث تقريبا في عقد التسعينات، أما إثيوبيا فقد تضاعفت الواردات الإسرائيلية منها أكثر من ثلاثين مرة خلال عقد التسعينات، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لها ثلاث مرات فقط.

من خلال الجدولان السابقان، نلاحظ حقيقة هامة، أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وإفريقيا لم تتأثر بالعلاقات الدبلوماسية بينهما، مما يؤكد أهمية التعاون الاقتصادي في توجهات إسرائيل نحو إفريقيا¹.

إن تكريس فكرة التفوق التكنولوجي والعلمي لإسرائيل، وكشف العجز العربي عن تقديم المعونات الفنية والتقنية للقارة، هو أحد أساليب إسرائيل في التغلغل داخل إفريقيا فهي تخطط لتنفيذ المشاريع والاتفاقيات مع الدول الأفريقية، هذا بتنظيم دورات تدريبية خاصة للأفارقة في إسرائيل، كما يتواجد خبراء إسرائيليون لدى دول أحواض الأنهار بهدف تقديم خبراتهم في مشروعات الري والأمن الغذائي وتطهير التربة.

وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل يقدر عددهم بنحو 24636 إفريقيا منذ قيام دولة إسرائيل وحتى عام 2007.²

¹ - تهامي، مرجع سابق، ص، 63.

² - سرور، مرجع سابق، ص ص 162-163.

جدول: (4) يمثل الخبراء الإسرائيليين في إفريقيا و العالم .

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
العالم	485	376	336	407	-	-	-	-
إفريقيا	51	35	29	26	20	19	37	34

المصدر: تهاامي، مرجع سابق، ص 64.

ومنذ عام 2003 أصبحت الصادرات الإسرائيلية موجودة في معظم الدول الإفريقية خصوصا وسط وغرب القارة، ودعمت هذا التوجه اتفاقيات عدة للتعاون التجاري والزراعي وقعتها مع الدول الإفريقية، فإسرائيل تحتفظ بعلاقات تجارية مميزة مع عدة دول، من أهمها جنوب إفريقيا وإثيوبيا التي بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نسبة 500 بالمائة عام 2009. وتعد العلاقات الاقتصادية بين إثيوبيا وإسرائيل الأهم في كامل القارة، حيث يبلغ رأس المال الإسرائيلي الجاري استثماره في إثيوبيا أكثر من 58 مليون دولار تشمل أكثر من 280 مشروعا استراتيجيا في مجالات الطاقة والزراعة والري وبحوث الفضاء.¹

وفي جولة لوزير الخارجية الإسرائيلي "بن يامين نتتياهو" عام 2014 في إفريقيا رفقة خمسين ممثلا لشركات إسرائيلية عاملة في مجالات الزراعة والري، وقعوا عقودا للتعاون في هذا المجال، كما تم تأسيس الوكالة الإسرائيلية للتنمية الدولية في إفريقيا، والتي تضم شركات إسرائيلية تعمل في مجال الري.

ولقد ارتكز هذا التحرك لوزير الخارجية الإسرائيلي على المستوى الاقتصادي في إفريقيا على خطة تبلغ 13 مليون دولار وتشمل هذه الخطة بنودا أهمها:

¹ - منصور محمد، "إسرائيل ومنابع النيل المطامع تتجدد"، 2017/06/02، الموقع:

<http://www.almayadeen.net/articlopinion/41305>

- عمل الممثلات التجارية الإسرائيلية في دول وسط وجنوب إفريقيا وفتح مكاتب جديدة.

- التنسيق الاقتصادي والتكنولوجي مع كينيا ورواندا وإثيوبيا وأوغندا بهدف تسويق المنتجات الإسرائيلية.

- إعداد خطط منفصلة متوسطة وطويلة المدى لإنشاء مشروعات خاصة بالمياه والطاقة في إفريقيا.

- تنمية التعاون بين المؤسسات الصحية الإسرائيلية والإفريقية، وتوسيع مجال تقديم التدريب الأمني والصحي والأكاديمي والعلمي مع الدول الإفريقية، وإنشاء صناديق مالية خاصة تابعة لوزارة المالية الإسرائيلية في البنك الدولي للاستثمار في إفريقيا¹.

لقد لعب الجانب الاقتصادي دورا مهما في توطيد وتوثيق العلاقات الأفرو-إسرائيلية، وسهل على إسرائيل عملية التوغل والتغلغل داخل القارة الإفريقية بشكل لا يخدم الدول العربية، فهذا التقارب والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل و دول إفريقيا يشكل تهديدا مباشرا على الأمن القومي الإقليمي عامة والعربي خاصة، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية التحرك والعمل على توثيق علاقاتها أكثر مع إفريقيا، من خلال تطوير العلاقات الثنائية وتشجيع وتمويل الاستثمارات التي تدعم نمو والنهوض باقتصاديات دول القارة.

¹-نفس المرجع.

المطلب الثالث: المستوى العسكري والأمني.

وضعت إسرائيل نصب عينها الأهمية الإستراتيجية لدول منابع النيل، كمتحكم في شريان الحياة الرئيسي في القارة، كما أولت أهمية إلى دول الساحل الشرقي من أجل السيطرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، لتحقيق التواجد العسكري في المنطقة.

لقد انتهزت إسرائيل فرصة إخلاء الاتحاد السوفياتي لقاعدته في أرخبيل "دهلك" في إريتريا عام 1991، وقامت بتأجير قاعدتين إحدهما للمراقبة والتنصت والثانية تعمل كمحطة إمداد للغواصات الإسرائيلية، ثم توسع تدريجيا ليشمل أيضا إنشاء مطار حربي، وتمركز دائم لمستشارين عسكريين في قاعدة "قمجري" العسكرية، وفي ميناء "مصوع" بجانب نقاط تنصت ومراقبة في جزر "فاطمة" و"حالب" و"مرياني"، ترافق هذا الوجود إطلاق إسرائيل مشروع تدريب آلاف الجنود وتوقيع صفقتي سلاح عامي 1995 و1996، وتزويد البحرية الإريتيرية بزوارق من نوع ديفورا وطائرات استطلاع ومروحيات وصواريخ، وفي صفقة ثانية مولت إسرائيل إريتريا لشراء معدات ودبابات من أوربا الشرقية، وتوج هذا التعاون مع إريتريا بتوقيع اتفاقية أمنية عام 1996، تم بموجبها إفاد 650 ضابطا إسرائيليا لمهام تدريبية واستشارية.¹

وتنوعت المساهمات العسكرية الإسرائيلية في باقي الدول الإفريقية، حيث كانت للعلاقات العسكرية مع جنوب إفريقيا دور مهم في تثبيت التواجد الإسرائيلي في القارة منذ عام 1988، حيث قامت بصفقة عسكرية تعد الأكبر في ذلك الوقت، من خلال بيع نحو 60 طائرة من طراز كفير بقيمة 1.7 مليار دولار، وفي أوغندا يوجد ما يقارب 500

¹ - نفس المرجع.

مستشار إسرائيلي لتطوير السلاح الأوغندي، نفس الشيء مع الجيش الكونغولي الذي تلقى تدريبات لمكافحة الإرهاب.

وفي نفس السياق، ترى إسرائيل في إثيوبيا على أنها محطة إستراتيجية هامة في محيط القرن الإفريقي، خاصة أنها من دول منابع حوض النيل ذات البعد والعمق الاستراتيجي، حيث بدأ التعاون بينهما في عام 1966، فأصبح لإسرائيل وفدا عسكريا يتواجد بشكل دائم في إثيوبيا يتكون من 100 ضابط، قاموا بتدريب القوات الخاصة للجيش الإثيوبي في صراعها مع الحركة الوطنية الإريترية، وفي عام 1977 أبرمت صفقة سرية يتم بمقتضاها أن تسمح إثيوبيا بتهجير اليهود لديها مقابل صفقة سلاح.¹

لقد شهد التعاون العسكري بين إسرائيل والدول الإفريقية تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة لاسيما مع دول القرن الإفريقي، حيث أصبحت إسرائيل من أكثر الدول المصدرة للمعدات العسكرية، مستغلة الحروب والنزاعات في المنطقة التي كان لها أدوار واضحة فيها، مثلما هو الحال في قضية انفصال جنوب السودان ودعمها المباشر للجهة الشعبية.

إضافة إلى دورها في بروز التنظيمات الإرهابية مثل "حركة الشباب" في الصومال و"بوكو حرام" في نيجيريا، ورغم أن أغلب الصفقات العسكرية تتم بطريقة سرية، إلا أن هناك بعض التقارير في الصحافة الإسرائيلية كشفت أن صفقات السلاح مع إفريقيا ارتفعت بشكل كبير، فمنذ عام 2009 قدرت صادرات الأسلحة نحو إفريقيا بنحو 77 مليون دولار، في حين قدرت بـ 127 مليون دولار عام 2011.

¹ - محمود علي، "الكيان الصهيوني والتعاون العسكري مع إفريقيا... خطر يهدد الأمن القومي"، 2017/05/22:

<http://elbadil.com/2016/01/94885>

في هذا الإطار أكدت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" أن صادرات الأسلحة نحو إفريقيا في سنة 2014 بلغت مستوى غير مسبوق حيث ارتفعت بـ 40% مقارنة بـ 2013، وذلك وفقا لبيانات وزارة الدفاع الإسرائيلية، وقدرت الصفقات بنحو 318 مليون دولار في إفريقيا.¹

ووفقا لمعطيات وزارة الخارجية الإسرائيلية التي نشرت في نهاية أبريل 2015، فإن الصادرات العسكرية الإسرائيلية بلغت قرابة 5.66 مليارات دولار، وما وصل الدول الإفريقية من السلاح الإسرائيلي لم يتجاوز 163 مليون بنسبة 2.5%².

ولقد كشف "يوسي بن هاتان" رئيس دائرة التسويق في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن شركات الصناعات الإسرائيلية وقعت عقودا تتجاوز قيمتها عشرات مليارات الدولارات خلال العقدين الماضيين، وصلت إلى أكثر من دولة في إفريقيا، من بينها: جنوب إفريقيا جنوب السودان، إثيوبيا، غانا، وإريتريا.

أما في الجانب الأمني، تعتمد إسرائيل على التخطيط السري والتنفيذ غير المعلن بغية تحقيق أهدافها، وتركز على جهاز الاستخبارات وإدارة شؤون والتجسس خاصة في الوقت الحالي، ونظرا للتقدم الذي يشهده العالم في المجال التكنولوجي وطرق الاتصال وتداول المعلومات، تعد إسرائيل من الدول التي تملك جهاز استخباراتي قوي ومتناسك على الصعيد الخارجي خاصة في إفريقيا، فلقد أفادت تقارير غربية أن أكثر من ألفي خبير إسرائيلي ينشطون بشكل رسمي في 12 دولة إفريقية بصفة مستشارين لرؤساء وكخبراء في الشؤون الأمنية.³

¹-المرجع نفسه.

²-"إسرائيل تطور علاقاتها الأمنية والعسكرية بإفريقيا". الجزيرة نت، 2017/05/22:

<http://www.algazeera.net/amp/news/presstour>

³-سرور، مرجع سابق، ص 165.

إن هدف السياسة الخارجية الإسرائيلية في بناء علاقات عسكرية وأمنية مع الدول الإفريقية، جاء على خلفية تهديد لدعائم وأسس الأمن القومي العربي، ولتقوية نفوذها في القارة، ولقد اعتمدت إسرائيل على دول حوض نهر النيل نظرا لموقعها الاستراتيجي وقربها الجغرافي من الوطن العربي، فالأمن القومي لهذه الأخيرة المستهدف الأساسي من قبل الإستراتيجية الإسرائيلية، ويتضح هذا من خلال تركيزها على دول معينة مثل إثيوبيا.

المطلب الرابع: المستوى الثقافي.

في سبيل اختراق إفريقيا والتغلغل فيها استخدمت إسرائيل أساليب متنوعة وعديدة، منها أكذوبة التاريخ المشترك لاستقطاب التعاطف الإفريقي، فالإسرائيليون يريدون أن يقنعوا الأفارقة أن كلا من الشعوب الإفريقية وشعب إسرائيل "اليهود" قد عانوا من الاضطهاد التاريخي، فاليهود قد تعرضوا لشتى وسائل التقتيل والقمع إبان الحرب العالمية الثانية من طرف النازية بقيادة زعيمها "أدولف هتلر"، وبالمثل تعرضت شعوب إفريقيا لقهر الاستعمار وسياساته العنصرية ونهب لثرواتها. لذلك تسعى إسرائيل إلى جذب الدول الإفريقية إليها من خلال إبراز العوامل المشتركة.¹

وتوجت إسرائيل هذه المزاعم بمشروع "الأخود الإفريقي العظيم" الذي طرحته رسميا في جويلية 2002 أمام لجنة التراث العالمي "اليونسكو"، وهو مشروع يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب إفريقيا، ولقد أحاطت إسرائيل مشروع الأخود العظيم بما تزعم أنه تراث من الاضطهاد المشترك بين اليهود والأفارقة، وأنهم من ضحايا اضطهاد التمييز العنصري، مشيرة في ذلك إلى أن لكلا الشعبين ماضي مؤلم، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسة إسرائيل في إفريقيا لا تعد تطلعا لحماية الشعب اليهودي فقط، بل لمساعدة الأفارقة الذين تعرضوا للاضطهاد أيضا ويعود

¹ - نفس المرجع، ص 166.

مدخل الاضطهاد بين اليهود والأفارقة إلى مؤسس الدولة اليهودية "تيودور هرتزل" الذي قال: "أن لليهود والأفارقة تاريخاً مشتركاً من الاضطهاد"¹.

لذلك لعب الإسرائيليون على البعد التاريخي لتعزيز علاقاتهم مع دول القارة خاصة إثيوبيا، بزعمهم أن العلاقات بينهما ترجع إلى عصر ملكة سبأ "بلقيس" (ملكة إثيوبيا) التي جاءت إلى النبي "سليمان" عليه السلام (ملك بيت المقدس) إلى القدس، وبعد زواجهما ولد "منليك" الذي أصبح ملكاً فيما بعد، وهو أحد أجداد الإمبراطور "هيلاسلاسي الأول".

وتدعم إسرائيل هذا الزيف التاريخي بمقولة "هيلاسلاسي الأول" إمبراطور إثيوبيا الذي اعتبر "أسد يهوذا"، خصوصاً أنه لجأ مع مجموعة من الإثيوبيين إلى القدس عام 1936 بعد الغزو الإيطالي لإثيوبيا.²

كما لعبت إسرائيل على الجانب الديني في علاقاتها مع إثيوبيا، بإدعائها على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي وأن كلا البلدين مهدد من طرف المسلمين.

من جهة أخرى تحاول إسرائيل استغلال تقدمها العلمي والتكنولوجي لتغيير وتسوية الصورة النمطية لدى الشعوب الإفريقية عن العرب والمسلمين، وقد نجحت إلى حد ما نظراً لتراجع دور الدول العربية في القارة الإفريقية، في حين عملت إسرائيل على استقطاب النخب والمتقنين والسياح الأفارقة إليها، وتقديم ندوات وورشات عمل ورحلات سياحية وإحاقهم بالجماعات الإسرائيلية.

¹ - أماني، الطويل، إسرائيل و القرن الإفريقي محددات العلاقة و آليات التطبيق، تحرير النور حمد، عبد الله الفك البشير، عبد الوهاب القصاب، العرب و القرن الإفريقي جدلية الحوار و الانتماء، قطر، المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات، ط، 2013، ص ص، 321-322.

² - سرور، مرجع سابق، ص ص 166-167.

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، يمكن القول بأن اهتمام إسرائيل بالقارة الإفريقية جاء ليعبر عن جملة المصالح والأهداف، سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية وحتى الثقافية.

وفي هذا الإطار اعتمدت إسرائيل على مؤسسات رسمية وغير الرسمية لاتخاذ القرار، حيث تعتبر فواعل مهمة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتنفيذها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في القارة الإفريقية.

لهذا نجد أن التواجد الإسرائيلي في القارة الإفريقية ليس بمحض الصدفة، وإنما هي إستراتيجية تحاول إسرائيل من خلالها تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إليها، وبالتالي وجودها في إثيوبيا المطلة على الساحل الشرقي الإفريقي، والذي بدوره يحمل تداعيات خطيرة تمس بأمن المنطقة ككل.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا

تمهيد:

تعتبر العلاقة بين إسرائيل وإثيوبيا من أهم التحالفات الإسرائيلية في القارة الإفريقية، خاصة من الناحية السياسية والإستراتيجية، فإسرائيل ترى في إثيوبيا حليفا إستراتيجيا يجب المحافظة على العلاقات معه.

ولقد بدأت إسرائيل في وضع اعتبارات تجعل من إثيوبيا الحليف الأكثر دواما، والذي يمكن أن تلتقي مصالحه بشكل أوسع مع المصالح الإسرائيلية، ولعل العنصر الأساسي في هذا الاختيار، هو جعل إثيوبيا أكثر دول المنطقة تخوفا من العرب، بل وعداء لهم، فهي الدولة الوحيدة غير الإسلامية التي تطل على البحر الأحمر. ومن ثم فإن خلق علاقة تعاونية خاصة وقوية مع إثيوبيا يشكل الضمان الوحيد دون تحول هذا البحر إلى بحيرة عربية، يهدد النفوذ الإسرائيلي، ويحد من حرية إسرائيل في المنطقة. وفي هذا السياق صرح وزير الدفاع الإسرائيلي "دايان موشيه": "إن أمن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانا لإسرائيل". وفي إطار فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تاريخ العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية ومراحل تطورها، أما المبحث الثاني يتناول مجالات التعاون الإسرائيلي- الإثيوبي، وفي المبحث الثالث ندرس انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي لدول الجوار.

المبحث الأول: تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.

حظيت إثيوبيا باهتمام خاص لدى مخططي الإستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الإفريقية، لأنها تمتاز بميزات سياسية وجغرافية وعسكرية وأمنية تخدم إسرائيل.

المطلب الأول: دوافع الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا.

إثيوبيا هي إحدى دول منطقة القرن الإفريقي، إذ تبلغ مساحتها مليون كلم مربع، أما عدد سكانها حوالي 82 مليون نسمة، وهي دولة حبيسة ليس لها منافذ بحرية بسبب انفصال إريتريا عنها. لها حدود مع ست دول إذ يحدها من الشمال إريتريا ومن الغرب السودان وجنوب السودان، ومن الجنوب كينيا والصومال، ومن الشرق جيبوتي.⁽¹⁾

وتتمتع بموارد مائية هائلة، حيث تم وصفها بأنها نافورة مياه إفريقيا حيث ينبع من مرتفعاتها أحد عشر نهرا، تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان، وكل عام تصب هذه الأنهار حوالي 100 مليار متر مكعب من الماء إلى جيرانها، وتناهل مياه النيل الأزرق الذي يعد أكبر الأنهار بـ 50% مليار متر مكعب، والذي تعتمد عليه كل من مصر والسودان في زادهما المائي.⁽²⁾

وبسبب وفرة المياه يوجد نشاط زراعي معتبر، لكن طبيعة الأرض الجبلية لم تساعد على ذلك فالأراضي الصالحة للزراعة تمثل 10% فقط من مساحة إثيوبيا، وتمتاز محاصيلها في زراعة البن، والقمح، والذرة، والقطن، وقصب السكر، والفواكه، والشاي، والتبغ، والبنجر. كما تعتبر من الدول الأوائل في الثروة الحيوانية خاصة في إفريقيا بامتلاكها

¹ - أسامة عبد الرحمان الأمين، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وأثره على دول حوض النيل الشرقي، مجلة دراسات إفريقية، جامعة السودان، كلية التربية، ص 184.

² - سعيد رشدي وآخرون، أزمة المياه في الوطن العربي (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 2006)، ص 97.

على 29.2 مليون رأس من الأغنام و16.7 مليون رأس من الماعز، ويستفاد من الثروة في الصناعة خاصة صناعة الجلود واللحوم المحفوظة.⁽¹⁾

تعتبر إثيوبيا من أهم دول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، نظرا لموقعها الجغرافي وعمقها الحضاري، حيث تمثل مركزاً استراتيجياً هاماً، فلقد كانت لإثيوبيا علاقات مع الغرب ثم الاتحاد السوفياتي استمرت حتى انهياره، وبعد ذلك تحولت إلى المعسكر الغربي مجدداً حيث هناك وجود كثيف للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فيها، ولعل أبرز ما يميز إثيوبيا وجعلها تحظى بأهمية بالغة، يرجع إلى جملة من الأسباب واعتبارات دينية وتاريخية وإستراتيجية.⁽²⁾

فالدوافع التي جعلت إسرائيل تهتم بتطوير علاقاتها مع إثيوبيا تعود للأسباب التالية:

1- الإدعاءات الإسرائيلية المستندة إلى الأساطير التي تقول بأن العلاقة مع إثيوبيا ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وتزعم أن ابن النبي "سليمان" عليه السلام "منليك" من زوجته الملكة "بلقيس"، هو مؤسس الحبشة التي كانت تسمى "ماكدا" وأن قوميته أمهرا التي ينتمي إليها الأباطرة الأحباش، وآخرهم الإمبراطور "هيلاسيلاسي" هي من سلالة سليمان.

2- ثراء إثيوبيا بالموارد المعدنية التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها، بالإضافة إلى معادن الذهب والفضة والماس.⁽³⁾

3- ما تمتاز به إثيوبيا من غنى في الموارد المائية، حيث تجري في أراضيها العديد من الأنهار، ومن بحيرة "تانا" ينبع النيل الأزرق الرافد لنهر النيل، وهنا إسرائيل تدرك تماماً أهمية المياه وبالتالي كان من الضروري التوجه نحو مصادرها.

¹ - عبد الرحمان الأمين، مرجع سابق، ص 185.

² - نفس المرجع، ص 188.

³ - سامح عباس، العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل، مقال نشر في موقع مفكرة الإسلام في جوان 2010 <http://islammeno.cc/tkarer/tkareer/2010/06/100615.html> le 29/07/2017.

4- تمتاز إثيوبيا بموقع جغرافي استراتيجي، فهي ذات تأثير على الدول المجاورة لها، خاصة الصومال وإريتريا، وفي حال سيطرة وبسط إسرائيل نفوذها في إثيوبيا، فإن الأمن القومي لدول الإقليم وخاصة الدول العربية معرض لتهديد دائم.⁽¹⁾

أرادت إسرائيل الاستفادة من موقع إثيوبيا الجغرافي في عدة نواحي، منها إيجاد قنوات تبادل معلوماتي مع الأجهزة الاستخباراتية الإثيوبية لتوجيهها نحو حركات التحرر الإفريقية العربية، وتنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة بالنيابة عن الولايات المتحدة، ومساعدة النفوذ الأمريكي على التغلغل في القارة واتخاذها معبر نحو باقي الدول، خاصة دول شرق إفريقيا ودول حوض النيل، والاستفادة منها في حصار النفوذ الإسلامي في المنطقة، ولاستغلالها كوسيلة للضغط على مصر في قضية مياه النيل.⁽²⁾

5- وجود الفلاشا بإثيوبيا وإدعاء إسرائيل أنهم قبيلة يهودية ضائعة، وبالفعل تمكنت إسرائيل من خلال علاقتها بإثيوبيا بترحيل أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل.⁽³⁾

إن إسرائيل تريد الاستفادة من موقع إثيوبيا المطل على البحر الأحمر والمشرف على مضيق باب المندب، فإثيوبيا حتى استقلال إريتريا عام 1993 ، كانت الدولة الوحيدة غير المنخرطة في جامعة الدول العربية المطلة على شواطئ البحر الأحمر، فإسرائيل حرصت ولا تزال على بقاء هذا الشاطئ الإثيوبي، ثم الإريتري تابعا لدولة غير عربية وصديقة لها، لكي لا يصبح بحيرة عربية، علاوة على ذلك كانت إسرائيل في أمس الحاجة إلى منفذ على البحر

¹- نفس المرجع.. 29/07/2017 le <http://islammeno.cc/tkarer/tkareer/2010/06/100615.html>

²- أريج جمال، محمد احمد، توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا النموذج الإثيوبي، نشر في المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، قسم الدراسات العبرية والإسرائيلية

<http://democraticac.de/?p^=34797> le 30/07/2017

³- عبد الرحمن الأمين، مرجع سابق، ص188.

الأحمر لتحصل من موانئه على الخدمات ذو الأهمية الإستراتيجية⁽¹⁾ ، فقد ساندت إسرائيل سيطرة إثيوبيا على إريتريا منذ العام 1952 ، عندما أعلن "موشي دايان": "أن أمن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضماناً لإسرائيل"، وإدراكها بأن العرب لن يستطيعوا إغلاق البحر الأحمر في وجه إسرائيل بصورة فعالة دون حصول إريتريا وجيبوتي قبل 1977 على الاستقلال.⁽²⁾

ولقد سعت إسرائيل إلى تعزيز مكانة ودور إثيوبيا في القارة الإفريقية، وجعلها قوة مضادة لمصر وإضعاف دورها ونفوذها في إفريقيا، ففي هذا السياق أكد "شيمعون بيريز" في قوله: "إن رهان إسرائيل على مكانة إثيوبيا و على دورها المتحالف مع إسرائيل، في التصدي للنفوذ والدور المصريين في إفريقيا"، وأضاف "بيريز" أن سياسة إسرائيل في ستينات القرن الماضي سعت إلى إنشاء مصر ثانية في إفريقيا، وهذا الأمر يعني العمل على تعزيز قوة إثيوبيا الاقتصادية والعسكرية باعتبارها قوة مضادة لمصر، الأمر الذي يعطي الصراع في إفريقيا بعداً آخرًا.

كما شكلت إثيوبيا حلقة مهمة في سياسة "حلف المحيط" الذي أقامته إسرائيل في مواجهة المشروع العربي الموحدوي⁽³⁾.

المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.

يمكن تقسيم تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية على عدة مراحل، تتمثل فيما يلي:

¹ - محمود محارب، إسرائيل والقرن الإفريقي: العلاقات والتدخلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، جوان 2013، ص38.

² - السلطان، مرجع سابق، ص227.

³ - محارب، مرجع سابق، ص39.

أولا- العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عهد "هياسيلاسي" (من 1956 إلى 1973):

لعبت السفارة الإسرائيلية في كينيا دورا محوريا في تأسيس العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، التي تميزت بتشعب أطرها وتعدد موضوعاتها، الشيء الذي يعكس تنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين والذي جاء بفعل إرث تاريخي.⁽¹⁾

كانت بداية العلاقات مع الإمبراطور هياسيلاسي الذي كان يتباهى بعلاقاته القديمة بالتاريخ اليهودي ويعتبر نفسه حفيد "النبي سليمان عليه السلام"، أين استغلت إسرائيل هذا الإدعاء المتمثل في العرق والأصل المشترك بين الشعبين دعمت علاقاتها مع إثيوبيا².

وبدأت الرابطة الإسرائيلية الإثيوبية في أوائل الخمسينات بتعاون ، بعد قرار إثيوبيا عام 1953 توقيع معاهدة عسكرية مع الولايات المتحدة، الحليف الرسمي لكل من إسرائيل وإثيوبيا.

وجاءت نقطة التحول الأساسية في العلاقات بعد قيام إسرائيل في عام 1956 باحتلال سيناء، فأصبحت إسرائيل قادرة على الملاحة من "إيلات" * عبر مضيق "تيران"، وتقديم إثيوبيا موانئها كمحطات توقف للسفن والرحلات الجوية الإسرائيلية المتجهة نحو كينيا وجنوب إفريقيا وجنوب شرق آسيا.⁽³⁾

¹ - جودة شقيلة، مرجع سابق، ص38.

² - جمال محمد أحمد، مرجع سابق.

* - إيلات: لم تكن لإسرائيل وفقا لقرار التقسيم وحتى إعلان قيامها في ماي 1948 أي حدود أو نقاط وصول إلى المياه جنوبا أي على خليج العقبة، وفي 16 مارس 1949 وبعد أقل من شهر من توقيع إتفاقية الهدنة في 24 فيفري اندفعت إسرائيل بقوتها جنوبا لتحل مضيقا على خليج العقبة عند "أم الرشراش"، وحولته إلى ما يعرف الآن بميناء "إيلات" المجاور لميناء العقبة الأردني، ومنذ 1949 بدأت إسرائيل الإدعاء لنفسها الحق بالمرور البري في خليج العقبة بهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، حيث أصبحت تطل على هذا الخليج الحيوي من "إيلات" مستندة في هذا على إتفاقية جنيف الصادرة في أفريل 1958 المنظمة لحقوق المرور في البحار الدولية والإقليمية على السواء.

³ - السلطان، مرجع سابق، صص، 128-129.

وعلى الرغم من أن العلاقات كانت وثيقة إلا أن إثيوبيا لم تكن لها سفارة في إسرائيل، ولم تعترف بها قانونيا إلا في عام 1961، بعدها أقامت إسرائيل سفارتها في أديس أبابا وظلت تعمل حتى عام 1973، وعندما أعلنت مصر في 22 ماي 1967 إغلاق خليج العقبة على إسرائيل، استدعى "هيلاسيلاسي" كل من السفراء: السوفياتي والمصري والإسرائيلي للإعراب عن قلقه حول إسرائيل والموقف العام في المنطقة، خاصة حول خليج العقبة ومضايق تيران⁽¹⁾

أما إسرائيل، كانت تعتبر إثيوبيا أهم بلد يتصل بأمنها في البحر الأحمر، ولذلك ظلت منذ الخمسينيات تزودها بمختلف المعونات العسكرية، من أسلحة وقطع غيار أمريكية ومساعدات فنية مع بناء المدارس العسكرية.

وقد كشف "موشي دايان" وزير خارجية إسرائيل الأسبق، أن بلاده كانت تزود إثيوبيا بالأسلحة في حربها ضد الصومال و إريتريا، وبرر ذلك بقوله "إن إثيوبيا كانت الدولة غير العربية الوحيدة الواقعة على البحر الأحمر الاستراتيجي". وقد سبق أن أكد "أبير" وهو خبير إسرائيلي في شؤون البحر الأحمر أن إسرائيل حليف طبيعي لإثيوبيا.⁽²⁾

لقد استخدم "هيلاسيلاسي" تصويت العرب في الأمم المتحدة ضد الاتحاد الفيدرالي بين بلاده وإريتريا ذريعة للعمل على إنشاء صلاته مع إسرائيل وتوسيعها، وإسرائيل من جانبها كانت تستفيد من موقع إثيوبيا الاستراتيجي قرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فيما كانت إثيوبيا تتلقى أسلحة وتدريبات عسكرية من إسرائيل، ومن الناحية الإستراتيجية فإن إثيوبيا وإسرائيل كانتا تواجهان السياسات العربية في البحر الأحمر، بحكم خشية أن يصبح البحر

¹ - نفس المرجع.

² - المرجع نفسه، ص ص. 229- 230.

الأحمر بحيرة عربية، الأمر الذي خلق نوعاً من التوحد بين مصالحهما السياسية الخارجية⁽¹⁾.

وطوال سنوات العلاقات بينهما، لعبت إسرائيل على وترين حساسين لتعزيز علاقتها الإستراتيجية مع إثيوبيا، الأول أن العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية ترجع إلى عصر ملكة سبأ والدة "مينيك" الذي يرجع نسب الإمبراطور "هيلاسيلاسي" إليه، والوتر الثاني أن إثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي تعارضه إسرائيل، وأن كلا البلدين مهددين بالقدر نفسه⁽²⁾.

اضطرت إثيوبيا إلى قطع علاقاتها بإسرائيل على المستوى العلني خلال حرب 1973، والتي قدم فيها النظام العربي نموذجاً للتضامن والقدرة على الفعل لرد عدوان 1967، خصوصاً مع قدرة هذا النظام على التفاعل مع منظمة الوحدة الإفريقية، التي أدانت الاعتداء على أرض إفريقية، وبدأت الدول الإفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل، وبدأت إثيوبيا محاطة بضغط إفريقي، فلم تعد العلاقات بين الطرفين إلى سابق عهدها إلا بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991⁽³⁾.

لم تكن مصادفة أن يطلب الإمبراطور "هيلاسيلاسي" مساعدة إسرائيل عندما قام قادة عسكريون بمحاولة انقلاب ضده عام 1960 وهو في زيارة إلى البرازيل، حيث أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية "دافيد بن غوريون" تعليمات بمساعدة الإمبراطور والعودة إلى البلاد، ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي ساعدت فيها إسرائيل في إنقاذ حكم "هيلاسيلاسي" من محاولة الانقلاب ضده، حيث قدمت له المعلومات الاستخباراتية التي كانت إسرائيل مطلعة عليها، من خلال مستشاريها العسكريين المتواجدين في أديس أبابا، وقد ذكر الجنرال "نتتياهو بيليد"

¹ - نفس المرجع، ص ص. 231، 234.

² - المرجع نفسه.

³ - أمانى الطويل، مرجع سابق، ص ص. 326-327.

أن المستشارين العسكريين الإسرائيليين في الجيش الإثيوبي أنقذوا الإمبراطور ثلاث مرات من محاولات الانقلاب ضده⁽¹⁾.

ثانيا-العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عهد "منجستوهيلا مريام" (1974-1991):

نجح انقلاب عسكري قام به الجيش الإثيوبي في إسقاط حكم الإمبراطور "هيلاسيلي" في سبتمبر 1974، ووصلت إلى الحكم قيادة عسكرية جماعية⁽²⁾.

كان "منجستوهيلا مريام" أحد قادة الانقلاب، لكن سرعان ما صف جميع منافسيه على السلطة وتفرد بحكم البلاد ، حيث واجه حرب انفصال إريتريا وثورات في عدة أقاليم⁽³⁾.

لقد تطورت العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية بمجيء "منجستوهيلا مريام" إلى الحكم، حيث ظلت إسرائيل على علاقة وثيقة بإثيوبيا، ولا أدل على ذلك من أن إثيوبيا امتنعت عن التصويت على قرار الأمم المتحدة عام 1975 والذي يقضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية⁽⁴⁾. وقد ترتب عن ذلك تلقي إثيوبيا الدعم العسكري من إسرائيل لمواجهة مشاكلها مع السودان والصومال وجبهة التحرير الإريترية، التي سعت إلى استقلال إريتريا، فتعاضم نفوذ الحركة القومية العربية في الوطن العربي وإفريقيا، وازدياد دور مصر وتأثيرها في القرن الإفريقي وإثيوبيا، الأمر الذي أقلق القيادة الإثيوبية وأثار خشيتها من أن يتشكل الائتلاف المصري - اليمني - الإريترية - الصومالي ضد إثيوبيا، فتقوم مصر بدعم جبهة التحرير الإريترية والصومال، وهو ما يؤدي إلى انفصال إريتريا وإقليم "أوغادين"^{*} عن إثيوبيا⁽⁵⁾.

¹- محمود محارب، «إسرائيل والقرن الأفريقي الانعكاسات والتدخلات»، تحرير النور محمد عيد الله الفكي البشير، عبد الوهاب القصاب، العرب والقرن الإفريقي، جدلية الحوار والانتماء (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط، أكتوبر 2013)، ص.303.

²- المرجع نفسه، ص307

³- محمد الصادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، (القاهرة: دار اليمن للنشر والتوزيع، 2006)، ص 88.

⁴- حمدي، «الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا»، مرجع سابق، ص ص. 85-86.

^{*} - أوغادين: إقليم يقع في جزء من الصومال ، ويخض للسلطات الإثيوبية الذي يتكون من إقليم الهود و إقليم أوغادين و لكن اشتهر اسم أوغادين ليطلق على كامل المنطقة، يعرف الإقليم جغرافيا بالهضبة الصومالية ، ويقع هذا الإقليم شرق إثيوبيا و غرب الصومال ، و يحده من الشمال الشرقي جيبوتي ، و تبلغ مساحته نحو 279 ألف كلم مربع ، كل سكانه مسلمون من أصول صومالية، و قد سلمت سلطات الاحتلال البريطاني هذا الإقليم إلى إثيوبيا في عام 1954م بموجب الاتفاقية التي وقعتها بريطانيا مع إثيوبيا 1897.

⁵- محارب، مرجع سابق، ص300.

ما يعني ضياع الموانئ البحرية وفرصة الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، وزوال الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة الإستراتيجية.

عززت إثيوبيا تحالفها مع الاتحاد السوفياتي عشية الحرب الصومالية الإثيوبية 1977 حتى 1978، وتمكنت القوات العسكرية الكوبية بإخراج القوات الصومالية من إقليم "أوغادين"، لكنها في المقابل فشلت في مواجهة الثورة الإريتريّة، وفي هذه المرحلة الدقيقة من التحول في تحالفات إثيوبيا على الساحة الدولية، توجهت نحو إسرائيل وطلبت مساعدات عسكرية لقمع الثورة الإريتريّة، على الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، استجابت إسرائيل لإثيوبيا وزودتها في الفترة الممتدة بين عامي 1975 و 1978 بالأسلحة والذخيرة، حيث سلمتها قطع غيار لطائرات ف-5 الأمريكية والصواريخ وقنابل "النابال"⁽¹⁾.

مقابل تلبية نظام "منجستو" للرغبة الإسرائيلية المتمثلة في ترحيل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل، بموجب اتفاق سري بينه وبين وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق "موشي ديان" عام 1977 ، الذي نص على التزام إسرائيل بإمداد النظام الإثيوبي بالأسلحة مقابل الموافقة على هجرة الفلاشا⁽²⁾. وبدأت العملية التي أطلق عليها "عملية موسى". ولكن لم تنتج بسبب تصريح "موشي ديان" عام 1978 ، والذي صرح فيه بتقديم إسرائيل لمساعدات عسكرية لإثيوبيا، ما أثار حفيظة الحكومة الإثيوبية، ولم تعد العلاقات إلا في عام 1981 ، أين قام وزير إسرائيلي بزيارة إثيوبيا، إذ نسق مع حكومة "منجستو" من أجل نقل يهود "الفلاشا" إلى إسرائيل عبر السودان، وتمت عملية الترحيل في عام 1985، وفي جانفي من نفس السنة

¹ - نفس المرجع، ص ص 307، 308.

² - داليا، سعد الدين، تاريخ العلاقات الإسرائيلية في حوض النيل، موقع الأهرام

<http://hadarat.ahram.org.eg/articlesredirect/1315> le 05/08/2017

استعادت إثيوبيا علاقاتها مع إسرائيل، وعلى إثرها زار وفد إسرائيلي برئاسة "روفيدميرهان" مدير عام الخارجية الإسرائيلية لإثيوبيا.⁽¹⁾

وفي جانفي عام 1991، بدأت أكبر العمليات السرية لتهجير يهود إثيوبيا، وهي عملية "سليمان"، إذ تم خلال 36 ساعة تهجير 14325 يهوديا عبر جنوب السودان، وقد اشتركت في هذه الرحلة طائرات من شركة العال الإسرائيلية بالإضافة إلى 34 طائرة من سلاح الجو الإسرائيلي، ويعتبر حوالي 85 بالمئة من يهود إفريقيا المهاجرين لإسرائيل من جماعة "الفلاشا"، إذ تضم حوالي 150.000 شخص هاجروا بموجب قانون العودة، وكانت هذه الدفعة المرحلة إلى إسرائيل بعد اتفاق الحكومتين، وحصول إثيوبيا مبلغ مالي قدره 35 مليون دولار، وكان هذا آخر اتفاق بين "منجستو" وإسرائيل.⁽²⁾

استقال "منجستوهيلا مريام" الذي حكم منذ عام 1974 حتى 21 ماي 1991، وهرب من البلاد إلى زيمبابوي، أمام جيوش الثوار التي أطلقت على العاصمة، وسلم الجيش الإثيوبي للثوار يوم 27 ماي، ودخلت الجبهة الشعبية للتحرير العاصمة أديس أبابا.⁽³⁾

ثالثا-العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عهد "مليس زيناوي":

بعد سقوط نظام "منجستو"، وتولي "مليس زيناوي" الحكم في ماي 1991 استمر التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا، بحيث لم تتأثر سياسة إسرائيل اتجاه إثيوبيا بتغيير نظام الحكم، ففي تصريح أدلى به رئيس الوزراء "مليس زيناوي"، أظهر فيه ميل شديد للحكومة الإثيوبية اتجاه إسرائيل، حيث أكد على وجود علاقات ودية تجمعهما، وكحليف لها في المنطقة

¹- عز الدين شكري، التعاون الإثيوبي الإسرائيلي والأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، القاهرة، 1990، ص 174.

²- سعد الدين، مرجع سابق.

³- صبور، مرجع سابق، ص 88.

لضمان أمنها، بعد أن فقدت إثيوبيا سواحلها على البحر الأحمر إثر استقلال إريتريا عنها عام 1993.⁽¹⁾

وفي جويلية من عام 1997 قام وزير الدولة بالخارجية الإثيوبية "تقدا ألمو" بزيارة إلى إسرائيل وصرح: "أن العلاقة مع إسرائيل عادية، وتوجد في إثيوبيا 94 سفارة والإسرائيلية إحداها، وأن ثوابت السياسة الخارجية تقوم على بناء علاقات طبيعية مع كل الدول، والتعاون معها بما يخدم المصلحة العليا لإثيوبيا". كان لإسرائيل موقف من الحرب الحدودية التي وقعت بين إثيوبيا وإريتريا عام 1998، حيث ترأس منسق علاقات إسرائيل بإفريقيا "إفرام إسحاق" وفد مصالحة بين البلدين، وبالرغم من ذلك اتهم الرئيس الإريتري إسرائيل بالانحياز إلى إثيوبيا، لأنها تقوم بصيانة للطائرات الإثيوبية من طراز "ميج 1"، الأمر الذي فسره السفير الإسرائيلي "أريل كريم"، بأن إسرائيل تطور طائرة الميجا لإثيوبيا بناء على الاتفاقية الخاصة بين الطرفين.⁽²⁾

لقد جعلت إسرائيل عام 2004 عاما متميزا، من خلال استخدام أسلوب الزيارات الدبلوماسية، وإرسال المبعوثين من كبار المختصين في وزارة الخارجية، حيث زار وزير الخارجية الإسرائيلي "سليفان شالوم" إثيوبيا في جانفي 2004، وقام "شالوم" بزيارة لإقليمي "أمهرا وتجراي" في شمال شرق إثيوبيا، التي يقطنها اليهود الفلاشا، وأجرى محادثات مع حاكم الإقليم ومسؤولين في الحكومة الإثيوبية، تركزت حول وضع الفلاشا في كل من إسرائيل وإثيوبيا.⁽³⁾

¹ - مهدية صالح العبيدي، يهود إثيوبيا فلاشا والعلاقات الإستراتيجية الإسرائيلية الإثيوبية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، (العدد 2) (عام 2002)، ص 98.

² - جاسم يونس محمد، "السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب لباردة، دراسة حالة إثيوبيا، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 155، 156.

³ - نفس المرجع.

وعلى صعيد تدعيم العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية زار رئيس الوزراء الإثيوبي "مليس زيناوي" في جوان 2004 للمرة الأولى "تل أبيب"، حيث احتفت به المؤسسات الإسرائيلية والتقاءه رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون"، ووزير الخارجية، ورئيس حزب العمال، وعدد كبير من صناع القرار في إسرائيل، وقد أعد "زيناوي" برنامجاً حافلاً للزيارة، كان على رأسه انبهاره بالتقنية الإسرائيلية الحديثة في مجال الزراعة والري، حيث زار كلية الزراعة ومعهد "فولكاني" للوقوف على الإنجازات الإسرائيلية في الزراعة، نظراً لاعتماد الاقتصاد الإثيوبي على الزراعة بصفة رئيسية.⁽¹⁾

وفي سبتمبر 2009 قام وزير خارجية إسرائيل "أفيجدر ليبرمان" بزيارة إلى أديس أبابا، أين التقى برئيس الوزراء "زيناوي"، وتم من خلال الزيارة تدشين مشروع التفوق الزراعي لبناء رأس المال البشري الزراعي في مدينة "بوتاجر" الإثيوبية، وهو مشروع مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا، إذ صرح "ليبرمان" خلال حفل التدشين: "أنه خلال هذه الفترة من أزمة الغذاء والمجاعة في إفريقيا، والأزمة الاقتصادية العالمية، نحن ملزمون بإيجاد الحلول وبناء الوسائل الناجحة من أجل زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، وتحسين الإنتاجية...، وأن الدليل على نجاح المشروع هو القرار المشترك بتمديده لعامين إضافيين". هذا بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقية تعاون بين الدولتين، كما تباحثا في مواضيع مشتركة في المجال الاقتصادي والأمني، واتفقاً على إنشاء خط مفتوح بين الوزيرين ليكون بينهما اتصال مباشر ومتواصل.⁽²⁾

كما ذكرت صحيفة "جيما تايمز" الإثيوبية في 6 سبتمبر 2009 ، أن مصر تشعر بالخطر من إسرائيل، وأن زيارة "ليبرمان" إلى إثيوبيا يمكن أن تؤدي إلى زيادة المشكلات المتعلقة بحوض النيل، حيث إنها يمكن أن تساعد الدول الإفريقية على الاستفادة من مياه

¹- وضاحي، مرجع سابق، ص125.

²- سعد الدين، مرجع سابق.

النيل، وأن تساعد على إنشاء مشروعات مقابل إعطاء إسرائيل نسبة من مياه النيل، وهذا سيؤثر على حصة مصر من المياه.

وفي مجال تعزيز العلاقات بين الدولتين أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" في 25 ماي 2010 ، عن تعيين مستشار خاص للشؤون الإثيوبية "أوموالاني"، وهو من مواليد إثيوبيا، وهاجر إلى إسرائيل عام 1983. وفي أبريل 2011 أعلن "شيمعون بيريز" نيته زيارة إثيوبيا وغانا، وقد أثار هذا الإعلان الكثير من التساؤلات، حيث يأتي في وقت يتزامن مع وصول الخلافات بين إثيوبيا ومصر والسودان إلى ذروتها بعد إعلان إثيوبيا بناء سد النهضة، وفي سبتمبر من نفس السنة، نفى وزير الخارجية الإثيوبي أن يكون هناك تأثير إسرائيلي على موقف بلاده من اتفاقية حوض النيل.⁽¹⁾

¹ - الصراعات في دول النيل والتغلغل الأجنبي، وأثره على الأمن القومي في:

<http://www.mogatl.com/openshare/behoth/siasia2/sraahwdnil/sec09-dpc-cvt.htm> le

23/08/2017.

المبحث الثاني: مجالات التعاون الإسرائيلية الإثيوبية.

لقد عملت إسرائيل على دعم وتعزيز نفوذها بإثيوبيا، من خلال إقامة علاقات وطيدة في عدة قضايا للتعاون بين الدولتين.

المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي.

شهد حجم التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع إثيوبيا تطوراً ملحوظاً، حيث بلغت قيمة الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل 230% بين عامي 1993 إلى 1998، (ومن تلك الصادرات: البن والجلود والحقائب والأحذية والخضار والفواكه واللحوم والمواشي، والقطن والأخشاب والذهب والكوبالت والسكر والحبوب)، ولعبت الجمعية الإثيوبية للتجارة والوكالة الإثيوبية للتصدير، والسفارة الإثيوبية في إسرائيل أدواراً ناشطة في تسهيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. أما فيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا فقد ازدادت خلال عام 2003، بالإضافة إلى تزايد التعاون العسكري، فالواردات الإسرائيلية من إثيوبيا تضاعفت أكثر من ثلاثين مرة خلال عقد التسعينات من 0.4 إلى 13.9 مليون دولار سنوياً، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لها ثلاث مرات من 1.9 إلى 5.8 ملايين دولار سنوياً.⁽¹⁾

وحسب ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي "سلفان شالوم" في زيارته إلى إثيوبيا، أنه ما بين جانفي ونوفمبر من عام 2003 وصلت قيمة الواردات من إثيوبيا إلى إسرائيل ما يقارب 2.15 مليون دولار، أي زيادة بقيمة 5% من عام 2002 و 6% من عام 2001 و 20% من عام 2000، فالصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا ازدادت ما بين جانفي ونوفمبر من عام 2003 إلى 500% ما يعادل 6.9% مليون دولار.⁽²⁾

¹ - عباس، مرجع سابق.

² - <http://www.innfrad.com/news/54/2795> le 22/08/2017

لقد ركزت إسرائيل على استثمار إمكانياتها التقنية والبشرية في مجال الإعداد والتدريب الاقتصادي لكسب صداقة إثيوبيا، وقد كشف تقرير لمركز التعاون التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية الصادر عام 1998، أن البلدان الإفريقية تتأثر بالجانب الأوفر من العون الإسرائيلي للدول الأجنبية، ويتمحور هذا العون حول الجوانب الحيوية، مثل الزراعة والصحة والتوجيه التربوي، وتقديم الخبرات الفنية، و ينص التقرير على بعض الدول والبلدان ذات الأولوية الخاصة، منها إثيوبيا، والتي وصفها على أنها من بلدان التماسك العربي الإفريقي، وقد أطلقت وكالات التعاون الإسرائيلي في عام 1999 ثلاثة برامج هامة بإفريقيا وبالتعاون مع اليونيسكو، وتتعلق باستغلال الوسائل المعلوماتية في الإعداد التربوي، ودعم الصحافة الحرة، وتنمية المناطق الصحراوية القاحلة، كما وضعت مع البنك الدولي برنامجا واسعا يمكن بعض الأقطار الإفريقية بما فيها إثيوبيا من الحصول على الخبرات المهنية والإدارية التي تتطلبها، كما أقامت الجهات المختصة لمركز التعاون الدولي الإسرائيلي 42 دورة إقليمية، منها خمسة عشر بلدا إفريقيا من ضمنها إثيوبيا، في مجالات هامة مثل الطب الاستعجالي (العناية المركزة والإنعاش) وتنظيم التعاونيات وقيادة المؤسسات الصغيرة.⁽¹⁾

وقد أعربت إسرائيل عن استيائها من منافسة أو مشاركة أي طرف دولي أو إقليمي في استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية لإثيوبيا، حيث أبدى السفير الإسرائيلي "أريل كريم" في "أديس أبابا" في أبريل 2000 قلقه من هذا الأمر، بالقول: "أن إسرائيل ستسعى وبقوة للتصدي لمحاولات السيطرة على الاقتصاد الإثيوبي موضحا أن كثير من الشركات الإسرائيلية التي أغلقت في وقت سابق ستعاود نشاطها في مجالات الزراعة والاتصالات والكهرباء ذات الصلة بالماء، وأن إسرائيل تستعد للبدء في برنامج الأمن الغذائي في إثيوبيا، وأن المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي "ماشاف" يؤهل الفنيين الإثيوبيين ضمن ذلك البرنامج،

¹ - جاسم، مرجع سابق، ص. 155، 156.

كما أشار السفير الإسرائيلي إلى أن بلاده تمنح إثيوبيا تجهيزات طبية تعادل 500 ألف دولار إلى مستشفى "الأسد الأسود" الموجودة في العاصمة "أديس أبابا".⁽¹⁾

كما تتواجد شركات إسرائيلية تقوم بتنفيذ عدة مشاريع تنموية في إثيوبيا كالشركة الإسرائيلية المائية، التي تقوم بمشروعات وأعمال ري في إثيوبيا لصالح البنك الدولي، إضافة إلى الأعمال الإنشائية في "أوجادين"، ويقع على عائق هذه الشركة تنفيذ المشاريع المائية في إثيوبيا وشركة "الدا" التجارية وهي متخصصة في بيع الآلات الزراعية ومعدات الري والبذور وتربية الدواجن والمبيدات ومستحضرات الطب البيطري، وشركة "آسيا" للمواد الكيميائية والصيدلانية وتقوم بصنع الأدوية والمواد الزراعية، ولها مصنع للمواد الطبية في إثيوبيا، وشركة "سوليل بوبنه" للبناء والأشغال العامة، وشركة "ميكرون" التي تقوم بتطوير مصادر المياه، والتي ساهمت في بناء خزانات على بحيرة "تانا".⁽²⁾

والملاحظ من خلال تواجد الشركات الإسرائيلية العاملة في إثيوبيا أنها تركز على الماء، نظرا للأطماع الإسرائيلية في الحصول على مياه النيل وتهديد الأمن القومي للسودان ومصر.

المطلب الثاني: على المستوى العسكري الأمني والاستخباراتي.

تعد إثيوبيا من أوائل الدول الإفريقية التي أقامت علاقات تعاون عسكرية مع إسرائيل منذ نشأتها، ارتباطاً بعوامل تاريخية ودينية وسياسية.

في بداية الستينيات من القرن العشرين أرسلت إسرائيل عدد من المستشارين العسكريين كي تقوم بتدريب المظليين الإثيوبيين، وكذلك تدريب وحدات خاصة لمكافحة التمرد والشغب، كما قامت إسرائيل بتدريب جنود وضباط في الجيش الإثيوبي لمواجهة جبهة التحرير

¹ - نفس المرجع.

² - أسامة عبد الرحمان الأمين، مرجع سابق، ص 193.

الإريتريّة. وفي عام 1973 قامت إسرائيل بإرسال قطع الغيار للطائرات و الذخيرة لأسلحة أمريكية الصنع التي يملكها الجيش الإثيوبي، وكذلك استمر تواجد المستشارين والخبراء الإسرائيليين في المجال العسكري، ولم يتغير هذا الوضع حتى مع وصول الرئيس "منجستوهيلا مريام" للسلطة عام 1974، لكن تغير الوضع عام 1978 حين قام "منجستو" بطرد المستشارين والخبراء العسكريين من إثيوبيا، إثر انكشاف علاقة البلدين مما اعتبر خرقا لقرارات مجلس الوحدة الإفريقية، ووضع إثيوبيا في موقف محرج من الدول الإفريقية⁽¹⁾.

وفي عام 1983، ورغم استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا وإسرائيل، قامت هذه الأخيرة بتدريب عسكري وأمني للحرس الرئاسي، ولجهاز الشرطة والأجهزة الأمنية والمخابرات، وفي عام 1985 مقابل مساعدات عسكرية تقدمها إسرائيل لإثيوبيا بدأت إسرائيل في استقبال يهود الفلاشا، ولغاية عام 1987 كانت أديس أبابا قد تلقت معونات عسكرية بقيمة 85 مليون دولار كمكافأة لها على السماح ليهود الفلاشا بالهجرة إلى إسرائيل، وأرسلت إسرائيل 300 مستشار وخبير أمني وعسكري، وقامت خلال هذه الفترة بتدريب 40 طيارا إثيوبيا، وفي عام 1990 قدمت إسرائيل حوالي 150 ألف بندقية للجيش الإثيوبي بحسب تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، وتوسعت مساعدات إسرائيل لتضم معونات صحية وأدوية، وكذلك أرسلت خبراء في مجال الزراعة والري، وحسب "معهد ستوكهولم الدولي" لأبحاث السلام فإن إثيوبيا لا تبلغ ميزانياتها العسكرية سوى 0.8%، إلا أنها أصبحت ثالث أقوى الجيوش الإفريقية بفضل المساعدات الإسرائيلية⁽²⁾.

في جوان 1998 كشفت نشرة المعلومات العسكرية البريطانية أن إسرائيل تقيم علاقات استخباراتية وثيقة مع إثيوبيا، مضيفة أن جهاز "الموساد" يدير كادر كبير لجمع المعلومات

¹ - حسن العاصي، الجيوش الإفريقية في عهدة إسرائيل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية العربية نشر في:

http://www.sstcaw.org/ar/art/show.art.asp?ai*=568861 20/08/2017

² - نفس المرجع.

والاستخبارات في العاصمة "أديس أبابا"، إلى جانب قيامه بنشاطات في "جزيرة دهلك" الإريتريّة، مما مكنه من إدارة مراكز المراقبة، وجمع المعلومات عن اليمن والسعودية، وفي فيفري 1998 اتهم وزير الخارجية الإريتري إثيوبيا بإبرامها صفقة الطائرات مع إسرائيل، ووجه انتقادات شديدة لأمريكا ومنظمة الوحدة الإفريقية باعتبارهما الراعيين لاتفاقية وقف الضربات الجوية بين البلدين.⁽¹⁾

في نهاية ديسمبر 2001 قامت طائرات نقل إسرائيلية بإرسال الأسلحة إلى إثيوبيا، بعضها من صنع إسرائيلي وأخرى من صنع روسي سبق أن استخدمته إسرائيل في حربها ضد لبنان عام 1982، تتضمن راجمات صواريخ ومدافع "هاون" بعيدة المدى وعربات مدرعة ودبابات معدلة روسية الصنع، بالإضافة إلى ثلاث طائرات استطلاع بدون طيار.⁽²⁾

بحلول عام 2008 بدأت إسرائيل تحركاً عسكرياً ملحوظاً في العمق الإفريقي، حيث قامت بنشر ثلاث بطاريات صواريخ في إثيوبيا، إضافة إلى بطارية قادرة على إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية.⁽³⁾

ولقد كشفت "مارك برترامب" الخبير العسكري والاستراتيجي الأمريكي، أن إسرائيل قامت بتطوير قواعدها الحربية في عدد من الدول الصديقة لها من بينها إثيوبيا، وقال "برترامب" في مقابلة مع قناة "سكاي نيوز" الأمريكية: "إسرائيل نصبت قاعدة صواريخ حديثة في مواجهة مصر والسعودية، رغم ارتباطها بمعاهدة سلام مع مصر، وعدم وجود نزاعات مسبقة مع السعودية".

¹ - جاسم ، مرجع سابق، ص، 156-157.

² - وضاحي، مرجع سابق، ص، 131.

³ - جمال محمد أحمد، مرجع سابق.

وأضاف : "الدولة العبرية وضعت في القاعدة الإثيوبية ثلاث بطاريات صواريخ تقليدية، إضافة إلى بطارية صواريخ من طراز "أريحا" القادر على حمل رؤوس نووية، وهي صناعة أمريكية". وأشار إلى أن المعلومات التي تسربت من هيئة الأركان الإسرائيلية تفيد أن إسرائيل وضعت بطارية صواريخ أريحا في اتجاه مصر والسعودية على وجه التحديد، دون أن ترد معلومات عن طراز الصواريخ الموجهة نحوهما.⁽¹⁾

ويعتبر الصاروخ "الباليستي" و"أريحا" ذو قوة دفع 1200 رطل، ويصل سعره إلى 150 ألف دولار، وقد صممه الولايات المتحدة للاستخدام في أوروبا بواسطة قوات حلف "الناطو" باعتباره صاروخاً ميدانياً ذو قوة مزدوجة، إذ يمكن أن يحمل رأساً تقليدياً أو نووياً وهو محمل على قاذف ويبلغ مداه 450 ميلاً ويوجد ثلاثة أنواع منه، فهناك "أريحا 60" الذي كان صاروخ أرض-أرض تستخدمه القوات الإسرائيلية ويتراوح مداه ما بين 450-650 كلم، والصاروخ "أريحا 2" يتراوح مداه بين 1250-1450 كلم، و"أريحا 3" الذي تم تطويره نهاية عام 2007 وتم تحويله إلى صاروخ أرض-أرض يصل مداه إلى 750 كلم.

وحول سر توجيه هذه الصواريخ لمصر والسعودية، قال الخبير العسكري "برترامب": "القاهرة والرياض هما أقوى دولتين في المنطقة، ويستطيعان جر قطار باقي الدول العربية وتوجيهها". واستبعد أن تُبادر إسرائيل بضربها الدول العربية بصواريخها المتطورة إلا عندما تشعر أنها على حافة الهلاك، لأن مساحة إسرائيل الكلية لا تزيد عن 27 ألف كلم وطول الحدود مع مصر وسوريا ولبنان والأردن 980 كلم، وهو ما يسهل تعرضها لخطر أي نوع من الصواريخ وحتى قصيرة المدى ومتوسطة المدى، أما مساحة جل الدول العربية فيبلغ نحو 12 مليون كلم، وضرب مثلاً على ذلك بحرب الخليج الأولى مشيراً إلى الكثافة العامة للقوات

¹ - محمد البدر شيني، العلاقة التاريخية بين حكام إثيوبيا وإسرائيل، رأس حربة ضد مصر والعرب، جريدة الشعب الجديد نشر في 13 مارس 2015 في:

<http://www.elshaab.org/news/99393> le 20/08/2017

العربية، والتي كانت تبلغ 9.016 جندي في كلم مربع، بينما في إسرائيل 8 جنود لكل كيلومتر وكانت كثافة الدبابات في الدول العربية مجتمعة تصل إلى 12 دبابة لكل 10 كلم، فيما تبلغ في إسرائيل 16 دبابة لكل 100 كلم، وهو ما يعني أن تأثير الصواريخ الإسرائيلية سيكون محدودا إذا ما قورن بالخسائر الإسرائيلية، وقد تزامن نشر إسرائيل صواريخها باتجاه مصر والسعودية، مع تشغيل الولايات المتحدة الأمريكية جسرا جويا لنقل عتاد لبناء قاعدة أمريكية في "النقب"، تشمل أنظمة رادار متطورة لتعزيز حماية سماء إسرائيل من الصواريخ "الباليستية" في مواجهة الصواريخ السورية والإيرانية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: قضية يهود الفلاشا.

تعتبر قبيلة "الفلاشا" **Flacha** الإثيوبية اليهودية نفسها القبيلة الثالثة عشرة في التاريخ اليهودي، ويعتبر بعض علماء الأنثروبولوجيا أن الفلاشا مسيحيين دخلت عليهم عناصر يهودية، وتنقسم قبيلة الفلاشا إلى قسمين: أحدهما فلاشا يعيش في شمال إثيوبيا بين نهر "تازي" وبحيرة "تانا"، ويحده السودان من الغرب والنيل الأزرق من الجنوب، والآخر "فلاشا مورا"، أي "الأغيار" وهؤلاء مشكوك في يهوديتهم من الفلاشا الأصليين، فالخاخامات الإسرائيليين يقولون أنهم تنصروا قبل قرنين، ورفضت هجرتهم إلى إسرائيل بعض الوقت استنادا إلى هذا السبب، لكن تم تجاوز عدم إخلاصهم لليهودية في إسرائيل التي استوعبتهم ضمن الهجرات.⁽²⁾

بدأت عملية البحث عن هؤلاء الفلاشا بواسطة المستشرق "يوسف هاليفي" Joseph Halevy عام 1867م بهدف إبعادهم عن المسيحية وإعادتهم مباشرة، إلا أنه اتصل ببعض

¹ - نفس المرجع.

² - أماني الطويل، مرجع سابق، ص 223.

التجمعات الفلاشية وخلق تواصل بينهم وبين يهود أوروبا، وفي تقريره عنهم أشار "هاليفي" أن هؤلاء الفلاشا يتمسكون بيهوديتهم.⁽¹⁾

وبعد جملة من الاتفاقيات التي عقدتها إسرائيل مع إثيوبيا، جاءت عملية تهجير هؤلاء اليهود إلى إسرائيل.

ففي الزيارة التي قام بها "منجست" وإلى الولايات المتحدة، أثناء فترة مباحثات رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحم بغير" والرئيس المصري "أنور السادات" في "كامب ديفيد" عام 1978، تقدم الرئيس الإثيوبي بطلب إلى الإدارة الأمريكية لشراء سلاح أمريكي، الأمر الذي رفضه الكونغرس الأمريكي، بضغط من اللوبي اليهودي، ونصحوه بتمتين علاقته مع إسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة في المنطقة، وأن يوافق على تسهيل نقل الفلاشا إلى إسرائيل، وبالفعل بادر "منجستو" بالاتصال مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحيم بغير"، الذي لم يتردد بالموافقة على الطلب، مقابل إقامة جسر جوي بين أديس أبابا وتل أبيب لنقل الفلاشا إلى إسرائيل، بعملية سميت "عملية موسى" عام 1984، ومن خلال هذه العملية تم نقل خمسة عشر ألف يهودي من إثيوبيا، وكانت العملية تتسم بالسرية الكاملة وبالتنسيق مع الرئيس السوداني "جعفر النميري"، الذي اشترط إشراك جهاز المخابرات الأمريكية في العملية لضمان سيرها بدقة وسرية، وتم نقل المهاجرين من إثيوبيا إلى مطار الخرطوم ليلا عبر الحدود بحافلات برية، ومن ثم تم نقلهم بطائرات بلجيكية إلى بروكسل، وبعدها أقلعت تلك الطائرات إلى تل أبيب مباشرة.²

ولم تكتف إسرائيل بعدد اليهود الذين هاجروا من إثيوبيا، فبدأت تعد لهجرة أضعاف العدد الذين تم نقلهم من قبل، حيث زار الرئيس الإثيوبي "منجستو" إسرائيل سرا والتقى مع

¹ - عبد الرحمان الأمين، مرجع سابق، ص 189.

² - جودة شقلية، مرجع سابق، ص ص. 39-40.

رئيس الوزراء إسحاق "شامير"، الذي قدم له عرض بتسليح الجيش الإثيوبي بأحدث ما تملك الترسانة الإسرائيلية، مقابل السماح على هجرة ما تبقى من يهود الفلاشا⁽¹⁾. وفي ماي عام 1991 تمت العملية الثانية أين تم نقل نحو أربعة عشر ألفاً من الفلاشا، وهي العملية التي أطلق عليها "الملك سليمان"⁽²⁾، وقد تم نقلهم من مطار أديس أبابا إلى مطار تل أبيب عبر طائرات إسرائيلية خاصة، وكان في استقبالهم رئيس الوزراء "شامير" ووزير خارجيته "ديفيد ليفي" ورئيس الأركان "يهود باراك"⁽³⁾.

لقد أصبح عدد الفلاشا في إسرائيل 57 ألف شخص في عام 1997 بسبب الهجرة ، وعلاقتهم بإثيوبيا ما تزال مستمرة، فيقومون بالسفر إليها من أجل بيع السلع والبضائع لأقاربهم، ويقيم بعضهم علاقات مالية وتجارية للاستيراد والتصدير بين البلدين، وآخرون يشترون أراضي زراعية ضخمة ممولة من البنك الدولي، خصوصاً في إقليم "تيجراي" من أجل زراعة القطن.⁽⁴⁾

¹ - نفس المرجع.

² - حمدي، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، مرجع سابق، ص 71.

³ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص 40.

⁴ - التهامي، مرجع سابق، ص 69.

جدول رقم (5): الفلاشا اللذين هاجروا إلى إسرائيل.

عدد المهاجرين	الفترة
167	1969-1948
306	1979-1970
16.965	1989-1980
27.803	1992-1990
863	1993
1.192	1994
1.312	1995
1.361	1996
1.660	1997
51.629	الإجمالي

المصدر: التهامي، مرجع سابق، ص 69.

تجدر الإشارة، إلى أنه منذ عام 2000 ولغاية 2004 أثارت إسرائيل قضية تهجير يهود الفلاشا، حيث يتواجد الآلاف من اليهود ينتظرون في مخيم تشرف عليه القنصلية الإسرائيلية، في مدينة "غوندر"، وهي المنطقة التجارية اليهودية، والتي تقع مع الحدود السودانية، تمهيدا للمغادرة واللاحق بسابقيهم. ويتلقى هؤلاء اليهود الفلاشا في المخيم،

مجموعة من الدروس الدينية، إضافة إلى اللغتين العبرية والإنجليزية، وغيرها من البرامج التأهيلية لتيسير اندماجهم في الحياة العامة في إسرائيل، ففي 16 فيفري عام 2003 أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر لهجرة حوالي عشرين ألف من اليهود، ينحدر سبعة آلاف منهم من الفلاشا "أمورا"، أي يهود إثيوبيا الذين أجبروا على اعتناق المسيحية في القرن الماضي.⁽¹⁾

وسبق أن عبرت إثيوبيا عن رفضها للهجرات الجماعية لليهود الإثيوبيين إلى إسرائيل، بحيث أكد رئيس الوزراء الإثيوبي "زيناوي" بالقول: "لن نسمح لأية حكومة إسرائيلية أو غيرها بالمجيء إلى هنا، لتنظيم خروج جماعي، وبالتالي يحق لكل مواطن إثيوبي وغير إثيوبي الذهاب أينما يشاء، بشرط أن يحصل على تأشيرة من الدولة المضيفة، فالإثيوبيون أحرار في السفر إلى الخارج...". علما أن إسرائيل استقبلت ما بين عامي 2000 و2002 مجاميع أخرى من الفلاشا، كما أن يهود الفلاشا في إسرائيل يعانون من البطالة والممارسة العنصرية ضدهم، حيث تبلغ نسبتهم 75% من مجموع اليهود الإثيوبيين الذي يبلغ عددهم 84 ألف يعيشون في شمال إسرائيل، لذلك أوقفت إثيوبيا عملية لنقل 20 ألف من الفلاشا المتواجدين في المخيم، مؤكدة أن الهجرة الجماعية غير ضرورية في ذلك الوقت، وفي أكتوبر 2004 أثار وزير الخارجية الإسرائيلي "سليفان شالوم" أثناء زيارته لإثيوبيا قضية هجرة الفلاشا، حيث تفقد أوضاعهم في إقليم "غونديرا"، و طالبوه بالهجرة إلى إسرائيل، وبالتالي طرح قضيتهم في إطار محادثاته مع الرئيس الإثيوبي "جومودا جورج"، ورئيس الوزراء "مليس زيناوي"، ووزير الخارجية "سيوم ميسفين" لاستئناف هجرتهم لإسرائيل.⁽²⁾

¹ - جاسم ، مرجع سابق، ص ص 150، 151.

² - نفس المرجع، ص ص 151، 152.

المبحث الثالث: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي لدول الجوار.

إن منطقة شرق إفريقيا أو ما يعرف بـ "القرن الإفريقي"، تعتبر من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للأمن القومي العربي، فهي من الناحية الجغرافية مقابلة لعدد من الدول في المنطقة العربية، وعليه فإن الوجود الإسرائيلي بالمنطقة يشكل تهديداً على دول المنطقة، خاصة دول حوض النيل، وتهديد مباشر للمصالح الحيوية والإستراتيجية لبعض الدول العربية، فإثيوبيا هي الحليف الأهم لإسرائيل في المنطقة، ومن خلالها يمكن لإسرائيل التأثير في بقية دول المنطقة والدول العربية المجاورة لها جغرافياً. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا، على أمن كل من مصر، السودان، اليمن، والصومال.

المطلب الأول: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن المصري.

تهدف السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى تهديد الأمن المصري، عن طريق لعب دور في إشعال الصراع المائي بين دول حوض نهر النيل، حيث ظهرت ملامح الدور الإسرائيلي الخفي وراء تحريض دول النيل، لانتهاك الاتفاقية الدولية الخاصة بدول حوض النيل، إثر اشتعال أزمة مصر مع هذه الدول، واندلاع خلافات حول الحصص المخصصة من مياه النيل لمصر والسودان، وقد كشفت الأزمة المائية بين دول المنبع ودول المصب، على حقيقة الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل، فالمياه تعد من بين أهم المتغيرات التي تواجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل، فمحدودية الموارد المائية فيها كان ولا يزال مصدر قلق لها، فالأمن والأرض والمياه أهم مقومات الإستراتيجية الإسرائيلية، كما أن أطماع إسرائيل في مياه النيل ترجع إلى عدة قرون ماضية.⁽¹⁾

¹ - جودة، شقلية، مرجع سابق، ص 138.

إن فكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء "النقب" عبر سيناء، هي فكرة تقدم بها "هرتزل" عام 1903 إلى الحكومة البريطانية، والعمل على توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب إلى فلسطين، وبالرغم من فشل المشروع لم يتم إلغائه من الوجود، فهو بمثابة حلم إسرائيل، تنتظر الفرصة المناسبة من أجل طرحه، في ظل مستجدات الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة.⁽¹⁾

فإسرائيل تعاني نقصاً فادحاً في مصادرها المائية، فالمياه الإسرائيلية لا تزيد عن 1850 مليون م³، حيث أشار تقرير "إسرائيل 2020"، أن نتيجة لزيادة السكان في إسرائيل سيهدد أمنها المائي، فالزيادة السكانية تسببت في تراجع المعدل الطبيعي الذي يستغله، والمقدر سنوياً من 3م³264 إلى 3م³229 للفرد في غضون 2020، الأمر الذي يفسر تبني إسرائيل لخطط إستراتيجية، لضغط على مصر لنقل كميات من مياه النيل إلى إسرائيل.⁽²⁾

تسعى إسرائيل من خلال إستراتيجيتها في دول حوض النيل، خاصة في إثيوبيا إلى بلوغ هدفين: الأول يتمثل في محاصصة الدول النيلية مائياً، أي الحصول على حصة مائية ثابتة من إيراد النهر السنوي، والهدف الثاني محاصرة مصر سياسياً في محيطها الإقليمي من خلال التغلغل الاقتصادي والسياسي والعسكري في دول الحوض، بما يعمل على شد أطراف مصر وتشتيتها سياسياً واستراتيجياً.⁽³⁾

فإسرائيل من خلال تواجدها في منطقة القرن الإفريقي تقوم بالتطويق على مصر والضغط عليها بشرياتها المائي (نهر النيل)، فالنيل يعد من أهم الموارد الطبيعية للاقتصاد المصري، حيث ساهم في استقرار حياة المصريين في "الدلتا"، كما تعتمد مصر وبشكل كلي في الحصول على المياه العذبة للشرب، ويعد أيضاً مصدر مهم في الصناعة مثل: صناعة

¹ - التهامي، مرجع سابق، ص 40.

² - جودة شقلية، مرجع سابق، ص 139.

³ - جمال، محمد أحمد، مرجع سابق.

المشروبات وغيرها، ويعتبر أحد المصادر المهمة لمياه السقي وازدهار الزراعة وتوفير الثروة السمكية.⁽¹⁾

وفي هذا الإطار، عملت إسرائيل على استخدامه كورقة ضغط على مصر، وقد استعملت إثيوبيا من خلال شن الحملات المتكررة ضدها للتشكيك في حصتها من مياه النيل، والتي من شأنها التأكيد على كمية المياه التي تصل إلى الأراضي المصرية، لأن البحيرات الموجودة على الأراضي الإثيوبية تعتبر المنبع الرئيسي لمياه النيل، إذ أن حوالي 80% من مياه النيل تأتي من هضبة الحبشة، ناهيك أن إسرائيل تعمل سرا على وضع خطط لجر مياه النيل إلى أراضيها من أقرب نقطة في الدول الإفريقية.⁽²⁾

لقد لعبت إسرائيل دورا في إثارة الخلافات بين دول حوض النيل، والتحريض حول الحصة المقررة لكل دولة، مستغلة الاختلاف العرقي والديني والإيديولوجي بين دول المنبع ودول المصب، وعملت على توحيد جهود دول المنبع ضد مصر والترويج على أنها تحصل على الحصة الأكبر من موارد النيل المائية، دون أي اعتبار لدول المنبع التي عليها مشاريع تنموية، تتطلب منها استخدام كمية من مياه النيل للقيام بمشاريعها التنموية.⁽³⁾

ولهذا فشلت عدة لقاءات واجتماعات بين دول حوض النيل في التوصل إلى اتفاق إرضائي بين الدول، كان آخرها تفاهمات أجريت في "شرم الشيخ" المصرية في 14 أبريل 2010، وبناء عليه قامت إسرائيل بتبني اتفاقا إطاريا حول الاستخدام المنصف لنهر النيل بين دول المنبع فقط، والتوقيع على معاهدة منفردة تختص بدول منابع النيل، وتتجه الإستراتيجية الإسرائيلية إلى خلق وجود عسكري فعال في المنطقة، من منطلق إستراتيجيتها التي تعرف بالمحاصرة أو "حلف المحيط"، والتي يتمحور مفهومها في بناء علاقات تحالف

¹ - جودة شقلية،- مرجع سابق، ص ص 139، 140

² - جاسم، مرجع سابق، ص 159.

³ - سامح، مرجع سابق.

غير رسمي مع الدول والجماعات الإثنية المحيطة بالدول العربية، لتهديد الأمن القومي لمصر والسودان، وهو ما يتضح من خلال استغلال إسرائيل لوجودها في دول المنابع القريبة من السودان في خلق توترات في جنوبه، وبالتالي تهديد مباشر وحقيقي للأمن القومي المصري، الذي يرتبط بالأمن القومي السوداني، واستخدمت إسرائيل لتنفيذ هذه الإستراتيجية العديد من الوسائل، مثل تصعيد التوتر بين الدول العربية ودول الجوار الإفريقي، والتدخل في الصراعات الداخلية الإفريقية عبر المساعدات الإنسانية، وتوظيف الصراعات العرقية في منطقة البحيرات، وزعزعة الأوضاع الأمنية في المنطقة، وإشاعة حالة من عدم الاستقرار بما يؤثر بالسلب في المصالح المصرية والسودانية في هذه المنطقة الحيوية.⁽¹⁾

في نفس السياق، أشارت تقارير إلى أن إسرائيل تساعد دول المنابع في بناء السدود على روافد النيل من أجل تصميم نظم جديدة للري تقلل من تدفق المياه لمصر⁽²⁾، حيث قامت إسرائيل عام 1998 بإنشاء ثلاثة سدود مائية في إثيوبيا كجزء من برنامج يستهدف بناء 26 سدا على النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار، وإنتاج 38 مليار كيلواط في الساعة من الكهرباء، وهذه المشاريع ستحرم مصر من 5 مليار متر مكعب من المياه العذبة، كما قامت إسرائيل ببناء سد على منشأ أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي 75% من المياه لحجز نصف مليار متر مكعب من المياه، مقابل قيام إثيوبيا بتسهيلات لإسرائيل في استخراج الموارد الطبيعية الإثيوبية.⁽³⁾

لذلك أعلنت إسرائيل في فيفري عام 1999 أنها مهتمة بإقامة مشاريع للري في مقاطعة "كاراموجا" الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار مكعب سنويا، في حين أن المياه المستخدمة حاليا لا تزيد عن 207 ملايين متر مكعب فقط تروي 32 ألف هكتار من

¹ - سامي صبري عبد القوي، الكيان الإسرائيلي ودول حوض النيل، مقال نشر في 2010/07/13 على الموقع:

<http://www.souriaalghad.me/41> le 23/08/2017

² - تهامي، مرجع سابق، ص 44.

³ - جودة شقيلة، مرجع سابق، ص 141.

الأراضي الأوغندية، وقد وقعت إسرائيل مع هذه الأخيرة اتفاقاً في مارس 2000 ينص على تنفيذ المشاريع، التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب مع الحدود المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع.⁽¹⁾

وفي عام 2005 كان حوالي 85% من سكان إثيوبيا بدون خدمات كهربائية إضافة إلى الزيادة المضطربة للسكان، فأخذ الطموح الإثيوبي مسارا أكثر جدية حيث تنوي إثيوبيا أن تكون مصدرا إقليميا للمياه من جهة، وللطاقة من جهة أخرى، ومع زيادة الطلب على الطاقة من دول جوارها (السودان، جنوب السودان، كينيا وعبر جيبوتي والبحر الأحمر إلى اليمن)، أصبحت إثيوبيا مسرحا للعديد من عمليات تمويل إنشاء السدود، وصولا إلى المعضلة الكبرى ونقطة الصراع بين إثيوبيا ومصر، سد الألفية الكبير أو "سد النهضة"، الذي تبلغ تكلفة إنجازه 4.8 مليار دولار، أغلبها تمويل حكومي من جانب إثيوبيا، عن طريق سندات الإثيوبيين في الخارج ، بالإضافة إلى بعض الدول والمؤسسات، منها الصين التي تعد شريكا أساسيا في بناء السد منذ عام 2013 ، حيث وقعت شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية مع شركة المعدات والتكنولوجيا المحدودة الصينية اتفاقية لإقراض "أديس أبابا"، ما يعادل مليار دولار أمريكي من أجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية لمشروع السد، بالإضافة إلى الخبرات البشرية الصينية، ويذكر أن بنك الصين الصناعي قام بإقراض إثيوبيا 500 مليون دولار في عام 2010 ، من أجل إعداد الدراسات للسد في بدايته لتصبح أكبر دولة مشاركة في بناء السد.

أما إيطاليا فتعد أحد المساهمين في مشروع السد، وذلك من خلال شركة "ساليني إمبريجيلو" المختصة بتشبيد السدود، وهي التي تقوم على بنائه منذ عام 2011، أما البنك

¹ - نفس المرجع.

الدولي ورغم نفيه من دعمه لهذا السد، إلا أن السفير "محمد إدريس" سفير مصر بإثيوبيا أكد في 2013 أن البنك الدولي هو الممول الرئيسي للسد، وتركيا وقطر أيضا ضمن القائمة، الممولة لهذا السد، وقد أعلنت الحكومة الإثيوبية أن هذا السد فور الانتهاء من إنشائه سيعيد سد الألفية العظيم، وأكبر سدود إفريقيا وأشهر وأكبر سد بالعالم.⁽¹⁾

ويقع سد "النهضة" في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة "بني شنقول-قماز"، وعلى بعد حوالي 20 كلم من الحدود السودانية، على ارتفاع حوالي 600 متر فوق سطح البحر، وقد تم اختيار هذا المكان لإقامة السد لاعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، وأن النيل الأزرق هو الأكثر توافر وتدفقا للمياه، ويبلغ ارتفاعه 145 متر وطوله 1800 متر، وسعة تخزينه للمياه تصل لـ 74 مليار متر مكعب، وهي مساوية تقريبا لحصتي مصر والسودان من مياه النيل، كما تقدر القدرة المبدئية للسد على توليد الكهرباء بحوالي 6000 إلى 7000 ميغاواط، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة في محطة سد "أسوان" الكهرومائية.⁽²⁾

تبلغ السعة المائية للسد 74 مليار متر مكعب، ولكي يعمل السد بكامل طاقته يجب ملء تلك الخزانات، وهذا سيحرم على أقل تقدير مصر والسودان من تدفق 15 مليار متر مكعب من حصتهم سنويا، وبعد هذا الأمر كارثيا خاصة على مصر، فطبقا للتقديرات يتطلب مليار متر مكعب من المياه سنويا لري 200 ألف فدان بمصر، وبذلك مع كل مليار متر مكعب تخسرها مصر من حصتها المائية تفقد 200 ألف فدان، وبالتالي فشل جميع خطط استصلاح الأراضي الزراعية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية، كما أن السعة

¹- محمد سكر، سد النهضة والخطر الأكبر على مصر، مقال نشر في 7 فيفري 2016، على الموقع البديل الإخباري:

<http://elbadil.com/2016/02/7>

²- نفس المرجع.

الكبيرة التي سيخزنها سد النهضة قد تؤثر على المدى البعيد بمنسوب المياه للسد العالي، والتأثير على قدرته من إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 20% و 40%.⁽¹⁾

المطلب الثاني: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي السوداني.

إن إثيوبيا ترى أنه ليس من مصلحتها أن يكون هناك السودان موحد قادر على التنمية والنهوض، له صلة بالعالم العربي الإسلامي، ولكن لها مصلحة في بقاء السودان منقسماً ومقيداً⁽²⁾، حيث أشارت التقديرات الإسرائيلية منذ استقلال السودان، أنه لا يجب أن يسمح لهذه الدولة رغم بعدها عن إسرائيل، أن تصبح قوة في المنطقة العربية لأن مواردها إن استثمرت في ظل أوضاع مستقرة، ستجعل منها قوة إقليمية لا يستهان بها.⁽³⁾ وفي ضوء هذه التقديرات رأت إسرائيل أن الخطر الذي يشكله السودان بالنسبة لها يشبه الخطر الذي يمكن أن يشكله العراق عليها، وبالتالي يجب أن يكون التعامل مع السودان بالمستوى الذي اتبعته في العراق، ويجب أن يركز ذلك على التباين العرقي والطائفي والمذهبي، الذي هو الضمان الوحيد لكي يصبح السودان عاجزاً عن القيام بأي عمل ضد إسرائيل، أو تقديم الدعم ضدها لدولة بحجم مصر، وبدأت إسرائيل بالتحرك لدعم الحركات الانفصالية التي تهدد الحكومة المركزية في الشمال وجعلت إثيوبيا مرتكزا لها⁽⁴⁾. وقد صرح وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي "آفي دختير" في محاضرة ألقاها لضباط الجيش في سبتمبر 2008 قائلاً: "السودان بموارده ومساحته الشاسعة يشكل عمقا استراتيجيا لمصر وقد تجلى ذلك بعد حرب 1976، وكان لابد أن نعمل على إضعافها وانتزاع المبادرة منها لبناء دولة قوية موحدة خصوصا أن ذلك

¹ - نفس المرجع.

² - جاسم، مرجع سابق، ص 157.

³ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص 133.

⁴ - مها حابس الفايز، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي "السودان نموذجا" (2000-2011) مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم، 2011)، ص 63.

ضروري لدعم وتقوية الأمن القومي لإسرائيل، لذلك أقدمنا على إعداد وتصعيد بؤرة الجنوب لمنع تعاظم جمهورية السودان العربية⁽¹⁾.

لقد شغلت السودان فكر صانع القرار الإسرائيلي نظرا لما تمثله من خطر على الأمن الإسرائيلي من ناحية، ومن ناحية أخرى حجم ما يمكن أن تجنيه من مكاسب ما استطاعت التوغل والتأثير عليها وذلك لعدة اعتبارات منها:

- وصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم في السودان ورفع راية الجهاد.
- تمثل السودان بقسميها سدس مساحة العالم العربي، حيث تبلغ مساحتها 2,505,810 كلم².
- للسودان دور مؤثر في بعديه الإفريقي والعربي.
- التطور المهم في الاقتصاد السوداني.
- اعتبار السودان عمقا استراتيجيا مستقبليا محتملا لمصر، ويقول "بن غوريون":
"نحن شعب صغير وإمكانياتنا محدودة ولا بد من اختزال هذه المحدودية في مواجهة أعدائنا من الدول العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها وخاصة العلاقات القائمة بين الجماعات والأقليات الإثنية والطائفية، حتى نضخم ونعظم هذه النقاط إلى درجة التحول إلى معضلة يصعب حلها أو احتوائها.⁽²⁾
- من هذه الاعتبارات انطلقت السياسة الإسرائيلية للبحث عن بدائل العلاقات السياسية الرسمية للتوغل في السودان، وكانت الانطلاقة من سفارتها في إثيوبيا، حيث اتخذت إسرائيل من شركاتها التجارية واجهة لهذا التدخل غير الرسمي، وقامت بالبحث عن طرف قوي من بين القبائل والجماعات المعارضة للسلطة المركزية في الشمال، وحرصت على إجراء الاتصالات السرية مع تلك الجماعات، واستثمرت في حالة التنافر التعاقدية والعرقية بين

¹ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص ص 133- 134.

² - حابس الفايز، مرجع سابق، ص ص 72-77.

الشمال المسلم والجنوب المسيحي، وعملت على تغذيتها تطبيقاً لإستراتيجية "شد الأطراف".⁽¹⁾

وهو ما اعترف به "عاموس يادلين" الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الصهيونية "الموساد"، بقوله: "لقد أنجزنا خلال السنوات الأربع والنصف الماضية كل المهام التي أوكلت إلينا، واستكملنا العديد منها والتي بدأ فيها الذين سبقونا، وأنجزنا عملاً عظيماً للغاية في السودان، نظمنا خط إيصال السلاح للقوى الانفصالية في جنوبه، ودرنا العديد منها، وقمنا أكثر من مرة بأعمال لوجستية لمساعدتهم، ونشرنا في الجنوب ودارفور شبكات رائعة وقادرة على الاستمرار بالعمل إلى ما لا نهاية، ونشرف حالياً على تنظيم الحركة الشعبية هناك، وشكلنا لهم جهازاً أمنياً استخباراتياً".⁽²⁾

ولقد شهدت الفترة الماضية وصول عدد من الخبراء الإسرائيليين في مختلف المجالات، سواء زراعية واقتصادية وعسكرية، لتطوير العلاقات بين الجانبين، كما قامت إثيوبيا حليف إسرائيل الرئيسي بإنشاء بنك في العاصمة "جوبا"، لتمويل عمليات الجيش الجنوبي في حال اندلاع حرب أهلية أو أعمال عنف عقب الإعلان عن الانفصال، مع وجود نية إسرائيلية لإقامة قاعدة عسكرية في الجنوب لحماية الدولة الناشئة.⁽³⁾

بعد انفصال الجنوب السوداني عن الشمال، أعلنت الحكومة الإسرائيلية وحكومة جنوب السودان عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، على أن يتم بحث الجوانب العملية. وصرح وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان" في بيان له أن: "التعاون بين البلدين سيبنى على الأسس المتينة التي يسترشدان بها في إقامة علاقات ودية وتكافؤ واحترام متبادل". وقد سبق

¹ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص 134.

² - حابس الفايز، مرجع سابق، ص ص 79-80.

³ - نفس المرجع.

أن عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في إقامة هذه العلاقات خلال تصريحات تزامنت مع إعلان دولة جنوب السودان.⁽¹⁾

كما دعا خبراء إسرائيليون إلى إبرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع جنوب السودان، حيث أشاروا إلى ثراء الجنوب، فضلا عن الأراضي الزراعية الشاسعة، الأمر الذي يمكن لإسرائيل استغلاله، ليصبح جنوب السودان بمثابة سلة غذاء متميزة لها، لهذا تم التوقيع بين إسرائيل وجنوب السودان على اتفاقية تعاون حول البنية التحتية للمياه وتطوير التكنولوجيا، وبموجب هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بتزويدها بتكنولوجيا تطوير نظام الري في الزراعة وإدخال نظام تطهير مياه المجاري.

وإثر الوجود الإسرائيلي في الجنوب، أبدت الحكومة السودانية قلقها من تسارع وتنامي وتيرة التطبيع بين دولة جنوب السودان وإسرائيل، وعبرت عن قلقها وتخوفها من تنامي تلك العلاقات، لأن إسرائيل ستوظفها في تكثيف وجودها في المنطقة، الأمر الذي سيعكس تداعياته السلبية على الأمن القومي السوداني⁽²⁾. فبفضل تلك العلاقات بين الدولتين تمكنت إسرائيل من تنفيذ هجمات صاروخية على أهداف محددة بشكل مباشر على أراضي الجمهورية السودانية في مدينتي "بورشودان" و"أم درمان" بحجة حماية أمنها القومي.

إضافة إلى دعم إسرائيل لدولة الجنوب بالترسانة العسكرية، وإثارة الخلافات بين الحكومتين من خلال الفتنة حول القضايا العالقة بينهما، خاصة بعد موافقة دولة الجنوب على إنشاء قواعد عسكرية إسرائيلية على الحدود، مما يمهد لإسرائيل من تطويق السودان وجعلها ساحة مفتوحة لعمل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

¹ - محمد الحسن عبد الفاضل، "مهددات الأمن القومي السوداني بالتركيز على الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان"،

مجلة الناقد الاعلامي، السودان، 2012

<http://naqed.info/forums/index.php?shoutopic=1340> le 24/08/2017

² - نفس المرجع.

إن تقيد حكومة جنوب السودان باتفاقيات اقتصادية تتضمن احتكار إسرائيل للشركات الخاصة بالتقريب عن البترول وتكريره، ما يعني خروج نصيب حكومة الجمهورية السودانية نهائياً من عائدات البترول، والذي يمثل 80% من البترول السوداني، وتبلغ عائدات البترول بصورة عامة حوالي 60% من موازنة الدولة، وهذا سيشكل اضطرابات اقتصادية ونقص في ميزانية الدولة.⁽¹⁾ مما سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على السياسة الداخلية للسودان.

المطلب الثالث: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي اليمني.

أدى النفوذ الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي إلى سيطرة إسرائيل على البحر الأحمر ومنفذه الجنوبي مضيق باب المندب، وذلك إثر تواجدها على شواطئ إريتريا، الأمر الذي منحها القوة لأن تكون لاعب أساسي في مجريات الأحداث في المنطقة.

والجدير بالذكر، أن تلك المنطقة تعاني من حالة فلتان أمني بحري أدت إلى نشوء ظاهرة القرصنة البحرية للسفن العابرة من مضيق باب المندب، مما دعى الدول الكبرى للتهافت على البحر الأحمر لتأمين سفنها وتجاريتها، ما ترتب على ذلك من آثار خطيرة انعكست على الملاحة في البحر الأحمر، والأمن القومي لليمن.

إن قرصنة البحر الأحمر ليسوا وحدهم من يقومون بتلك الأعمال العدوانية، فتلك الممارسات لا يمكن أن تكون بمنأى عن الدول المتقدمة، التي تملك أحدث تقنيات المراقبة البحرية، وتزايد وتيرة أعمال القرصنة البحرية على الشواطئ الصومالية يطرح الكثير من التساؤلات، فعمليات القرصنة محصورة في إقليم محدد من الصومال هو إقليم "بونت لاند"، ويبدو أن ثمة أجندة خفية وراء القرصنة لتبرير الوجود العسكري في إقليم البحر الأحمر.

¹ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص ص 135-136

فهناك أطراف تقف خلف أعمال القرصنة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو أنها على الأقل تعلم بتفاصيل تلك الأعمال ومواعيدها تحديداً، إذ لم تسجل حالة واحدة لقرصنة السفن الإسرائيلية، وأن جميع السفن التي تعرضت للقرصنة في الأغلب سفن أجنبية.⁽¹⁾

ولقد ذكر تقرير أعدته لجنة الدفاع والأمن في مجلس الشورى اليمني عام 2009، أسباب الظاهرة والذي يعود إلى تواطؤ البحرية الإسرائيلية مع القراصنة، وقد حذر من وجود مخاطر حقيقية تهدد سيادة اليمن على مياهه الإقليمية، وتعارض أمنها القومي للخطر، بفعل الأساطيل العسكرية للقوات الأجنبية، التي تجوب خليج عدن ومضيق باب المندب تحت مبرر مطاردة القراصنة، كما أكد التقرير على تعاون قوات البحرية الإسرائيلية بشكل مباشر من خلال تقديم المعلومات لهم عن هوية السفن المارة ومواعيدها، وأحيانا يتم مساعدتهم في نقلهم عبر الزوارق الإسرائيلية إلى أماكن في أعالي المحيط الهندي، ليتسنى لهم السيطرة على البواخر الضخمة، كما حدث مع الباخرة السعودية "سيربوس ستار"، والتي كانت محملة بما يقارب مليوني برميل من البترول الخام.²

وذكر تقرير آخر أعده المركز القومي للكلية البحرية في الولايات المتحدة الأمريكية، أن أعمال القرصنة تراجعت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من عام 2006 ، والذي يرجعه إلى سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على الحكم في جنوب ووسط الصومال، وإعلانها الحرب على القرصنة، وعند الإطاحة بالحكم الإسلامي من طرف القوات الإثيوبية عادت وتتصاعد وتيرة أعمال القرصنة أوائل عام 2007.

لقد استغلت إسرائيل حادثة القرصنة على السفينة الأمريكية "ميرسك ألاباما" Maersk Alabama عام 2009، بإقناع الولايات المتحدة على طرح القضية في مجلس

¹ - جودة شقلية، مرجع سابق، ص ص 142-143

² - نفس المرجع.

الأمن الدولي لاتخاذ القرار بشأن تدويل الأمن في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك خلال المؤتمر الذي تبنته وزارة الخارجية الأمريكية، بهدف تنسيق الجهود بين الأطراف الدولية لمكافحة القرصنة، وتأتي هذه الجهود الإسرائيلية في محاولة منها لتحقيق أهدافها، بإلغاء الصبغة العربية عن البحر الأحمر من خلال نشر القوات الأجنبية به، وبالتالي تدويل أمنه.⁽¹⁾

أثار تدافع القوات الأجنبية اتجاه البحر الأحمر لحماية سفنها من هجمات القرصنة، مخاوف الدول العربية المطلة على البحر الأحمر خاصة الجمهورية اليمنية، حيث أن تدويل البحر الأحمر تاريخيا هو هدف إسرائيلي، أي منذ نشأة الدولة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ويعكس تدويل البحر الأحمر عدة مخاطر على الأمن القومي اليمني، يتمثل أهمها في:

- تحكم أطراف أجنبية في الملاحة في البحر الأحمر أو اكتسابها حقا في المنطقة بتقنين أوضاع ومبادئ بحرية جديدة، ستكون على حساب حقوق وأمن وسيادة الجمهورية اليمنية.
- تدويل البحر الأحمر يؤدي إلى مشاركة إسرائيل في أعمال مكافحة ضمن القوات متعددة الجنسيات.
- يؤدي الوجود العسكري في البحر الأحمر إلى مزيد من التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، فضلا عن الحصار البحري والقضاء على فرصة حصولها على أسلحة من الخارج وخضوع سفنها للمراقبة.

¹ - نفس المرجع، ص ص 143-146

- قيام القوات الأجنبية بضرب أهداف محددة داخل الأراضي اليمنية بحجة مكافحة الإرهاب.⁽¹⁾

المطلب الرابع: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي الصومالي.

لا يختلف إثنان حول الأطماع الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي، لهذا كان هناك سعي صهيوني لإشعال الحرب في الصومال، من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في تلك المنطقة.

فمنذ إعلان المحاكم الإسلامية في الصومال، الجهاد ضد القوات الإثيوبية التي اتهموها بغزو أراضيها، وهو الإعلان الذي قبلته إثيوبيا بالسخرية والاستهزاء، وقالت: "إن النداء الذي أطلقته المحاكم للمقاتلين المسلمين الأجانب يثبت مدى تطرفها"، لكن رد الفعل الإسرائيلي كان مغايراً، حيث بدأت الاتصالات الحثيثة مع الحكومة الإثيوبية بدفعها لإعلان الحرب على المحاكم، ومؤكدة لها تقديم الدعم الكافي لسحق قوات المحاكم.

وبعد الضوء الأخضر من إسرائيل، خرج رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي" ليقول للجميع: إن قوات الدفاع الوطني لبلاده أجبرت على الدخول في الحرب ضد اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، بعد أن أعلنت الجماعة الجهاد ضد إثيوبيا، وكانت هذه الأخيرة قد اعترفت في السابق بإرسالها خبراء ومستشارين عسكريين إلى الصومال، في إطار مساعدة الحكومة الصومالية المؤقتة في مواجهة خطر المحاكم الإسلامية، وقد كشف تقرير صدر عن الأمم المتحدة أعده خبراء معنيين بالصراع في الصومال، أن إثيوبيا وأوغندا زودتا الحكومة المؤقتة بأسلحة مضادة للطائرات، بما في ذلك صواريخ إس إيه-7 التي تطلق من الكتف، والتي تتبع الطائرات من أثر الحرارة، ومدافع آلية ثقيلة، وأن لإثيوبيا ما يتراوح بين

¹ - المرجع نفسه.

خمسـة آلاف وعشرة آلاف جندي بعربات مدرعة في الصومال، وقد بدأ الزحف الإثيوبي نحو الصومال بدعم ووعود إسرائيلية خبيثة، وهو ما يؤكد أن الحرب سبقها إعداد جيد من الحكومة الإثيوبية بهدف القضاء بشكل نهائي على المحاكم الصومالية مدعومة من إسرائيل.⁽¹⁾

لقد حرصت إسرائيل على استغلال الأوضاع المتأزمة في الصومال، وسعت أكثر من مرة للتغلغل في تلك الدولة الإفريقية ذات البعد العربي، حيث تشير العديد من المصادر العبرية إلى محاولات قامت بها إسرائيل، للسيطرة على منطقة "صومالي لاند" *، وكشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، عن قيام رجل أعمال إسرائيلي يقيم في إثيوبيا، بدور الوسيط لتشجيع التبادل التجاري الإسرائيلي مع "صومالي لاند".

كما سعت إسرائيل إلى تأجير ميناء "بريرة" الصومالي، أو على الأقل الفوز بتعهد "صومالي لاند" بتقديم التسهيلات اللازمة، لاستخدام ذلك الميناء لأغراض تجارية كما هو معلن.

ورغم أن إسرائيل لم تصرح علنا بتدخلها في الأزمة الصومالية، لكن عدة أدلة وأمور تؤكد أن هناك تغلغلا واضحا في المنطقة للحجج التالية:

- الرغبة في السيطرة على دول شرق إفريقيا.
- الرغبة في السيطرة على البحر الأحمر.

¹-احمد ابراهيم، الدور الإسرائيلي في إشعال حرب الصومال، جريدة مفكرة الإسلام العدد 27277 الصادر في 7 جانفي 2007.

- <http://islammemo.cc/tkareer-raisi/2007/01/07/27277html>

* أو جمهورية أرض الصومال، فهي منطقة حكم ذاتي تقع في القرن الإفريقي على شاطئ خليج عدن، وبالتحديد في شمال الصومال، وتعتبر نفسها دولة مستقلة رغم عدم حصولها على الاعتراف الرسمي من جانب الأمم المتحدة وأغلبية دول العالم، التي تعتبرها لا تزال تحت سيادة الصومال.

- محاربة الجماعات الإسلامية في تلك المنطقة.
- استكمال مخطط تهريب يهود الفلاشا من إثيوبيا.

إن هناك رغبة كبيرة لدى إسرائيل في السيطرة على تلك منطقة البحر الأحمر من خلال التغلغل داخل دول المنطقة كإثيوبيا، الصومال، وإريتريا، وكان ذلك عبر التعاون العسكري والأمني، وإرسال خبراء ومستشارين إلى المنطقة. وتعتبر إسرائيل أن وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة توحيد الصومال، عقبة رهيبة أمام سعيها الدائم للتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات لتحقيق مصالحها في المنطقة، خاصة إذا كانت الحكومة المركزية ذات توجه عربي أو إسلامي، كما هو الحال مع المحاكم الإسلامية الصومالية.⁽¹⁾

لذلك روجت إسرائيل منذ تمكن المحاكم الصومالية من السيطرة على جزء كبير من الأراضي الصومالية، لخطر الإرهاب المهدق بدول المنطقة والعالم، وأخذت وسائل الإعلام ومراكز بحث إسرائيلية تروج لتلك الفكرة، كما روجت لفرضية وجود علاقة وثيقة بين المحاكم الصومالية، وتنظيم القاعدة الذي تزعمه "أسامة بن لادن"، ذلك لتخويف العالم منها. وفي هذا الإطار كتب الخبير الإسرائيلي "رؤوفين باز" ومدير مشروع دراسة الحركات الإسلامية "بريزم"، بحثا سعى من خلاله للقول بأنه وعلى ضوء العنف السياسي في كل من السودان والصومال، يبدو أن إفريقيا أصبحت بالنسبة للقاعدة منطقة مناسبة للنمو، قائلا: "إن اهتمام جماعات الجهاد العالمي ووجودها في إفريقيا ليس بالأمر الجديد، خاصة في الأجزاء الشرقية والشمالية من القارة الإفريقية". وقال: "لقد تجلّى هذا من خلال التطرف الجهادي المنظم والمتطرفين المتعاطفين مع الجهاد العالمي، والذين يتبعون إستراتيجية ومذهب القاعدة وأنصارها من رجال الدين". كما صرح الخبير الإسرائيلي في الشؤون الشرق أوسطية "تسيفي مزائيل" بقوله: "إن التهديدات الموجودة من قبل المحاكم الإسلامية في الصومال ليست محلية

¹ - نفس المرجع.

فقط ، ولكنها إقليمية لأن سيطرتها على الصومال تشكل خطرا على القارة الإفريقية". كما حذر "مزائيل" الذي كان يشغل منصب السفير الإسرائيلي في مصر سابقا، من أن وصول المحاكم الإسلامية إلى الحكم في الصومال يعد تهديدا لدولة إثيوبيا، الدولة التي تعد الذراع الأمريكي في القرن الإفريقي، حيث تعكس هاته التصريحات الموقف الإسرائيلي من الأزمة الصومالية، وهي الرغبة في القضاء على المحاكم الصومالية ذات التوجهات الإسلامية، لخطرهما على مستقبل إسرائيل في المنطقة، ومساعدتها لتهريب باقي يهود الفلاشا إلى إسرائيل.⁽¹⁾

لقد أظهرت إسرائيل اهتماما كبيرا بدول القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، نظرا لأهميتها في تأمين نطاق الأمن الحيوي الجنوبي لإسرائيل، حيث المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، واكتساب وسيلة ضغط على الدول العربية بالمنطقة مثل: "مصر، السودان، واليمن"، حيث يحقق الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة تطويق البلدان العربية وعزلها عن القارة الإفريقية، مع إمكانية التأثير على القرار الإفريقي من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي في إثيوبيا، وأن المنطقة نقطة ارتكاز لتحقيق الاتصال بوسط وجنوب القارة من ناحية، وتحقيق مصالحها الاقتصادية لسهولة الاتصال من ناحية أخرى.

خلاصة الفصل:

إن العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية تحكمها عدة عوامل، خاصة وأن إثيوبيا تعتبر واحدة من ساحات الصراع في منطقة القرن الإفريقي، فإسرائيل كثفت تواجدها ونشاطها في إثيوبيا والمنطقة ككل من أجل ضمان بقائها وأمنها، فمن الأهداف الأساسية والاستراتيجية التي

¹ - نفس المرجع.

سعت إسرائيل إلى تحقيقها من خلال علاقاتها مع إثيوبيا، هو ضمان أمنها القومي بمعنى تأمين وجودها واستمرار البقاء في المنطقة، باعتبارها كيان مغروس في الأراضي الفلسطينية، مع إمكانية تمددها وكسر العزلة المفروضة عليها من طرف العرب بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

ولقد سعت إسرائيل إلى تمتين العلاقات مع إثيوبيا في كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، مما يعزز من نفوذها في المنطقة، فالوجود الإسرائيلي في إثيوبيا والقرن الإفريقي له تداعيات خطيرة تمس الأمن القومي لدول المنطقة وخاصة العربية منها، كالتواجد في جنوب السودان، وتأثيرها على دول منابع النيل، ما أدى إلى تجزئة السودان وتهديد الأمن المائي المصري، كما أن التواجد الإسرائيلي في البحر الأحمر من خلال قواعدها العسكرية في المنطقة، سيؤدي إلى تهديد الأمن القومي اليمني، إضافة إلى بحثها عن دور استراتيجي لها في الصومال يمر عبر إثيوبيا، وكل هذا جاء ضمن سياق تخطيط للمستقبل في لعب دور محوري في المنطقة ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد والكبير.

خاتمة

خاتمة:

لم يكن الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا وليد اليوم بل ثمة أجندة تتطوي على أهداف لم تكن خالية من المطامع تجاه القارة، حيث ترجمت هذا الاهتمام بإقامة علاقات سعت إسرائيل إلى توطيدها مع بعض الدول الإفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما جعلها تتوغل في القارة وتبسط نفوذها وسيطرتها في المناطق الحيوية والإستراتيجية فيها، مستغلة ما شهده العالم من تغيرات إقليمية ودولية .

فإسرائيل اندفعت نحو إفريقيا وفق خطة إستراتيجية مدروسة تقوم على نظرية المراحل والتدرج في إقامة علاقات مع الدول الإفريقية، لخلق مناطق نفوذ خاصة بها واستثمار موارد القارة البشرية والاقتصادية، من خلال سعيها إلى التحكم في الاقتصاد الإفريقي وتوجيهه واستعمال سياسة المعونات الفنية والتقنية، إضافة إلى إرسال مدربين في المجالات المختلفة خاصة العسكرية منها، ولخدمة مشروعها "التوراتي" في المنطقة الرامي إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات، ناهيك عن دورها لإضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية، وكسب تعاطف الرأي العام الإفريقي إلى جانبها خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الوجود الإسرائيلي في إثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي له تداعيات خطيرة تمس الأمن القومي لدول الجوار خاصة العربية منها، فإسرائيل تتواجد في مناطق تشرف مباشرة على العمق العربي من خلال لعب دور بارز في التوترات التي شهدتها السودان والتي أدت إلى تقسيمه إلى دولتين، وتأثيرها القوي على دول حوض النيل لرغبتها في الحصول على مياهه لأنه الهدف الأساسي من وجودها في إفريقيا، وتهديد الأمن القومي والمائي لمصر والسودان.

لذلك حرصت إسرائيل من خلال تواجدها في إثيوبيا -باعتبار هذه الأخيرة إحدى دول الجوار الجغرافي للوطن العربي- على إقامة وإنشاء قواعد عسكرية وأبراج مراقبة في عرض البحر الأحمر، لإلغاء صبغته العربية والسيطرة على مضيق باب المندب، والمنطقة ككل في إطار تنفيذ لمخططها الاستراتيجي الرامي إلى إضعاف وإسقاط الأنظمة العربية، ليتسنى لها لعب دور محوري في المنطقة.

وبالتالي يمكن القول أن إسرائيل تمكنت من توظيف عدة وسائل سياسية واقتصادية، وجغرافية وحتى دينية للتغلغل في القارة الإفريقية.

النتائج والتوصيات:

أ-النتائج:

- استطاعت إسرائيل توظيف عدة أسباب اقتصادية وسياسية وجغرافية وتاريخية ودينية لبناء علاقة قوية مع أثيوبيا تمكنها من تأمين حصة من مياه نهر النيل ونجحت في ذلك المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية هو المصلحة.
- من خلال العلاقات الإسرائيلية في أثيوبيا تمكنت إسرائيل تثبيت أقدامها في باقي دول حوض النيل على الرغم من تغير الحكومات الإسرائيلية وتعاقبها إلا أن المخططات الإستراتيجية لم تتغير ويدل هذا على أن سياسة إسرائيل الخارجية بنيت على إستراتيجيات واضحة ومحددة ودقيقة.
- يمثل نهر النيل في الفكر والتراث اليهودي جزءا من أرض إسرائيل الكبرى التي وعدها الرب لليهود في التوراة حسب زعمهم ولذا يعتقد اليهود بأن لهم حقوقا تاريخية ودينية في نهر النيل.
- استطاعت إسرائيل بذلك اختراق القيادات العسكرية الإثيوبية وخلق جيلا كاملا من الكوادر العسكرية التي تدين بالولاء لإسرائيل.
- يؤكد الدستور الإثيوبي على العلاقات التاريخية مع اليهود مما يؤكد على ترحيب القيادات الأثيوبية بالعلاقات المترابطة بين إسرائيل وأثيوبيا أن الأسباب التي أدت إلى هذا التغلغل الإسرائيلي هو الغياب المصري عن المشهد الإفريقي عامة والإثيوبي بصفة خاصة، بعد محاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا سنة 1995.

ب-التوصيات:

• التعامل بواقعية مع الجود الإسرائيلي في أثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية وذلك بعدم وضع شروط لقطع العلاقات مع إسرائيل والدخول حيث ان الدول التي تربطها علاقات بإسرائيل بنيتها لأنها كانت في حاجة لتلك العلاقات، لذلك فإن زوال هذه الحاجات يقلل من تدخلات إسرائيل في إفريقيا بتدخلات إسرائيل في إفريقيا وخاصة أثيوبيا تحاول أن تقدم نموذج للتعاون الإسرائيلي الإفريقي والمبني على التبادل التجاري والدعم العسكري والأمني، ويمكن إبدال هذا النموذج بآخر مكون من الدول الإفريقية مع بعضها البعض لتجنب العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وتقليل تدخلاتها في إفريقيا.

• التحكم في المشكلات الواقعة بين دول حوض النيل واللجوء للحوار والحلول الدبلوماسية والتفاوضية لحل الأزمات سواء كانت مشاكل ناشئة أو مشكلات موروثة من الفترة الاستعمارية.

• زيادة التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف المجالات وتفعيل دور المنظمات الإقليمية لمواجهة التدخلات الإسرائيلية وحل الأزمات التي تنشأ بينها دون الحاجة للتدخلات الإسرائيلية.

• تبني مدخل اقتصادي تنموي في كل الدول الإفريقية النامية وذلك انطلاقا من أن التبعية الاقتصادية هي أساس كل الأزمات وعدم الاستقرار في تلك الدول.

• دعوة الدول الإفريقية لعقد قمة سنوية للاتفاق على معاهدات بينها تلتزم بتنفيذها وتصديق عليه الدول في مجالات التصدير والإستيراد، وزيادة دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس.

- تحقيق الأمن المائي المتعلق بنهر النيل من خلال توسيع قاعدة التعاون في شتى المجالات مع دول حوض النيل.
- عودة التعاون بين مصر ودول حوض النيل وخاصة إثيوبيا، وزيادة الحضور المصري في إفريقيا وإعادة توجيهاته لتلك المنطقة.
- يجب على مصر أن تعيد صياغة دورها الإفريقي من جديد والعودة إلى إفريقيا، لأن ابتعادها أضر بشدة بالمصالح المصرية في القارة عموما وفي حوض النيل خاصة، وأتاح لإسرائيل مزيدا من التوغل في شئون القارة الإفريقية التي تمثل عمقا حيويا لمصر وهو ما يعد تهديدا خطيرا لأمن مصر.
- نشر القيم الإفريقية في إثيوبيا والتأكيد على هويتها الإفريقية ونشر الوعي لدى الأطفال في المراحل التعليمية المختلفة بأهمية ارتباط أثيوبيا بالدول الإفريقية أكثر من ارتباطها بإسرائيل لخلق جيل جديد واعي بالمخططات الصهيونية.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة تبين دول القرن الإفريقي



المصدر:

https://www.google.dz/search?q=القرن+الإفريقي+إثيوبيا+الخرائط&prmd=vni&source=inms&tbm=isch&sa=x&ved=0ahukewia2b3G3r7wahulbrqkhxjuatsq_auidsgd&biw=320&bih=488 imgrc=lufdeo2-j44am.

الملحق رقم (02): خريطة إنشاء سد الألفية على الحدود الإثيوبية السودانية على "النيل الأزرق"



المصدر:

https://www.google.dz/search?q=الإفريقي+إثيوبيا+الخرائط+القرن&prmd=vni&source=inms&tbm=isch&sa=x&ved=0ahukewia2b3G3r7wahulbrqkhxjuatsq_auidsgd&biw=320&bih=488imgsrc=lufdeo2-j44am

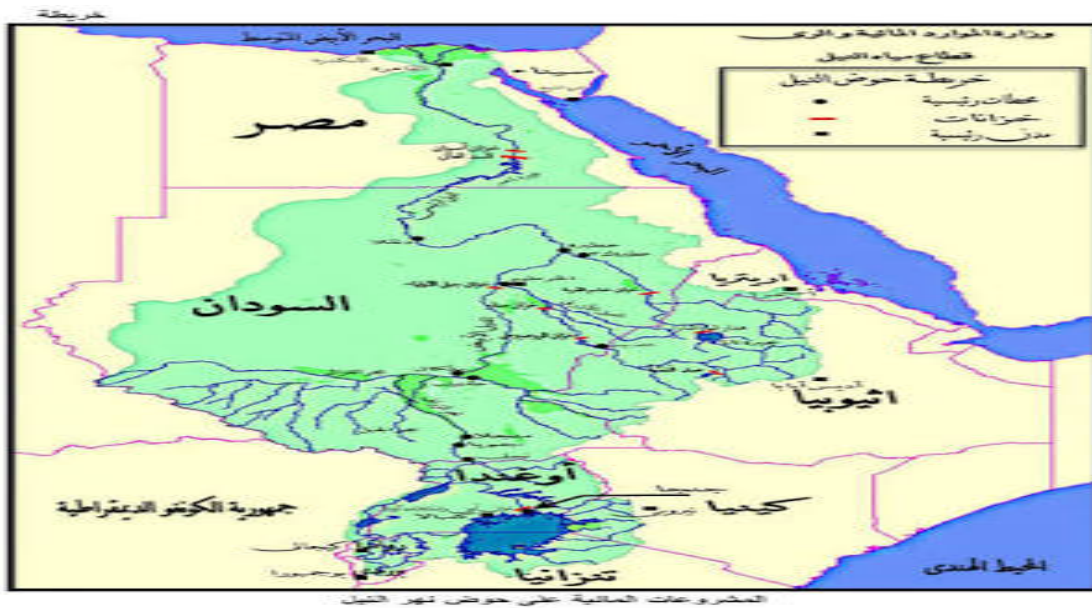
الملحق رقم (03): الخريطة تبين الصراع دول حوض النيل على ملكية المياه



المصدر:

<https://www.google.dz/search?q=الإفريقي+إثيوبيا+الخرائط+القرن&p&source=inms&tbn=isch&sa=x&ved=0ahukewia2b3G3r7wahulbrqkxjuatsq..auidsgd&biw=320&bih=488imgsrc=lufdeo2-j44am>

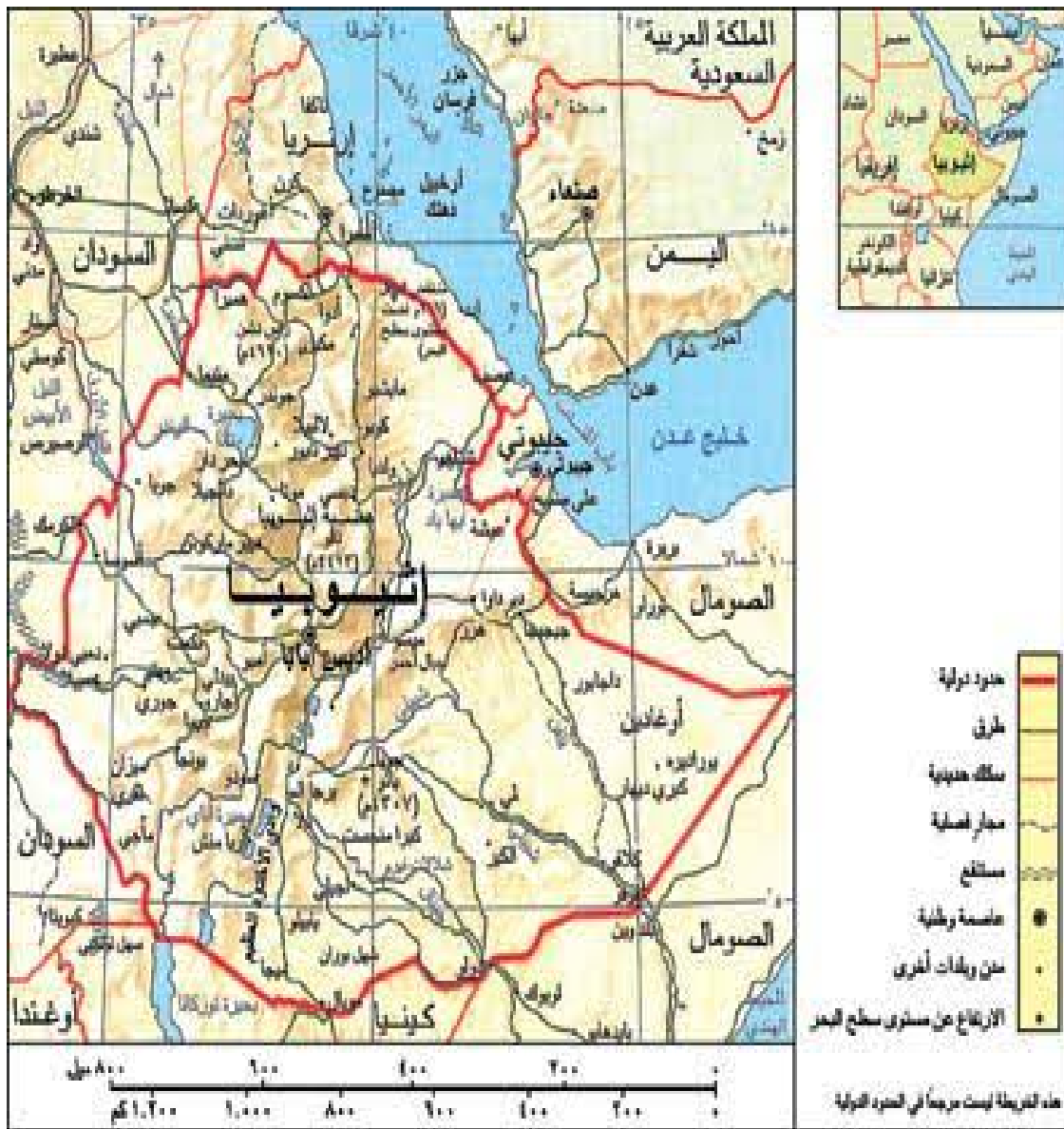
الملحق رقم (04): خريطة توضح دول حوض النيل



المصدر:

https://www.google.dz/search?q=الإفريقي+إثيوبيا+الخرائط+القرن&p&rmd=vni&source=inms&tbm=isch&sa=x&ved=0ahukewia2b3G3r7wahulbrqkxjuatsq_auidsgd&biw=320&bih=488_imgrc=lufdeo2-j44am

الملحق رقم (05): الخريطة تبين الحدود الإثيوبية غير معترف بها دولياً



المصدر:

https://images.google.dz/imagres?imgurl=http%3A%2F%2F%2Fwww.marefa.org%2Fimages%2Ffb%2FEthiopia_01b.jpg&imgrefurl=http%3A%2F%2Ffuadalibeker.blogspot.com%2F2013%2F02%2Fblog-post-1411.html&docid=QL85IJQCGQX1Mm&w=398&h=327asource=sh%2Fx%2Fim.

الملحق رقم (06): الخريطة تُبين سدود النيل الأزرق في إثيوبيا



المصدر:

https://www.google.dz/search?q=إثيوبيا+الخرائط+القرن&p_rmd=vni&source=inms&tbm=isch&sa=x&ved=0ahukewia2b3G3r7wahulbrqkhxjuatsq..auidsgd&biw=320&bih=488imgsrc=lufdeo2-j44am.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد نوري، النعيمي. السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
2. بحوش، عمار، الذنبيات، محمد محمود، (مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث)الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
3. جندلي، عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2007.
4. جولدا، مائير. اعترافات جولدا مائير، ترجمة (عزيز عزمي)، القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، (1979) .
5. حتى، يوسف ناصف. النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.
6. رشدي، سعيد، وآخرون. أزمة المياه في الوطن العربي، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 2006.
7. رفاعي، عبد العزيز، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
8. سيد احمد، رفعت، الصراع المائي الإبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، القاهرة : دار الهدى لنشر، 1993 .
9. السيد، سليم. تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998.
10. صادق صبور، محمد.مناطق الصراع في إفريقيا. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع 2006.

11. عبد الفتاح، إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.
12. العبيدي عصام، علي حسن. الأحزاب السياسية في إسرائيل (دراسة تاريخية)، دار النشر: دار المنهل اللبناني، بلاد النشر: بيروت، ط، 2011.
13. لويد، جنسن. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مغني الجامعة: الملك سعود، 1979.
14. مقلد، صبري إسماعيل. السياسة الخارجية للأصول النظرية والتطبيقات العلمية، قسم العلوم السياسية كلية التجارة الجامعة مصر المكتبة الأكاديمية، ط، 2013.
15. منصور كميل، فراج خالد. دليل إسرائيل العام 2011، دار النشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بلد النشر: بيروت، ط، 2011.
16. عودة، جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

الدوريات :

1. حامد الجادر، عادل. "العلاقات الإسرائيلية الإفريقية"، مجلة دراسات العربية، العدد 3، بيروت، 2008.
2. سرور، عبدا لناصر. "السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، 2010.
3. شكري، عز الدين. "التعاون الإثيوبي الإسرائيلي والأمن القومي المصري". مجلة السياسة الدولية، العدد 101 القاهرة، 1990.
4. عبد الرحمان الأمين، أسامة. "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وأثره على دول حوض النيل الشرقي"، مجلة دراسات إفريقية، جامعة السودان، كلية التربية.

المنشورات:

1. ولد أحمد، محمد الأمين. "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات 2015: دون مكان النشر.
2. قسم الدراسات والأبحاث الأكاديمية، السياسة الخارجية الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة 2007-2008.
3. العجمي، محمد ظافر. "أمن الخليج العربي" تطوره وأشكاله"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2006.
4. حمدي، عبد الرحمن. الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، (الدوحة: منتديات العلاقات العربية والدولية)، ط، 2015.
5. محارب، محمود. عملية صنع القرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي: الدوحة، 2011.
6. محارب، محمود. إسرائيل والقرن الإفريقي: العلاقات والتدخلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، جوان 2013.
7. فهمي، طارق. الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.
8. لقنطار، رياض. التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وطرق مجابهته، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1978.
9. الطويل، أماني. إسرائيل والقرن الإفريقي محدّدات العلاقة وآليات التطبيق، تحرير: النور حمد، عبد الله الفكي البشير، العرب والقرن الإفريقي جدلية الحوار والانتماء. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط، أكتوبر 2013.

10. العاصي، حسن. الجيوش الإسرائيلية في عهدة إسرائيل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي. بدون مكان النشر.
11. التهامي، عبد الحي أحمد. الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل الثوابت والمستجدات. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البحوث والدراسات العربية القاهرة مارس 2013.
12. إجلال، رأفت، تقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي. العرب والقرن الإفريقي، قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ط، أكتوبر 2013.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ايلول سامية، خطاب فاطمة. السياسة الخارجية السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، إيران نموذجاً، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية)، 2014/2015.
2. شقليه جودة، نائل عيسى. رسالة الماجستير، (السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي: 1991-2011)، جامعة الأقصى - غزة.
3. حابس الفايز، مها. إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي "السودان نموذجاً" 2000-2011. مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم 2011م.
4. وضاحي ميلود، السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه دول إفريقيا، دراسة حالة القرن الإفريقي 1990-2013، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية لحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015).

الموقع الإلكتروني:

1. الحدي، أسامة. "صنع القرار في السياسة الخارجية"، في:
<http://9alam.com/community/threads/sny-alqaar-fi-alsias-alxargi-.11890/>
2. الجعوان، عبد الله. وسائل السياسة الخارجية، في:
www.ahmedwahba.com
3. أريح جمال، محمد أحمد. توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه القارة الإفريقية، "النموذج الإثيوبي"، نشر في المركز الديمقراطي العربي قسم الدراسات السودانية، حوض وادي النيل، قسم الدراسات العبرية والإسرائيلية.
Democrticac.de/?p=34797
4. إبراهيم، أحمد. الدور الإسرائيلي في إشعال حرب الصومال. جريدة مفكرا لإسلام العدد 27277 الصادر في 07 جانفي 2007 في:
<http://islammemo.cc/tkarer/tkarcer-raisi/2007/01/07/27/27277.html>.
5. البدر رشيني، محمد. العلاقة التاريخية بين حكام إثيوبيا و إسرائيل رأس حربة ضد مصر و العرب ،جريدة الشعب الجديد نشر في: 13 مارس 2015
<http://www.elshaab.org/news/99393>.
6. إسرائيل تطور علاقاتها الأمنية والعسكرية بإفريقيا الجزيرة نت:
<http://www.algazeera.net/amp/news/presstour>
7. الصراع في دول حوض النيل و التغلغل الأجنبي، وأثره على الأمن القومي في:
<http://moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/srraahwdnil/sec09-doc-cvt.htm>.

8. بوفراش، يعقوب. "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القارة الإفريقية"، المركز الديمقراطي العربي ، في:

Democraticac.de/ ?p=43277.

9. حسام، سويلم. الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها، المصدر: جزيرة نت، في:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

10. علي لورد، خالد. "فهم وتفسير السياسة الخارجية (2)"، في www.sudaress.com

11. سعيد، محمد. الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا إلى أين؟، مركز السلام للثقافة والدبلوماسية:

12. [Http://www.suronlineorg/alabwab/diplomacy-center/037html](http://www.suronlineorg/alabwab/diplomacy-center/037html)

13. محمد، منصور. إسرائيل ومنابع النيل المطامع تتجدد، موقع:

14. <http://www.almayadeen.net/articlopinion/41305>

15. عبد الناصر، سرور، نقلا عن:

رجب ،مصطفى. التقارب الإسرائيلي-الإفريقي وأثره على الأمن القومي العربي:

<Mtml://c/documentsandsettingibraheem/>

16. علي ،محمود. الكيان الصهيوني والتعاون العسكري مع إفريقيا... خطر يهدد الأمن القومي، في:

<http://elbadil.com/2016/01/94885>.

17. عباس، سامح. العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل، مقال نشر في موقع مفكر الإسلام في جوان 2010:

<http://islammeno.cc/tkarer/tkareer/2010/06/06/100615.html>.

18. سعد الدين، داليا. تاريخ العلاقات الإسرائيلية في حوض النيل. موقع الأهرام في:

<http://hadarat.ahram.org.eg/articles redirect/1315>.

<http://www.ssrcaw.org/ar/art/show.art/asp?aid:568861>.

19. صبري عبد القوي، سامي. الكيان الإسرائيلي و دول حوض النيل. مقال نشر على الموقع:

<http://www.souriaalghad.me/41>.

20. سكر، محمد. سيد النهضة والخطر الأكبر على مصر. مقال نشر في 07 فيفري 2016

على موقع البديل الإخباري:

<https://clbadil.com/2016/02/7>

21. أحمد الحاج عاصم فتح الرحمن، إسرائيل وإفريقيا: الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة

الإفريقية نشر في السودانيل يوم 26-07-2012.

<http://www.sudaress.com/sudanile/42924>.

22. <https://www.google.dz/search?q=الإفريقي+إثيوبيا+الخرائط+القرن>

https://www.google.dz/search?q=الإفريقي+إثيوبيا+الخرائط+القرن&prmd=vni&source=inms&tbm=isch&sa=x&ved=0ahukewia2b3G3r7wahulbrqkhxjuatsq_auidsgd&biw=320&bih=488imgrc=lufdeo2-j44am.

23. https://images.google.dz/imagres?imgurl=http%3A%2F%2F%2Fwww.marefa.org%2Fimages%2Ffb%2FEthiopia_01b.jpg&imgrefurl=http%3A%2F%2Ffuadalibeker.blogspot.com%2F2013%2F02%2Fblog-post-1411.html&docid=QL85IJQCGQX1Mm&w=398&h=327asource=sh%2Fx%2Fim

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Carl Joachini Friedrik, **Foreign Policy in the Making**, (New York :
www.Norton, 1938).
2. MICHAEL, B .BISHKU, **ISRAEL AND ETHIOPA:
FROMSPECILTO.A**
3. **PRAGMATIC RELATIONSHIP**, JOURNALOF MODERN
AFRICANSTUDISS, 1971.
4. Richard snyder. H.w. brunk.Budton Sapin. «**Desision making as an
approach to the study of international politics**» in Ed: Stanley
Halfman, Conetemporary theory in international relation. Ed: 5 U.S.A:
Prentice Hill, 1965.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

2	مقدمة:
3	1- إشكالية الدراسة:
4	2- فرضيات الدراسة:
4	3- أهداف الدراسة:
5	4- أهمية الدراسة:
5	5- الإطار المنهجي:
6	6- أدبيات الدراسة:
8	7- الإطار المفاهيمي:
10	8- تقسيم الدراسة:

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية

13	تمهيد:
14	المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.
14	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.
16	المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.....	19
أولاً: المحددات الجغرافية.....	19
ثانياً: المحدد الإيديولوجي.....	20
ثالثاً: المحددات الاقتصادية.....	21
رابعاً: المحددات العسكرية.....	21
المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها.....	22
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.....	22
المطلب الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.....	26
أولاً: الأدوات الدبلوماسية.....	26
ثانياً: الأدوات الاقتصادية.....	28
ثالثاً: الأدوات العسكرية.....	28
رابعاً: أدوات السياسة الداخلية.....	29
خامساً: الأدوات الإستخبارية.....	29
سادساً: الأدوات الرمزية أو الدعائية (Propagande) :	29
سابعاً: الأدوات العلمية والتكنولوجية.....	30
ثامناً: الموارد الطبيعية.....	30
المبحث الثالث: مقاربات تحليل السياسة الخارجية.....	30
المطلب الأول: مقارنة صناعة القرار.....	31
المطلب الثاني: المقاربة البيروقراطية.....	34
المطلب الثالث: مقارنة الاختيار العقلاني أو الرشيد.....	35
خلاصة الفصل:	36

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا

تمهيد:	38
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا.	39
المطلب الأول: المحددات السياسية.	39
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية.	45
المبحث الثاني: أهداف ومؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا. ..	50
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا.	50
أولاً: الأهداف السياسية.	51
ثانياً: الأهداف الاقتصادية.	52
ثالثاً: الأهداف الإيديولوجية والأمنية.	54
المطلب الثاني: مؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا.	56
أولاً: المؤسسات الرسمية.	57
ثانياً: المؤسسات الغير الرسمية.	72
المبحث الثالث: مستويات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا	79
المطلب الأول: المستوى السياسي "العلاقات الثنائية".	79
المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي.	84
المطلب الثالث: المستوى العسكري والأمني.	91
المطلب الرابع: المستوى الثقافي.	94
خلاصة الفصل:	96

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا

تمهيد:	98
المبحث الأول: تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.	99
المطلب الأول: دوافع الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا.	99
المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.	102
أولاً- العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عهد "هيلاسيلاسي" (من 1956 إلى 1973)	103
ثانياً- العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عهد "منجستوهيلا مريام" (1974-1991)	106
ثالثاً- العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عهد "ميليس زيناوي":	108
المبحث الثاني: مجالات التعاون الإسرائيلية الإثيوبية.	112
المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي.	112
المطلب الثاني: على المستوى العسكري الأمني والاستخباراتي.	114
المطلب الثالث: قضية يهود الفلاشا.	118
المبحث الثالث: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي لدول الجوار.	123
المطلب الأول: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن المصري.	123
المطلب الثاني: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي السوداني.	129

المطلب الثالث: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي اليمني.	133
المطلب الرابع: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن القومي الصومالي.	136
خلاصة الفصل:	139
خاتمة:	142
النتائج والتوصيات:	144
الملاحق	147
قائمة المراجع	155
الفهرس	164